

كتاب قومية

الكتاب

مسابقة مصلحة الاستعلامات

قصة العدوان السلمي على مصر

بقلم

سمير صادق

المستشار بمجلس الدولة



الناشر

الدار القومية للطباعة والنشر

من

١٥ فرشا

A
962
S1259
c.1

قصة العدوان السلمي على مصر

بقلم
سمير صادق
النائب بمجلس الدولة

تاريخنا مع الاستعمار

ان قصة العدوان على مصر لا تبدأ بمهاجمة قوات الجيش الاسرائيلي للأراضي المصرية في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ .

ولا تبدأ بالانذار الذي وجهته بريطانيا باسمها واسم فرنسا الى الحكومة المصرية في ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٥٦ تطلبان فيه :

١ - إيقاف جميع الاعمال الشبيهة بالحربية في البر والبحر والجو .

٢ - سحب جميع القوات العسكرية الى مسافة ١٠ أميال من قناة السويس .

٣ - أن تقبل مصر احتلال الأراضي المصرية بوساطة القوات البريطانية والفرنسية للمواقع الرئيسية في بور سعيد والاسماعيلية والسويس .

٤ - يطلب الانذار الاجابة عليه في الساعة السادسة والنصف من صباح الاربعاء ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ بتوقيت القاهرة . وإذا لم تتسلم بريطانيا وفرنسا اجابة في الوقت المحدد فانهما تتدخلان بالقدر الذي تريانه ضروريا لضمان اجابة مطالبهما .

وقد رفضت الحكومة المصرية هذا الانذار .

ان قصة العدوان على أرض الوطن لم تبدأ من هذا التاريخ .

انها قصة قديمة تبدأ مع بداية تاريخنا الطويل مع الاستعمار وكفاحنا المبرر ضد الاستعمار وأعوان الاستعمار ، فمنذ بداية انهيار الامبراطورية العثمانية وظهور بريطانيا كقوة بحرية تجوب أساطيلها

حوض البحر الابيض المتوسط وبالاخص شرقى هذا الحوض وهو
الجسر الذى كانت التجارة تسلك طريقه الى الخليج الفارسى .

كانت بريطانيا تتصارع مع القوى الدولية الكبرى فى ذلك
الوقت ، وهى قوة روسيا البحرية وقوة فرنسا التى امرعت الى
احتلال مصر بجيوش نابليون . فنازلتها بريطانيا التى ارادت البقاء
فى اراضيها بعد طرد الفرنسيين ولكنها شيعت بأول هزيمة لها على
ايدىنا فى عام ١٨٠٧ .

غير أن هذا الصراع الدولى انتهى باحتلال الانجليز لاراضيها
فى عام ١٨٨٢ بحجة حماية الحديو توفيق ضد ثورة الجيش المصرى
بقيادة الزعيم أحمد عرابى . وكانت الاموال الفرنسية قد ظفرت قبل
ذلك بامتياز شق قناة السويس وفتحت هذه القناة فعلا للملاحة
فى عام ١٨٦٩ .

وظل الصراع الدولى مستمرا مع ذلك فاشتدت بريطانيا أصهم
مصر فى قناة السويس واقامت أول قاعدة عسكرية لها فى الاسكندرية
ثم ساومت فرنسا حتى اعترفت لها بوضعها فى مصر .

لقد داهمت أقدام المستعمر أرض الوطن الطاهرة منذ بدأ
عام ١٨٨٢ وقد قاومنا منذ اليوم الاول . فضربنا المستعمر فى كفر
الدوار وهزمهم عرابى شر هزيمة الا انهم واجهونا بالغدر والخيانة
واتبعوا معنا سياسة فرق تسد ونفشوا ستمومهم وتعاليمهم فى هذا
الشعب المسالم .

وكان هذا الشعب دائما يقاوم الاستعمار فقامت ثورة ١٩١٩
وتزعم الحركة الوطنية سعد زغلول .

وكانت العلاقة بين مصر وبريطانيا علاقة غزو واحتلال وظلت
كذلك حتى عام ١٩٢٢ حين أعلنت بريطانيا استقلال مصر . بل

واحتمرت حتى بعد معاهدة «الشرف والاستقلال» عام ١٩٣٦ حين
تغير لقب «المنسوب السامى» الى لقب دبلوماسى وهو لقب «السفير»
ومع ذلك ظلت موسيقى جيش الاحتلال فى ثكنات قصر النيل
تخرج صباح كل يوم مارة بوزارة الخارجية المصرية الى دار السفارة
البريطانية لتوقظ السفير البريطانى من نومه .

وظل سفير بريطانيا هو الحاكم غير المتوج الذى تنفذ ارادته
الدبابات وتخضع لاسمارته اعناق الرجال . وليس حادث ٤ من فبراير
سنة ١٩٤٢ بعيد حين وجه السفير البريطانى انذارا الى ملك مصر
وقتشد بتكليف شخصية معينة لتشكيل وزارة تتولى مقاليد الحكم فى
البلاد ، والا فان ملك مصر يتحمل مسئولية مايقع من احداث .
وأحاطت الدبابات البريطانية بالقصر الملكى . وكان أن اذعن الملك
للانذار .

وكم انصطقت وزارات وتولت وزارات مقاليد الحكم تبعا للسياسة
التي كان يرسمها السفير البريطانى ووفقا للرغبات التى يبيدها
وكان مصر ضيعة من ضياعهم ، وليست دولة مستقلة ذات سيادة
كما ينص على ذلك دستورها . وكما تعترف بذلك معاهدة الشرف
والاستقلال !

ولم يلبث الشعب الابى ان احس بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ ليست
الا قييدا جديدا على حريته واستقلاله فطالب بالغائها حتى الغيت
فى اكتوبر سنة ١٩٥١ .

ومع ذلك استمرت بريطانيا معتمدة على دبلوماسية القوة حتى
قيام ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ وهنا انبثق فجر جديد ، وعهد
جديد ، وتولى الحكم فى البلاد رجال احراز من المصريين كلهم وطنية
وعزة وكرامة .

وقد قامت هذه الثورة وكأنها على موعد مع الشعب ، وصدى لما يختلج في نفسه من رغبات وأحاسيس ؛ وكانت النفوس كلها تغلي تريد أن تحطم الاستعمار وأعوان الاستعمار ، وتنتحرر من نير وذل الاقطاع .

وحينما قامت ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ كانت ثورة سياسية وثورة اجتماعية: ثورة سياسية تهدف الى تحقيق الاستقلال والتخلص من الاستعمار والاحتلال والنفوذ الاجنبى واعوان الاستعمار . والقضاء على الصهيونية . وكانت ثورة اجتماعية تهدف الى التخلص من الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال والحزبية والرجعية والطائفية ، ثم تهدف الى العمل البناء والتنمية والانتاج والى عدالة فى توزيع الانتاج بين جميع ابناء الشعب حتى لا يكون هناك عنادة وعبيد ، بل تكون فرصا متكافئة لرفع مستوى المعيشة ومضاعفة الدخل القومى .

« ٢ »

الجملاء

وابتدأت حكومة الثورة منذ قيامها فى تنفيذ اهدافها نحو تحقيق الاستقلال والتخلص من الاستعمار . وانتهت مفاوضاتها مع بريطانيا الى توقيع اتفاقية الجلاء فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٤ التى نص فيها على أن يتم انسحاب القوات البريطانية من مصر خلال عشرين شهرا ودون قيد أو شرط .

وهكذا توج كفاح الشعب بطرد المستعمر من ارض الوطن العزيز وتم لمصر استقلالها على ايدى ابطال ثورتنا الذين قادوا الجيش والشعب فى ثورة الحرية وكان طبيعيا والمستعمر يرى امامه ابطالا يدافعون عن حقوق الوطن ، وعقلوا العزم على طرد المستعمر من الارض الطاهرة ان تنفذ اتفاقية الجلاء بحذافيرها .

وانه ليسعد كل مصرى أن يذكر ذلك اليوم الاغر من تاريخنا المجيد يوم خرج آخر جندي بريطانى من ارض مصر . وفى صباح يوم ١٣ من يونيه عام ١٩٥٦ تسللت السفينة التى تحمل جنود بريطانيا مع خيوط الفجر الاولى بعيدا عن ارض الوطن ، وقدمت القيادة البريطانية موعد الجلاء ثلاث ساعات كاملة خوفا من المظاهرات . فقد كان مقررا ان يتم الجلاء فى الساعة التاسعة والنصف ، ولكن الباخرة البريطانية خرجت فى الساعة السادسة والنصف صباحا .

لقد بدأت عملية الجلاء فى الساعة السادسة والنصف مساء يوم ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٦ حين بدأت القوة الصغيرة التى كانت

تحتل مبنى البحرية في وضع جميع مهماتها فوق السفينة «ايفان جيت» وفي الساعة السابعة انزل آخر علم بريطاني من فوق أرض مصر باحتفال صغير حضره عشرون جنديا فقط .

وفي الساعة السادسة من صباح يوم ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٦، وقع محضر تسليم مبنى البحرية البريطانية . ودخل ممثلو القيادة المصرية المبني وعلى رأسهم البريجادير «ليس» قائد القوة البريطانية في القناة وببده محضر التسليم . وكان القائد الانجليزى متجههم الوجه رغم الابتسامة التي حاول بقوة أن يطبعها على شفثيه وصافح القائد البريطاني أعضاء لجنة الاستلام المصرية . وبسرعة وبلا مقدمات تبادل الجانب المصرى والبريطاني التوقيع على محضر التسليم ثم أخرج القائد البريطاني مفتاح بوابة المبني وسلمه لممثل القيادة المصرية ؛ وركب اللش إلى الباخرة ليلاحق بجنوده .

ومن طريف ما يذكر انه عندما بدأت الباخرة « ايفان جيب » تشق المياه في طريقها بعيدا عن أرض مصر . وأحاطت اللشعات المصرية بالباخرة أسرع أحد قائدى اللشعات يخرج قلة ويكسرهما على مؤخر الباخرة « ايفان جيب » . . !

واحتفل برفع العلم المصرى على مبنى البحرية في القنال في الساعة الثامنة صباح يوم ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٦ لأول مرة منذ ٧٤ عاما . وأقيم مهرجان بحرى في ميناء بورسعيد . وكان الشعب المصرى في كل مكان يهنئ بعضه بعضا ، ويهتف ويصرخ من شدة الفرح . وتعالى الهتافات بحياة الرئيس جمال عبد الناصر بطل الجلاء وقاهر الاستعمار .

غير ان دبلوماسية القوة التي اعتادتها بريطانيا ظهرت من جديد وبلغت ذروتها في الاعتداء الثلاثى الذي تزعمته بريطانيا ؛ وهي تأمل من ورائه أن تستعيد مكانتها وسيطرتها في الشرق الاوسط

ولكن كان الاثر المباشر للعدوان الثلاثى هو القضاء على البقية الباقية من مركز بريطانيا القديم في الشرق الاوسط وان «الحكمة السياسية» التي كانت بريطانيا تزعمها لنفسها قد تلقت ضربة قاصمة نتيجة هذا الاعتداء . . أو نتيجة للاستمرار في دبلوماسية القوة .

كان الاستعمار ينبغي من وراء العدوان أن يستعيد مكانته ونفوذه وسيطرته وأن يجعل مصر عبءة للامم الصغيرة ، فيحطم كبرياءها ويكسر شوكتها حتى يغطي درسا قاسيا للشعوب المتحررة التي تكافح الاستعمار في كل مكان لتدافع عن حريتها وعزتها وكرامتها ، وتحافظ على كيائها ومكانتها تحت الشمس . . ولكن الله عز جلاله أراد لارض الكنانة أن تسلم لاهلها وأن يخرج شعبها من المحنة ظافرا منتصرا أبيا ؛ اصلب عودا مما كان قبل الاعتداء ؛ واشد ايمانا بمبادئه ومثله ؛ وأعلى مكانة وشأنا بين الامم .

ان دماء الابرار الطاهرة التي سفكت في أرض بورسعيد في معركة التحرير ، قد غسلت ذل الاحتلال الذي ظل عالقا بالنفوس اربعا وخمسين عاما لقد استتطننا بعد خمسين عاما من حادثة دنشواى أن نكيل للمستعمار اللطومات والصفعات . وأراد الله أن تكون الارض الطاهرة التي داستها أقدام المستعمار والقوات المعتدية قبراً لهم يضم رفاتهم ، ويطوى في تراب بورسعيد كرامتهم . وبعد أن ذلت اعناقهم ؛ ومن عاد منهم الى وطنه عاد يجز أذيال العار والخيبة والفشل .

لقد انتصرنا في معركة بورسعيد بقوة ايماننا لا بقوة السلاح ولا المنطق وبلأنا صفحة بيضاء ناصعة البياض في تاريخنا الحديث كدولة حرة مستقلة ذات سيادة ، قادرة على أن تحافظ على حريتها واستقلالها وكرامتها مهما بذلت فيج تنبيل ذلك ؛ وانها لعل استعداد لان تضحي دائما باخر قطرة من دماء ابنائها الاحرار حتى تصون حريتها واستقلالها .

مشروع السد العالي

ولنبدا القصة كما تبدأ القصص عادة .. كانت أرضنا الخضراء تنحني تحت اقدام المستعمر الفاسب، ليست انحناء الذل والانكسار وانما كانت تميد الأرض تحت اقدامهم لتحفر لهم قبرا يضمرفاتهم . وكانت الشمس الساطعة تلسع المستعمر وتصيب رأسه بضربة شمس حتى لا يخرج من أرض الوطن الا ميتا فيكفر عما صنع اسلافه في دنشواى ، طوال عهد الاحتلال البغيض أو يخرج من أرض الوطن مطاطىء الرأس فى ذلة الحزى والعار والانكسار ١٠

ولقد حققت اتفاقية الجلاء التى وقعت فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٤ واتم تنفيذها فى صباح يوم ١٣ من يونيه سنة ١٩٥٦ كل ما كانت تصبو اليه مصر من حرية واستقلال وعزة وكرامة فى ظل ثورتنا المباركة وعلى يدى قائد نهضتها الرئيس جمال عبد الناصر بطل الجلاء وقاهر الاستعمار .

وبعد أن تخلصت مصر من المستعمر الفاسب وحقت الاستقلال السياسى والاستقلال العسكرى . اتجهت حكومة الثورة لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية حتى تضمن تحقيق الديمقراطية السياسية واقامة عدالة اجتماعية .

فكان من أوائل مشروعاتها القضاء على الاقطاع فاصدرت قانون اصلاح الزراعى وحددت الملكية الفردية بمائتى فدان ، واحتوى اصلاح الزراعى على الملكيات التى تزيد عن هذا الحد وتولت حكومة الثورة توزيع هذه الاراضى على الفلاحين الذين كانوا يزرعون الارض

بسواعدهم ويعرق جبينهم فتنتج الارض ذهباً يدخل جيب صاحب الاقطاعية ولا ينال الفلاح سوى قروش لا تكاد تكفيه قوت يومه ولا يجد مكاناً ينام فيه غير ارض يفترشها الى جوار مواشيه . هؤلاء الفلاحون الذين كانوا عبيداً للارض أصبحوا ملاكاً لها ومن لم يكن له نصيب فى الحصول على قطعة أرض فقد حدد القانون حداً أدنى لاجور الفلاحين يضمن له حياة كريمة ويرفع مستوى معيشتة . وقررت حكومة الثورة إلغاء الاحزاب لان الحكومة تعمل لصالح الشعب كله على اختلاف هياته وطوائفه فلم يعد بنا حاجة الى الاحزاب التى كانت الخلافات بينها ثغرة نفذ منها المستعمر ليفرض سيطرته ونفوذه ، كما ان الاستعمار اختار ذوى النفوس الضعيفة ليكونوا اعداءنا له ضد مصلحة الوطن واتبع سياسة فرق تسد بين افراد الشعب ١٠

كما عمدت حكومة الثورة الى تطهير الاداة الحكومية من الفساد والرشوة التى كانت متفشية فى العهود الماضية قبل قيام الثورة . ولما كان من اهداف الثورة اقامة عدالة اجتماعية لذلك فقد عملت حكومة الثورة على تخطيط اقتصاد وطنى للشعب كله لا لفئة قليلة حتى تقضى على الاحتكار والاستغلال بكل أنواعه .

ان الحرية الاقتصادية التى ولانها من عهد الاستعمار كانت حرية الاستعمار فى استغلال بلادنا . اما الحرية الاقتصادية التى نادت بها حكومة الثورة فهى أن تحرر الاقتصاد وتقيم بينا ربوع وطننا الاقتصاد الوطنى والاقتصاد القومى بدل الاقتصاد الاستغلالى او الاقتصاد الاجنبى .

ان من اهداف الثورة فى المجال الاقتصادى اقامة المصانع وأن ننتج لانفسنا ما نريده وكان الاستعمار والانتهازيون واعوان الاستعمار يجدون فى هذه الدعوة لبناء اقتصاد وطنى فى قضاء على المنافع .

وقضاء على أسواقه التي يصرف فيها بضائعه ، وقضاء على أسواقه التي يستغلها ، والتي يحتكرها ؛ فإن إقامة المصانع إنما تعني أن الدول التي كانت تصدر لنا وتجعلنا سوقا لها ترى أن هذه الأسواق قد عادت إلى ابنائها وإلى عمالها ، لأن الصناعة الوطنية حينما تحل محل الصناعة الأجنبية إنما يستفيد منها العامل الوطني ويتسأنو الاستغلال الاستعماري .

ولعل أكبر مشروع تبنته ثورتنا المباركة ، بل أضخم مشروع اجتذب انظار العالم بروعته الفنية ومزاياه الاقتصادية ، وما اتصل به من نوع سياسية ، وهو مشروع بناء السد العالي ، ذلك المشروع الذي تعلقت به آمال أمتنا في تدعيم نهضتنا الحاضرة وفقى توفير الرغد والرخاء لأجيالها المقبلة .

ومن مزايا هذا المشروع أنه يوزع الخير العميم على البلاد . . ماء يسقى الزرع ويحیی الارض من الموت ، وكهرباء تقيم الصناعة الجبارة وتنشر اسباب العمران .

ومشروع السد العالي يهدف إلى حجز ٣٢ مليون متر مكعب من المياه ، سنويا عن طريق إنشاء خزان هائل يمتد مسافة ٧٣٩ ميلا مربعا ليتمكن مصر من أن تضيف إلى أراضيها المروية زهاء مليوني فدان ؛ ومن أن تزيد من دوراتها الزراعية ؛ فتستغني نهائيا عن نظام ري الحياض كما أن وفرة المياه تساعد على استصلاح الأراضي البور وزراعتها وبالتالي تزيد من محصولاتها الزراعية . هذا فضلا عن أنه يبنى على توفير المياه زيادة الأراضي المنزرعة أرزا فيصبح الارز في المرتبة الثانية بعد القطن في محصولاتنا التي تصدر إلى الخارج بعمء كفاية الاستهلاك المحلي . وهذا معناه زيادة النشاط التجاري وزيادة صادراتنا مما يجعل الميزان الحسابي للصادرات والواردات في صالحنا .

كما أن إقامة السد العالي تفيد في توليد الطاقة الكهربائية التي تساعد على السير قدما في طريق التصنيع فضلا عن احتلالها في اضاءة المدن بالكهرباء ولا شك أن هذا سيكون وسيلة قوية للتطور السريع للامكانيات الاقتصادية للبلاد لرفع مستوى معيشة الشعب . ومشروع السد العالي بهذه المثابة يمثل مستقبل مصر ومستقبل الثورة التحريرية المصرية .

ولما كانت تكاليف بناء السد العالي أكبر من أن تتحملها ميزانيتنا لذلك فقد طلبنا من البنك الدولي قرضا لتمويل المشروع ، وقد زار مستر بلاك مدير البنك الدولي القاهرة في آخر يونيو سنة ١٩٥٦ وقابل الرئيس جمال عبد الناصر ووزير المالية ، واعترف في هذه الاجتماعات بقدرة مصر على سداد القروض التي تحتاج إليها لتمويل مشروع السد العالي .

وفي ٩ من يوليو سنة ١٩٥٦ تلقى الدكتور القيسوني وزير المالية خطابا من الدكتور بلاك مدير البنك الدولي يؤكد فيه عزم البنك على تمويل مشروع السد العالي واتخاذ الخطوات النهائية لتنفيذه .

غير أنه بعد ذلك بعشرة أيام فقط أي في ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٦ ، استدعى المستر جون فوستر دلاس وزير الخارجية الأمريكية إلى مكتبه في الوزارة السيد/ أحمد حسين متفيرا مصر في واشنطن وحمله كتابا تعلن فيه الحكومة الأمريكية أنها سحبت عرضها بالمساهمة بمبلغ ٥٦ مليون جنيه لتمويل مشروع السد العالي . وكان السبب الذي تدرعت به أمريكا في احجامها عن تنفيذ وعدها بتمويل المشروع أن مصر لم توافق على التعديلات المقترحة ادخالها على المشروع وعلى شكوك أمريكا في قدرة مصر على توفير مبلغ السبع مائة مليون دولار الذي كان بمثابة حصة مصر في تكاليف المشروع . كما تعللت

الحكومة الأمريكية بأن هناك تطورات اقتصادية حدثت في مصر خلال السبعة أشهر الأخيرة دفعتها الى سحب العرض .

وفي الواقع كان هذا مغالطة من أمريكا ذلك ان مصر كانت قد قبلت معظم الشروط الأمريكية . وبالمقارنة بين الاحداث يبين ان خطاب مستر بلاك ليس وحده الدليل على أن انسحاب أمريكا تختفى وراءه أغراض سياسية لا أغراض اقتصادية بل ان المحادثات دارت في واشنطن في ديسمبر سنة ١٩٥٥ بين الجانبين المصري والأمريكي بشأن تمويل السد العالي ثم محادثات القاهرة في فبراير سنة ١٩٥٦ . ثم زيارة مستر بلاك للقاهرة في يونيو سنة ١٩٥٦ ، كل هذه الاحداث اعترف فيها الجانب الأمريكي بقدرة مصر على سداد القروض التي تحتاج اليها لتمويل المشروع . ولكن بين يوم وليلة ، ولغرض في نفس يعقوب ، وهي أغراض استعمارية ؛ وليست اقتصادية سحبت أمريكا عرضها لتمويل المشروع .

وكان معروفا في ذلك الوقت ان مصر اشترت شحنات متزايدة الاهمية من الدول الشرقية ، فقد علم أنها في شهر ابريل سنة ١٩٥٦ - آتى بعد اجراء المحادثات المشار اليها التي تمت في ديسمبر عام ١٩٥٥ وفي فبراير عام ١٩٥٦ - قايتقطنا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار بعدد من طائرات ميج ١٥ وميج ١٧ التشيكوسلوفاكية الصنع ودبابات ستالين الثقيلة .

كما أن نشر الميزانية النصرية في ٩ يوليو كشف الستار عن أن مخصصات الدفاع الوطني قد زادت من ١٨ الى ٢٥ في المائة من مجموع اعتمادات الميزانية . أن مصر خصصت عام ١٩٥٧ بمبلغ ٥٤ مليون جنيه للتسلح ومليونين و ٩٠٠ ألف جنيه للسد العالي ، ولذلك فإن الخبراء الاقتصاديين في وزارة الخارجية الأمريكية حكموا - خطأ - بأن مصر ستقصر عن تقديم حصتها في مشروع السد العالي .

وكان هذا انراى يخالف رأى البنك الدولي الذي كان قد توصل يوم ١٢ يوليو سنة ١٩٥٦ مع بنفين مصر في واشنطن الى اتفاق لم يكن ينقصه الا التوقيع عندما اعلن مستر دالاس وزير خارجية أمريكا نياً سحب العروض الأمريكية لتمويل المشروع .

ولا جدال في أن الاسباب الحقيقية لسحب القرض الأمريكي هو أن مستر دالاس كره ان يرى السفن الروسية تفرغ في الاسكندرية طائرات ميج ١٥ وكره اكثر ماسمعه من ان السفارة الروسية قد زادت عدد موظفيها من ٤٠ الى ١٥٠ موظفا ومن أن الفنيين الروس يتدققون على مصر . وهذا معناه - في نظرهم - أن جمال عبد الناصر يشراء الاسلحة الروسية قد سمح لروسيا أن تتخطى بقفزة واحدة الحزام الشمالي الذي أقامته بريطانيا من دول حلف بغداد ، وبذلك استطاعت للمرة الاولى في التاريخ أن تلعب دورا فعالا في الشرق الاوسط .

وقد كتب الدكتور جارلاند هوبكنز نائب رئيس جمعية أصدقاء الشرق الاوسط مقالا في إحدى الصحف جاء فيه أن تراجع أمريكا عن تمويل مشروع السد العالي يعد خطيئة تاريخية تعادل القرار الأمريكي بتأييد تقسيم فلسطين وخلق اسرائيل .

هذا هو موقف أمريكا من تمويل مشروع السد العالي الذي أعلنته في ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٦ وفي اليوم التالي أي في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٦ أبلغ هارولد كاشيا الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية السفير المصري في لندن بأن بريطانيا كذلك قررت أن تسحب القرض الذي كانت ستدفعه الى مصر ومقداره ١٥ مليون جنيه تقريبا لتمويل مشروع السد العالي .

وكان هذا القرار تمثيا مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وسيرا في نفس الاتجاه . على أن الواقع هو ان هذا

الاتجاه انما يمثل السياسة الاستعمارية ذلك اننا عندما طلبنا القروض لبناء السد العالي وعدنا الاحتعمار بأنه سيعطينا القروض ولكنه لم يكن يعنى ما يقول . لقد قال ايدن رئيس وزراء بريطانيا وقتئذ فى مذكراته انه وعدنا بالقروض لبناء السد العالي ولكنه كان ينوى ألا يعطينا جنيتها واحدا حتى لا نتمكن من بناء السد العالي . هذا هو الاستعمار ، وتلك هى أساليبه .

وفى مساء يوم ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٦ أعلن مدير البنك الدولى بوجين بلاك أنه نظرا للقرار الانجلو أمريكى لم يعهد يستطيع البنك أن يقرض مصر مبلغ المائتى دولار التى وعدنا به منذ أسبوع سابق .

وفى هذه الاثناء عرضت روسيا أن تمول هى مشروع السد العالي ولكن العرض الروسى جاء غامضا . وفى ٢١ من يوليو سنة ١٩٥٦ أعلن شبيلىوف الوزير الروسى ان روسيا لا تدرس فى الوقت الحاضر مسألة تمويلها مشروع السد العالي .

وهكذا تبلورت الاوضاع ، وتبين ان مصر يجب أن تعتمد على نفسها .

والقد استقبل الرئيس جمال عبد الناصر القرار الانجلو أمريكى وقرار البنك الدولى بهدوء واتزان . . . بينما كانت الدوائر البريطانية تتوقع أن يرد الرئيس جمال عبد الناصر على القرار بسرعة وبحدة . وكان رئيس وزراء بريطانيا انطونى ايدن على اتصال مستمر مع الحكومة الامريكية حول السياسة التى ستسير عليها الدولتان أمريكا وبريطانيا فى حالة قبول مصر للعرض الروسى بتمويل مشروع السد العالي .

ولكن الرئيس جمال عبد الناصر ألقى خطابا فى ٢٤ من يوليو سنة ١٩٥٦ فى الاحتفال بافتتاح خط أنابيب البترول بين السويس

والقاهرة أعلن فيه أمام العالم ، وعلى مسمع من أمريكا وبريطانيا : « موتوا بغيظكم . . لن تستطيعوا أن تحكموا فينا . أصدرنا البيانات من واشنطن ، واكتبوا من واشنطن ، أن اقتصادنا سليم ، ونتاجنا زاد بنسبة ٢٠٪ عام ١٩٥٥ وزاد ١٦٪ عامى ١٩٥٤/٥٢ . اننا لن نمكن أى مستعمر منا ولن يسيطر مستبد لا سياسيا ولا عسكريا ولا اقتصاديا ، لن نمكن للقوة ولا للدولار » . ان سياستنا التى أعلنها السيد الرئيس عبد الناصر هى اننا نسالم من يسلطنا ونعادي من يعادينا . سنتجه الى سياسة تنبع من مصر لا من لندن ولا من واشنطن ولا من روسيا ، لن نقبل تعاوننا على حساب كرامتنا .

وأعلنها الرئيس صرخة مدوية فى آذان العالم المتمدن . . اننا رفضنا أن نبيع أنفسنا بسبعين مليون دولار كمعونة لتمويل مشروع السد العالي ، لان هذا يتنافى مع سيادتنا واستقلالنا .

لقد تخلت أمريكا وانجلترا عن تمويل مشروع بناء السد العالي ولكننا حكومة وشعبا قد آمننا بفوائد السد العالي ، لذلك عقدنا العزم على اتمام هذا المشروع الضخم معتمدين على اقتصادنا القومى وعلى سواعد رجالنا .

وجدير بنا ونحن بصدد الكلام عن مشروع بناء السد العالي وعروض الدول لتمويله وموقفها من الحكومة المصرية أن نشير الى أنه فى شهر اغسطس سنة ١٩٥٦ عرضت روسيا تمويل السد العالي دون قيد أو شرط . ولقد كانت الحكومة المصرية قد اتجهت ارادتها الى تمويل السد العالي من دخل قناة السويس الذى كان يوزع على حملة الاسهم . تلك القناة التى صدر القانون رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة التى كانت تتولى ادارتها .

غير أن الحكومة المصرية تبين أن العرض الروسى يحقق اغراض التى تهدف اليها . واستمرت الابحاث الفنية والمفاوضات

تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

ان القافلة تسير .. وعجلة الزمن ماضية في طريقها، وحكومة الثورة دائبة على القيام بمشروعات الانتاج والتصنيع لرفع مستوى الشعب وهي ماضية في سبيل تحقيق اهدافها . فبعد ان حققت الاستقلال السياسى والاستقلال العسكرى وتم جلاء المستعمر عن اراضينا ؛ اتجهت نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادى ونادت بالحرية الاقتصادية الحقيقية .

ان حرية الاقتصاد كما يفهما الاستعمار واعوان الاستعمار هي ان يسيطر الاستعمار باقتصاده على ثروات البلاد الطبيعية وتسيطر معه فئة قليلة لا تمثل أكثر من ٥ ٪ من السكان . اما الـ ٩٥ ٪ من السكان فيكونوا عملاء اجراء لخدمة اقتصاد الاستعمار واعوان الاستعمار .

أما حرية الاقتصاد في رأى حكومة الثورة فهي حرية الشعب فى أن يجعل اقتصاده وطنيا قوميا لا الحرية للاستعمار ولا لاعوانه ولا للاستغلال حتى لا يسيطروا عليه اقتصاديا . هي حرية الشعب فى أن يقيم المصانع ويقيم السدود ؛ وفى أن يجمع الاموال ليعنى وليضع خطة للتنمية الاقتصادية وينفذها . وهذا هو الاقتصاد الموجه اى توجيه الاقتصاد لخدمة الامة ولخدمة الشعب وفقا لمصالحه ومصالح ابنائه ، لا لخدمة الاستعمار ولخدمة الاستغلال ؛ ولا لخدمة الرأسمالية العالمية . ان حكومة الثورة تبني المصانع ليشتغل فيها العمال من أبناء الشعب وتقيم السدود والزراع حتى يزيد انتاجنا الزراعى ، وتريد أن تكون تجارتنا لبضائعنا الوطنية التي ننتجها فى بلادنا .

حول مشروع القرض حتى تم فى شهر ديسمبر من عام ١٩٥٨ توقيع الاتفاق الاول فى شأن قيام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية للجمهورية العربية المتحدة ، لبناء المرحلة الاولى لمشروع السد العالى . وقد تم ابرام الاتفاق بدافع من العلاقات الودية بين الجانبين ، ومن الرغبة فى توطيد التعاون الاقتصادى والفتى بينهما ، وعلى أساس من المساواة والاحترام الكامل للكرامة والسيادة القومية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية والتعايش السلمى بين الدول رغم اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية .

وفى ٢ مارس سنة ١٩٦٠ تم تبادل وثائق التصديق على اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الى الجمهورية العربية المتحدة لاتمام مشروع السد العالى بأسوان فى وضعه النهائى والموقع فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٦٠ فى مدينة موسكو .

ولقد دلت الفترة التى مرت بين توقيع الاتفاقين على ما يسود الجانبين من حسن التفاهم وصدق التعاون والحرص الكامل على اتمام المشروع وفقا للبرامج المرسومة ؛ وفى المواعيد المقررة .

وهكذا تم توقيع الاتفاق الثانى تأييدا لنفس الدوافع التى قام عليها الاتفاق الاول وتوكيدا لهذه الاسس .

وبإذن الله سيرتفع السد العالى لاقصى ذروته ، وسيظل آية من آيات ثورتنا المجيدة ؛ ورمزا لبطولة قائدنا المظفر ، وعنوانا للتعاون الصادق المستمر فى سبيل الحرية ؛ واشاعة الرخاء ؛ وتوطيد السلام .

اننا عندما طلبنا تمويل مشروع السد العالى لم نكن نستجدى الاستعمار ، ولم نكن ننوى التفريط فى حقوقنا او سيادتنا او استقلالنا ؛ وانما كنا نرمى الى التعاون ولكن ليس على حساب كرامتنا او حريتنا . ان سياستنا عدم الانحياز لا الى كتلة شرقية ولا الى كتلة غربية ، وانما تنبع سياستنا من ضمير الشعب ومن يلدنا . لذلك فانه عندما رفض الاستعمار تمويل السد العالى ؛ وكنا قد اقتنعنا بفائدة المشروع ومزاياه العديدة لخدمة الاقتصاد الوطنى ، فقد عقدنا العزم على تنفيذ المشروع معتمدين على اقتصادنا القومى .

ولقد ثبتت فكرة أوحى بها روح الوطنية الصادقة ، وما فى مقوسنا من غصة من عهود الاحتلال ، وما قاسيناه من الاستغلال الاجنبى .

ان الشركة العالمية لقناة السويس البحرية هي شركة مساهمة مصرية تخضع لجميع القوانين المصرية ، لا فرق فى ذلك بينها وبين أى شركة مصرية أخرى ، والدخل السنوى لشركة قناة السويس يبلغ ١٠٠ مليون دولار فلماذا لا تأخذه لانفسنا بدل أن يدخل فى جيوب المساهمين من الاجانب ؛ لم لا نعمل على إعادة الحق المغتصب الى أصحابه . لم لا نبني السد العالى من دخل القناة . . يا لها من فكرة عظيمة أملتها الوطنية الصميمة حتى تضع بذلك نهاية للاستغلال الاجنبى .

وفى ٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ ونحن نستقبل العام الخامس للثورة ، وكما خرج فاروق فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ خرج الاستغلال الاجنبى بتأميم شركة قناة السويس فى نفس اليوم حتى لا تكون هناك سيادة فى أرض مصر الا لشعب مصر ، وهكذا انتهت امتيازات تلك الشركة التى كانت تعتبر نفسها دولة مستقلة داخل الدولة .

وأعلن السيد الرئيس جمال عبد الناصر اننا « صنتجه قديما الى الامام متحدين متكاتفين ، شعبا واحدا يؤمن بنفسه ؛ ويؤمن بوطنه ؛ ويؤمن بقوته ؛ شعبا واحدا الى على نفسه منذ سنة ١٩٥٢ أن يعمل ويزحف زحفا مقدسا نحو البناء ، ونحو التصنيع ونحو الانشاء ؛ شعبا واحدا كتلة واحدة مترامنة تقف ضد القدر والعدوان ، تقف ضد الاستعمار وأعوان الاستعمار وألاعيب الاستعمار » .

ولقد صدر فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ القانون رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وينص فى مادته الاولى على ما يأتى :

مادة ١ - تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية « شركة مساهمة مصرية » وتنتقل الى الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحل جميع الهيئات والثلجان القائمة حاليا على ادارتها .

ويعوض المساهمون وحصة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الاقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الاوراق المالية ببائس . ويتم دفع هذا التعويض بعد اتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة .

مادة ٢ - يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتلحق بوزارة التجارة .

مادة ٣ - تجرد أموال الشركة المؤممة وحقوقها فى جمهورية مصر وفى الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والافراد التصرف فى تلك الاموال بأى وجه من الوجوه أو صرف أى مبالغ أو أداء أية

مطالبات أو مستحقات عليها الا بقرار من الهيئة المنصوص عليها
في المادة الثانية .

مادة ٤ - تحتفظ الهيئة بجميع موظفي الشركة المؤممة
ومستخدماتها وعمالها الحاليين ، وعليهم الاستمرار في أداء أعمالهم ،
ولا يجوز لأي منهم ترك عمله أو التخلي عنه بأى وجه من الوجوه
أو لأى سبب من الأسباب الا بأذن من الهيئة المنصوص عليها في
المادة الثانية .

وقد نشر القانون في الوقائع المصرية في نفس التاريخ .
وانزل العلم الفرنسى من فوق مبنى الشركة في بور سعيد ورفع
العلم المصرى وهكذا خرج الاستغلال الاجنبى لقناة السويس
واستردت مصر حقوقها في القناة ووضعت السلطات المصرية يدها
على ممتلكات شركة قناة السويس في القاهرة والاسماعيلية
وبور سعيد .

لقد بلغ دخل شركة قناة السويس في عام ١٩٥٥ ٣٥ مليون
جنيه أى حوالى ١٠٠ مليون دولار ؛ وكانت مصر تأخذ مليون جنيه
فقط أى ثلاثة ملايين دولار من دخل شركة قناة السويس المصرية .
ولكن بعد أن تم تأميم الشركة المذكورة فقد أعلنها السيد الرئيس
جمال عبد الناصر صرخة مدوية - لقد أصبح دخل الشركة لنا ؛
كان مفتصبا وعاد إلينا - لقد استردت مصر حقها في القناة لأنها
آمنت بهذا الحق وستبنى من هذا الدخل الكبير السد العالى ، سند
العزة والكرامة ولن نستدين من أحد ؛ او نطلب معونة الدولة ؛
ولم يتحكم فيها مستعمر او يتدخل فرشتوننا غريب عن أراضيها .
عندما نشأت فكرة حفر القناة اردنا ان تكون القناة لمصر لا
مصر للقناة ؛ ولكن ما اتى حدث ؟ وكيف تغير وجه التاريخ ؟
وكيف اتخذ منها المستعمر تكتة ليتدخل في شئوننا الداخلية

والمالية ؛ ويبسط نفوذه وارادته علينا ؛ مستغلا مواردنا منتقضا
من سيادتنا وكرامتنا .

لنرجع الى ذلك التاريخ البعيد . . وليتحدث التساريخ . . في
يوم ٧ نوفمبر سنة ١٨٥٤ حضر دلسبس الى مصر وقابل الخديو
سعيد باشا وعرض عليه مشروع حفر قناة السويس واغراه بما
سيكون لمصر من مركز استراتيجى مرموق وما سيعود عليها من
فوائد نتيجة حفر القناة . وفى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ حصل
على امتياز حفر القناة وقد نص على ما يأتى :

« حيث ان صديقنا مسيو فردناند دلسبس قد لفت نظرنا
الى الفوائد التى تعود على مصر من توصيل البحر الابيض المتوسط
بالبحر الاحمر بواسطة طريق البواخر وأخبرنا عن تكوين شركة
لهذا الغرض من أصاب رهوس الاموال فقد قبلنا الفكرة التى عرضها
علينا وأعطيناه بموجب هذا تفويضا بأنشاء ادارة شركة بحفر
قناة السويس لاستغلال القناة بين البحرين » .

وهكذا حصل فردناند دلسبس على امتياز حفر القناة لتسيير
البواخر فى الطريق بين البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر
وفى سنة ١٨٥٦ صدر فرمان وتكونت الشركة وكان نصيب مصر
٤٤ ٪ من اسهم الشركة والتزمت بالتزامات ؛ لدلسبس الذى كون
شركة خاصة ليس لها صلة بأى حكومة من الحكومات وليس لها
غرض السيطرة او الاحتلال ، وليست ذبلا من ذبول الاستعمار .

ثم جاءت بعد ذلك مرحلة تنفيذ المشروع وشق قناة السويس
لخدم الملاحة البحرية ، وفى الملة من عام ١٨٥٩ حتى عام ١٨٦٤
سخر المصريون دون أجر أو شكر لحفر القناة - سئون الفسا من
المصريين كانوا يخصصون شهريا لهذه الخدمة فى وقت لم يجاوز

فيه تعداد جميع المصريين الاربعة ملايين - ولقد مات من هؤلاء العمال تحت الانهيارات الرملية ما يزيد على المائة ألف دون دفع أى تعويض عنهم أو جزاء . كما قامت الجهود المصرية فى كل من ترسانة القاهرة وترسانة الاسكندرية باعداد المشروعات اللازمة لاكمال حفر القناة ، ووضعت جميع وسائل النقل البرى والنهرى فى خدمة الشركة بالمجان ومنحتها الحكومة جميع الاراضى والمناجم اللازمة .

ولم تكتف الحكومة المصرية بذلك بل ساهمت مساهمة جبارة فى تمويل عمليات حفر القناة ؛ فلقد بدأت الشركة برأس مال لا يجاوز النصف مليون من الجنيهات ؛ بينما تكلف انشاء القناة ما يزيد على الستة عشر مليوناً وتحملت مصر بهذا الفرق جميعه . ثم لم تستطع الشركة الحصول على تمويل خارجى ببيع أسهمها فى الاسواق الدولية ، فتدخلت الحكومة انقاذاً للموقف مشترية لهذه الاسهم حتى يمكن للشركة أن تستكمل رأس مالها وحتى بعد مضي أربع سنوات ونصف من أعمال الحفر والانشاء وقبل أن يتم افتتاح القناة بستة أشهر فقط توقفت الشركة فى يأس ينذر بأشهر افلاسها فسارعت الحكومة المصرية الى معاونتها بمليون وربع مليون من الجنيهات مقابل تنازل الشركة للحكومة عن بعض المباني تنازلاً اسمياً ، اذ ظلت هذه المباني فعلاً فى حيازتها ومقابل تنازل الشركة عن بعض اعفائها الجمركى تنازلاً مؤقتاً عادت الى التمتع به ، ولم تكتف الشركة بذلك بل تحت ستار التعويض عن المحاولات التى قام بها بعض حكام مصر لتعديل جانب من الشروط المهنية فى عقد الالتزام ، استولت الشركة على جانب كبير من الاموال المصرية فتقاضت عند الغاء سخرة العمال المصريين ووقف هذا الالتهام للإنسانى مبلغ ثمانية وثلاثين مليوناً من الفرنكات الذهبية ثم تقاضت ثلاثين مليوناً أخرى لقيام الحكومة باسترداد بعض الاراضى الصحراوية الزائدة عن

حاجة المرفق فضلاً عن ستة عشر مليوناً لتكملة التعويض الجائز الذى قرر نابليون الثالث أن يحكم به على مصر لصالح الشركة ، وهكذا تكون الشركة تحت ستار هذه المزاعم التعويضية وحدها قد حصلت من الحكومة المصرية على ما يعادل ثلاثة ملايين وثلاث من الجنيهات المصرية أى ما كان يقرب من نصف رأس مالها .

وبهذه الجهود المصرية أمكن لمشروع قناة السويس أن يشق طريقه الى النور وإن ينجح هذا المرفق فى أداء دوره فى خدمة الملاحة البحرية ، ولو اقتصر الامر على الجهود الاجنبية وحدها لفشل المشروع كما فشل مثيل له من بعد ترتب عليه الحكم بالسجن على صاحب المشروع وهو فرديناند دى ليسبس نفسه !

ان الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مساهمة مصرية تخضع لجميع القوانين المصرية لا فرق فى ذلك بينها وبين أية شركة مصرية أخرى ، فهى تستمد كيائها من فرمان الصادر فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد المبرم فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين فرديناند دى ليسبس ووالى مصر وتنص الفقرة الاولى من المادة السادسة عشرة من الاتفاق المذكور على ما يأتى :

« بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية هى شركة مصرية فهى خاضعة لقوانين البلاد وعاداتها » .

كما تضمنت اتفاقية سنة ١٨٨٨ نصوص الامتياز بطريقة أوفى ، وأكدت حرية المرور فى القناة المنصوص عنها فى المادة ١٣ من فرمان سنة ١٩٥٦ عند منح الشركة امتياز ادارة القناة لمدة محدودة . وقد قدمت مصر كل ما فى وسعها حتى تضمن أن تظل القناة مفتوحة أمام الملاحة الدولية وهو عهد حافظت عليه مصر حتى الآن .

وبالرغم من أن شركة قناة السويس شركة مصرية إلا أن تخاذل

الحكومات المصرية وضعفها ووجود الاحتلال جائئا فوق أرضنا جعل
هذه الشركة وكأنها دولة مستقلة داخل الدولة التي ترزح تحت نير
الاحتلال ، ولم تخضع أبدا هذه الشركة لقوانين البلاد .

ومرت السنون الطوال ولم تستفد مصر من حفر القناة أو تسيير
البواخر شيئا . لقد كلفت الحكومة المصرية حفل افتتاح القناة أيام
الحديو اسماعيل مبلغ ستة عشر مليونا من الجنيهات . وارتبكت مصر
ماليا وتدخلت الدول للاشراف على ميزانية الحكومة المصرية . وشلت
أيدينا عن ادارة أموالنا . وسيطرت الدول على سياستنا الاقتصادية .
وكانت النتيجة أن باعت الحكومة المصرية نصيبها في الاسهم وهو
١٧٧٠٦٤٢ سهما سدادا لديونها فاشتريتها الحكومة الانجليزية بمبلغ
أربعة ملايين من الجنيهات . وهذه الاسهم التي بعناها بأربعة ملايين
مليون الجنيهات ونحن مضطرين ومضطوبين على أمرنا تقدر قيمتها حاليا
بمبلغ ٣٢ مليونا من الجنيهات . هذه صنورة واضحة لنظم الذي
تحملناه والاستغلال الاجنبي الذي قاسينا منه .

وليس هذا هو كل شيء ، بل لقد كانت ديوننا التي تحملناها
في سبيل انجاز هذا المشروع وافتتاح القناة نتيجتها احتلال أرضنا
الغالية ، ذلك الاحتلال الذي قاسينا منه أربعا وسبعون عاما حتى
تخلصنا منه والى غير رجعة على يد بطل الجلاء الرئيس جمال
عبد الناصر .

لقد كانت منطقة السويس على مدى التاريخ ميدانا هاماً للتجارة
الدولية وتقوم شركة قناة السويس على استغلال مرفق المرور بقناة
السويس وذلك العمل يعتبر مرفقا عاما وثيق الصلة بالكيان
الاقتصادي والسياسي لمصر وهي انما تقوم بهذا الاستغلال نيابة عن
الحكومة المصرية بمقتضى الامتياز الموضح بالفرمانين الصادرين في
٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ و ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ وما تلاه من فرمانات

أخرى منها الفرمان الصادر في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق
على العقد المبرم في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين والى مصر ومسيو
فرديناند دى لسييس ، فالشركة في قيامها بهذا العمل ليست
صاحبة الحق الاصيل المسلم دائما بأنه للحكومة المصرية اذ من المعترف
به أن المرافق العامة انما تدار مباشرة من الدولة أو بالواسطة بطريق
الامتياز ، وأن من حق الدولة دائما أن تسترد هذا الامتياز باعتباره
منحه منها سواء أورد في هذا الشأن نص صريح في عقد الامتياز أو
لم يرد أو أن المصلحة العامة وحدها التي تجعل الدولة تختار الوسيلة
التي تحقق أكبر قسط من المصلحة العامة ، اذ أن العلاقة بين مانح
الالتزام ومستفله انما تبنى على قواعد القانون الادارى وهو فرع من
القانون العام .

ان الشركة العالمية لقناة السويس البحرية كانت مفتاح الاحتلال
واحتمت بالاستعمار وتناست وضعها وكانت تصرفاتها ومراجعاتها
مع الحكومة المصرية مجافية لما يجب أن يكون عليه الأمر مع الالتزام
وصاحب حق الاشراف عليه ، كما غفلت الشركة عن الوفاء بكثير من
الالتزامات الواجبة عليها .

ولقد كان من بين الالتزامات الرئيسية التي تخلفت الشركة عن
الوفاء بها التزامها بتحويل بحيرة التمساح الى ميناء داخلي صالح
لاستقبال أكبر السفن حمولة كما يقضى بذلك صك التزامها ، وهو
ما كان يستتبع أن تقوم الشركة باستكمال اعداد القناة نفسها من
بورسعيد الى السويس بحيث تكون دائما صالحة لمرور أكبر السفن
حمولة وهو ما لم يتحقق .

والى جانب ذلك فقد أهملت الشركة ، وهي القائمة على ادارة
ميناء بورسعيد - في اعداد هذا الميناء العالمى لسايرة احتياجات التجارة
العابرة ، فرغم أهمية هذا الميناء من الناحية التجارية ، لا توجد به

أرصفت ترسو السفن ولا زالت اجراءات الشحن والتفريغ تتم في عرض البحر وفقا لأساليب عتيقة مما يحمل التجارة نفقات باهظة أدت الى تخلف الميناء عما كان ينتظرها من تقدم وازدهار بحكم موقفها الممتاز فضلا عن اهمالها القيام بمشروعات التوسع اللازمة لحسن أداء المرفق للغرض الذي أقيم من أجله .

وهذه الاسباب وحدها كافية لتأمين الشركة العالمية لقناة السويس البحرية واسترداد المرفق القومي الهام من يدها لادارته ادارة مباشرة ولم يكن الامر يعدو مجرد اختيار الوقت المناسب لهذه الخطوة الحاسمة نحو التحرر الاقتصادي .

هذه هي لحظة سريعة عن قناة السويس التي صدر قرار رئيس الجمهورية في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ بتأمين الشركة التي أعطيناها امتياز حفر القناة والتي تولت ادارتها منذ حفر القناة حتى ذلك التاريخ . وكانت هذه الخطوة من جانب رئيسنا المحبوب جمال عبد الناصر ضربة معلم . لقد ظن الاستعمار أنه يستطيع أن يسيطر على سياستنا الاقتصادية أو يعطل مشروعاتنا التي عقدنا العزم على اتمامها لمجرد أنه رفض أن يقدم لنا المعونة التي وعد بها لتمويل مشروع السد العالي .

وبعد تأمين شركة القناة - شركة مساهمة مصرية - استردت مصر حقها في القناة وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر في الوقت ذاته ، أننا سنبنى السد العالي من دخل القناة ولن نستدين من أحد أو نطلب معونة من الدول ، واننا لن نقبل أن يتحكم فينا مستعمروا يتدخل في شئوننا غريب عن اراضينا .

(٥)

وجهة نظر مصر والعالم في التأمين

لقد أمنت مصر الشركة العالمية لقناة السويس وهي شركة مصرية تخضع للقوانين المصرية طبقا لنص المادة السادسة عشرة من اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ كما نصت المادة الثامنة من الاتفاق البريطاني المصري سنة ١٩٥٤ أن القناة جزء لا يتجزأ من مصر .

ان شركة القناة المؤممة شركة مصرية منحت امتياز تكوينها من الحكومة المصرية وذلك لمدي ٩٩ عاما . وكل ما فعلته مصر أنها أمنت الشركة قبل حلول الميعاد المحدد لانتهاء امتيازها وهذا عمل من أعمال السيادة التي تباشرها الدولة في اقليمها وهو من صميم شئونها الداخلية .

والواضح أن مصر لم تتخذ أي قرار يخالف التزاماتها الدولية واستمر عبور البواخر في القناة كما كان فلم تمنع بأخرة واحدة من العبور ولم يصدر أي قرار فصل ضد أي عامل يؤدي عمله بدقة وأمانة في شركة القناة .

هذه هي باجمال وإيجاز وجهة نظر مصر في تأمين شركة قناة السويس وقد أعلن الشعب المصري بمختلف طبقاته وهيئاته تأييده لقرار التأمين وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر اننا نعرف ما لنا وما علينا بعد أن حصلنا على سيادتنا واننا في سبيل تثبيت هذه السيادة سنكافح كفاحا مستمرا بعد أن أعلن هذا الكفاح شعب مصر جميعه . ان شعب مصر أعلن الكفاح من أجل الحرية ومن أجل السيادة الحقيقية لا السيادة الزائفة ، من أجل العزة الحقيقية سنكافح لآخر قطرة من دمائنا ولن نمكن أي مغتصب من أن يسلبنا حقوقنا لاننا سنحافظ عليها .

ان القناة كانت دائما ملكا لمصر وهي اليوم أيضا ملك لمصر ولن تفرط فيها مطلقا بأي طريق من الطرق وبأي سبيل من السبل . ان القناة لم تكن في حماية شركة وانما كانت دائما في حماية مصر ، ولم يحدث في هذا الصدد أى تغيير . وانما التغيير الذي حدث ان القناة كانت تديرها شركة مستغلة مفتتحة تمتص دماء مصر . لقد ظهر الاستعمار على حقيقته وكشف عن أطماعه تخلت عنه جميع الحقوق الا حق القرصنة وحق الاغتصاب . ولن تمكن انجلترا أو أى دولة ان تتحكم في شئوننا ، وسندافع عن حريتنا واستقلالنا .

ان حكومة بريطانيا كانت تعلم أكثر من غيرها ان شركة قناة السويس شركة مصرية ولقد اعترفت بهذه الحقيقة ودافعت عن وجهة النظر هذه أمام المحاكم المختلطة . اذ قررت أن شركة قناة السويس هى شخصية قانونية طبقا للقانون المصرى وجنسيته وشخصيتها مصرية بحتة ، ولذلك فهى تخضع للقانون المصرى . ولما كانت الشركة قد سميت بشركة قناة السويس البحرية الدولية فان هذه التسمية ليست لها أهمية قانونية ولا يمكن أن تغير من طبيعة الشركة بوصفها شركة مصرية . ولا شك فى أن هذه التسمية لا يمكن أن تحرم الشركة من جنسيتها المصرية . والشركة مصرية طبقا لمبادئ القانون الموضوعه وخصوصا طبقا للقانون الدولى والمبادئ التى قامت عليها الشركة . والشركة مصرية لانها منحت امتياز استغلال رؤوس الأموال المصرية ولان المركز القانونى لها يقع فى مصر .

ولقد أكد الزعيم العمالى أنورين بيفان حق الرئيس عبد الناصر فى تأميم شركة قناة السويس وكتب فى صحيفة « تريبون » يقول ان كل الدول الاسيوية تؤيد مصر فى هذا العمل ، ولا حاجة الى القول بأن الاشتراكيين فى كل مكان ، يؤيدونها أيضا .

وقد تلقى نقيب المحامين السوريين الدكتور عدنان القوتلى

رسالة من المستر بریت عضو المجلس الخاص للملكة انجلترا ورئيس رابطة رجال القانون فى بريطانيا تضمنت ملخصا للبيان الذى اذاعته الرابطة .

وقد جاء فى البيان المذكور أن تأميم القناة من صميم الحقوق الدولية وأن ضمان حرية الملاحة مسألة لا علاقة لها بالتأميم وأن اتفاقية سنة ١٨٨٨ تعطى مصر حق الاشراف على القناة .

وأعلن المجلس المركزى لاتحاد نقابات العمال فى روسيا تأييده لموقف مصر فى مسألة القناة واستنكاره لمحاولات الضغط العسكرى والاقتصادى ومعارضته الشديدة لاتحاد مستخدمى القناة - وهو الاتحاد الذى كانت تسعى بريطانيا الى تكوينه من الدول المنتفعة بالقناة ووصف المجلس انشاء هذا الاتحاد بأنه محاولة صافرة لبسط النفوذ الاستعمارى تحت اسم جديد فى منطقة الشرق الاسط والادنى . وأعلن المجلس أن كل محاولة ترمى الى التدخل فى الشئون الداخلية لمصر ستلقى مقاومة شديدة من جميع الذين يعملون لمصلحة السلام وأمن الأمم ، اذ أن تأميم قناة السويس التى بناها المصريون على أرض مصرية هو عمل قانونى قامت به مصر .

كما قرر زعماء الاحرار فى مؤتمرهم التاسع الدولى المنعقد فى روما الاحتجاج على اقامة نظام دولى لادارة قناة السويس - وهو المشروع الذى كانت تطالب بريطانيا بالموافقة عليه ووضعه موضع التنفيذ - وكان يشترك فى هذا المؤتمر ١٥٠ مندوبا يمثلون أحزاب الاحرار فى ١٧ دولة .

وبعكس هذا الرأى الذى أعلنه الاحرار صرح الرئيس ايزنهاور رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية وقتئذ بأن قناة السويس ممر دولى طبقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨

وقد احتجت الحكومة المصرية على هذا التصريح ذلك ان اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ نصت على أن شركة قناة السويس شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد . ونصت على أن الحكومة المصرية ستتولى ادارة القناة بعد انتهاء الامتياز . واتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ خاصة بحرية الملاحة في القناة وقد سبق أن أعلنت مصر احترامها لهذه الاتفاقية . كما نصت المادة الثانية من الاتفاقية المصرية البريطانية الموقعة في ١٩ يونيو سنة ١٩٥٤ على أن قناة السويس البحرية جزء لا يتجزأ من مصر .

وصرح الرئيس ايزنهاور بعد ذلك بأيام بأن تأميم القناة لا يعرض العالم للخطر وأعلن الرئيس الأمريكي أن موقف بلاده من الأزمة الناتجة عن قرار تأميم قناة السويس ينحصر في التأكد من أن الملاحة فيها ستظل حقا لجميع الدول على الرغم من استيلاء مصر عليها وان الأزمة المترتبة على تأميم القناة أزمة دولية يجب أن تعالج بعناية شديدة .

وكان هذا الرأي يتضمن في الوقت ذاته ردا على مزاعم بريطانيا وفرنسا بأن الاجراء الذي اتخذته الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس يهدد حرية وأمن القناة ويعرض السلام الدولي للخطر .

وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد احتجت على تأميم قناة السويس لكن وزارة الخارجية المصرية رفضت استلام الاحتجاج .

وأعلن المستر ايدن رئيس وزراء بريطانيا أن تدويل القناة مسألة حياة أو موت لبريطانيا وان انجلترا لا تستطيع أن تترك عبد الناصر يتحكم في حياتها .

بينما أيد نهر و رئيس وزراء الهند تأميم القناة لان القناة جزء من مصر وتقع في أرض مصر ، وكل ما فعلته مصر هو تقديم تاريخ تسلم القناة .

وقد اعترفت شركات الملاحة في جميع أنحاء العالم بأن مصر احترمت حرية الملاحة منذ تأميم قناة السويس .

وكان موقف أمريكا يميل الى تأييد وجهة نظر بريطانيا فقد صرح مستر دالاس وزير خارجية أمريكا في أوائل أكتوبر سنة ١٩٥٦ بأن مصر استولت على القناة لتمارس الضغط الاقتصادي على الدول الكبرى . وأن ظروف استيلاء مصر على القناة توحى بأنها تحاول اثبات عظمتها وممارسة الضغط الاقتصادي والحصول على جزية من الدول الاخرى . وقال ان هناك دولا كثيرة تعد قناة السويس بالنسبة لها شريانا حيويا ولذلك يجب ألا يكون هناك تمييز صريح أو غير صريح في حرية المرور بالقناة طبقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨ السارية المفعول الى أجل غير مسمى وقال أن هناك اتجاها قويا ضد استخدام القوة لتصحيح الموقف وان العالم يعيش تحت ظل الحرب ، وقد يستمر تهديد الحرب وقتا طويلا .

أما الاتحاد السوفييتي فقد أعلن خروشتشيف الرجل الاول هناك في خطاب له ان تأميم قناة السويس عمل من حق حكومة ذات سيادة مثل الحكومة المصرية أن تقدم عليه . وان الاتحاد السوفييتي يعتقد أن سياسة الضغط على مصر سياسة خاطئة ، كما ان التسرع والخسونة في علاج هذه المسألة قد يؤديان الى إلحاق الضرر بمصالح الدول الغربية في هذه المنطقة . وان قرار التأميم في حد ذاته لا يؤثر على مصالح شعوب بريطانيا وفرنسا وأمريكا والدول الاخرى .

وقرر خروشتشيف حقيقة واقعة وهي أن التأميم لا ينطوي على أي اجراء غير مشروع ، وأن قناة السويس تقع في أراض مصرية وقد حفرها بأيدي سكان مصر ولكنها لم تكن في أيدي المصريين ، وقد تغيرت الظروف ونحن نعيش اليوم في عهد ثبت فيه ان العلاقات التي قامت على أساس الغزو والاحتلال قد فشلت في اخضاع الشعوب

الآخري • ان الشعوب المستعمرة تقوم الآن بتحرير نفسها من الاستبداد الاستعماري وهي تنادي الآن بحقوقها •

ان هذه الصرخة المدوية وعلان هذه الحقيقة الواضحة من جانب روسيا وتأييد سياستنا وحققنا في تأمين شركة القناة من جانب غالبية الدول كان كفيلا لو وجد آذانا صاغية متفهمة للحقائق ، ان تهديء النفوس الشائرة في انجلترا وفرنسا ، ولكن الروح الاستعمارية مازالت تسيطر على حكاهم ولا يعرف المنطق السليم طريقه اليهم •

لقد أستقط في يد المستعمر ، وكان لاعلان قرار التأميم دوي هائل وترامت الانباء بأن هذا القرار الخطير كان مفاجأة لدول الاستعمار وانه خطوة خطيرة وجريئة • ووضع ان الاستعمار يتحفز ليقاوم سياستنا الحرة المستقلة ، وحاول أن يجعل من التأميم مشكلة سياسية حول حرية الملاحة في القناة وقدمت انجلترا احتجاجا الى الحكومة المصرية بشأن قرار التأميم ولكن الرئيس جمال عبد الناصر أعلنها حربا قوية صريحة - وهو الذي لم يعتد وهو يقود جبهة وطنية متحدة متكاتفه من أبناء الشعب ضد الاستغلال والتدخل - ان يرجع في قراره ، لذلك أعلن في خطاب له في يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٦ ان مصر ستقابل العدوان بالعدوان والامساء بالامساء • وقال ان انجلترا وفرنسا تحاولان قلب مسألة التأميم من موضوع داخلي هو تأمين شركة مصرية الى مشكلة سياسية حول حرية الملاحة في القناة، ان شركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية تخضع للسيادة المصرية وتأميمها عمل من أعمال السيادة ، ونحن أحرار في شركائنا ، وليس من حق انجلترا التدخل في شئوننا •

وأكد الرئيس أن الملاحة في القناة قد انتظمت في الثماني والاربعين ساعة الماضية من وقت التأميم • وان مصر ستحافظ على حرية

الملاحة وأن تدخل بريطانيا وفرنسا سيكون سببا في تعطيل الملاحة في القناة بسبب مناوراتهما وتدخلهما •

ان شعب مصر سيحافظ على استقلاله وحرية وسيادته الى آخر قطرة من دمه • ان الضجة التي قامت دون سند أو حق لايسندها الا أساليب الاستعمار والا التعود على امتصاص الدماء واغتصاب الحقوق ، ولا يسندها الا التدخل في شئون الدول الأخرى •

لقد كان من الممكن أن تقتنع انجلترا وفرنسا بهذا المنطق السليم المعقول ولكنهما لا تفكران بعقلية سليمة وانما تسيطر عليهما الافكار الاستعمارية والبرعة في التدخل في شئون الدول الأخرى • وكانت غلطة بريطانيا انها لم تفرق بين مصر قبل الثورة وبعد قيام الثورة بقيادة الابطال الاحرار • ولم تفرق بين مصر في عهد الاحتلال وبين مصر بعد الجلاء وبعد أن أصبحت حرة مستقلة ذات سيادة ، ولم تفرق بين مصر وحكامها من الاتراك وبين مصر وحكامها مصريون لحما ودما لم يفرقوا بين العهود السابقة على الثورة عندما كانت البلد مفضل سياستهم الاستعمارية شيئا وأحزابا متفرقة ، وبين ما أصبحت فيه بعد الثورة من جبهة وطنية متكاتفه من أبناء الشعب تستير وراء الحاكم المصري الذي قادها الى بر السلامة وخلصها من الاستعمار البغيض ومن المحتل الغاصب ، ومن سيطرة الاقطاع ورأس المال في الداخل •

اننا عندما صدر قرار التأميم كنا نباشر سلطاتنا في داخل بلدنا ونقوم بعمل من أعمال سيادتنا داخل أقليمنا ولكن الاستعمار كان يرغب في التدخل في سياستنا الداخلية ويدس أنفه في أمر من

صميم اختصاصنا ، في الوقت الذي أعننا في صراحة ملوية ان
منياستنا تنبع من ضميرنا ، ونحن نسمح لاحد بأن يتدخل في شئوننا
الداخلية أو الخارجية ، اننا دولة ذات سيادة تعزز بحريتها وكرامتها
وسنحافظ على خريتها وكيانها الى آخر قطرة من دماء أبنائها البررة
المخلصين .

نحن دعاة سلام ولكننا لن نقف مكتوفى الايدى أمام أى اعتداء
على حريتنا أو أى تصرف يمس عزتنا وقوميتنا وكرامتنا .

(٦)

الاسباب الحقيقية للعدوان ومراحله

لقد وضع ان الاستعمار لم يحاول أن يتمشى مع المنطق السليم
المعقول ويقتنع بأن تأميم شركة القناة انما هو عمل من أعمال السيادة
وأن تأميم الشركات المصرية انما هو من أخص شئوننا الداخلية وان
الاجراء الذى اتخذته لايعرض السلام العالمى للخطر لان مصر هى
التي كانت تحمى الملاحة فى القناة وظلت كذلك بعد صدور قرار
التأميم .

ولم يكن الامر يحتاج الى مزيد من الحجج لاقتناع الاستعمار لان
بريطانيا نفسها كانت تعلم ان شركة القناة شركة مساهمة مصرية
وانها تخضع للقوانين المصرية وللسيادة المصرية ، وقد أبدت وجهة
النظر هذه فى مذكراتها التى قدمتها للمحاكم المختلطة كما سبق
البيان .

فالمسألة اذن ليست خلافا حول الرأى القانونى بشأن تأميم القناة
وليسست حرصا على حرية الملاحة فى القناة ، لان مصر هى التى كانت
دائما تحمى الملاحة فى القناة وقد تعهدت بالمحافظة على حرية الملاحة
بعد التأميم ، وقد نفذت الحكومة المصرية وعدها واستمرت الملاحة فى
القناة حرة ومن ثم لم يكن هناك مبرر قانونى يسوغ للدول التدخل
فى شأن تأميم القناة ، أو قلب مسألة التأميم من موضوع داخلى هو
تأميم شركة مصرية الى مشكلة سياسية حول حرية الملاحة فى
القناة .

ان اثاره هذه المشكلة السياسية والاعتداء على حقوق مصر

وسياستها على اقليمها لم يكن الغرض منه المحافظة على القناة أو ضمان حرية الملاحة فيها لان الحكومة المصرية كانت تحمي القناة وكانت حرية الملاحة فيها مكفولة . وانما العدوان بسبب تأمين القناة كانت له أسباب ودوافع لا تمت الى حرية الملاحة في القناة بأية صلة . ان الروح الاستعمارية هي التي أملت التدخل في شؤون مصر والاعتداء عليها .

لقد عاش الاستعمار بيننا أربعة وسبعين عاما وهي سنوات الاحتلال البغيض وكان يسيطر على سياسة البلاد الداخلية والخارجية يولى الوزارات ويعزلها ، وكانت ايماءة من المندوب السامي أو السفير البريطاني بعد ذلك تكفى لهدم ما يبنيه المخلصون من أبناء الوطن ، واتبعوا سياسة القوة مع شعب أعزل مسالم ، واتبعوا سياسة فرق تسد مع شعب تفشى فيه الجهل يفضل سياستهم .

وفى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ قامت ثورة الجيش وكانت ثورة على الفساد والطغيان . وكانت ثورة سياسية اجتماعية . ثورة سياسية تسعى الى تحقيق الاستقلال والتخلص من الاستعمار .

وفى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا وقد نص فيها على أن يتم انسحاب القوات البريطانية من مصر خلال عشرين شهرا .

وفى صباح يوم ١٣ يونية سنة ١٩٥٦ تم الجلاء وخرج آخر جندي بريطاني من ارض الوطن وانتهى عهد الاحتلال ورفع العلم المصرى عاليا خفاقا على مبنى البحرية فى القنال لأول مرة منذ ٧٤ عاما .

ونادت حكومة الثورة بالحرية الاقتصادية ، الحرية فى أن نقيم المصانع وأن ننتج من السلع ما نحتاج اليه للاستهلاك المحلى ونصدر

ما يفيض عن حاجتنا . وكان الاستعمار يجد فى هذه الدعوة لبناء اقتصاد وطنى قومى قضاء على أسواقه التى يصرف فيها بضائعه والثى كان محتكرا لها . هذا فضلا عن ان الاستعمار يسره دائما ان يجد الدول الصغيرة فى حاجة الى منتجاته وبضائعه وانها لا تستطيع ان تكفى نفسها اكتفاء ذاتيا . لذلك فان طريق الحرية الاقتصادية الذى سلكناه قد أثار حفيظة الاستعمار وجعله يحقد علينا ثم كان من اسباب العدوان علينا .

والذى حدث اننا تعاملنا مع دول اخرى غير بريطانيا التى كانت تعتبرنا من الاسواق التى تصرف فيها بضائعها . فلما طلبنا منها اسلحة رفضت بيعها لنا فى الوقت الذى كانت تبيعها لعدونا اسرائيل لذلك طلبنا السلاح من روسيا واشترت مصر شحنات متزايدة الاهمية من الدول الشرقية وقايضنا قطنا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار بعدد من طائرات ميج ١٥ وميج ١٧ ، التشيكوسلوفاكية الصنع ودبابات ستالين الثقيلة ، وكأه هذا اجراء طبيعى لاننا نجد الى جوارنا عدوا رابضا على حدودنا متحفزا دائما للهجوم فكان طبيعى ان نستعد له واتم نسلم انفسنا ، فاذا أعوزنا السلاح وضعن به علينا الغرب طلبناه من الشرق دون ان يكون فى هذا انحياز الى الكتلة الشرقية ، لاننا اعلنا سياستنا واضحة وهى لا تبعية ولا استعمار ولا انحياز الى كتلة شرقية أو كتلة غربية ، وناديننا بالحياد الايجابى ، نستالم من يسالمنا ونعادى من يعادينا وهى سياسة واضحة كل الوضوح .

ولكن تصرفنا هذا أثار بريطانيا فان وزير خارجيتها عند ما تكلم فى جلسة مجلس الامن المنعقدة فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ بشأن أزمة القناة اقحم صفقة الاسلحة التى تمت فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ وقال انه يعتبر هذه الصفقة اولى الخطوات الكبرى فى سلسلة الاحداث فيما يتعلق بالموقف الحالى .

وفي نفس اليوم الذي اعلن فيه الرئيس جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس اعلن ان الشعب السوري يريد ان يتحد مع شعب مصر اتحادا حرا سديما لدعم سوريا مبادئ العز والكرامة ونرسى سوريا القومية العربية والوحدة العربية .

ولقد ارتفعت الاصوات في الدول العربية تطالب بالوحدة كما وضعت قواعد الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية . ان مؤامرات الاستعمار وتهديده باستعمال القوة ليس سببه تأميم قناة السويس وانما سببه الاول القومية العربية التي ظهرت فجأة كمارد جبار في الشرق الاوسط يحاول تحرير الشرق كله من الاستعمار، وينادي ببطان المعاهدات القائمة بين بريطانيا والامارات الشرقية والغربية . ولذلك تحاول دول الاستعمار التفرقة بين الدول العربية لتوطيد اقدامها في شمال افريقيا ، وفي امارات شبه الجزيرة العربية المليئة بالبتروول .

وقد أثارت سياسة الرئيس جمال عبد الناصر شعوب آسيا وافريقيا . . ففي جاكرتا حذت انلونيسيا حذو القاهرة وأنكرت الديون المصطنعة التي قيدتها بها هولندا يوم كانت تحتلها وتمص خيراتها .

وفي دمشق طلب نواب البرلمان السوري الى جميع الاقطار العربية أن تؤمم شركات البترول الواقعة في أراضيها .

وهكذا بدأ للمرة الاولى أن مصالح الغرب الاستعمارية في بلاد الشرق الاوسط تعاني الخطر .

لقد بدأ الاستعمار يفتش عن منفذ في البلاد العربية لاعادة سياسته ونفوذه بعد أن أخذ ظله يتقلص ، وليقضى على قوميتنا العربية ويستعيد نفوذه القديم . وان أزمة القناة هي حجة الغرب التي يريد

بها استعادة نفوذه ليضرب القومية العربية التي أصبح يخشى نفوذها ونموها .

وقد أيقن العرب أن تضامنهم معناه سند عال ضد الاستعمار، ذلك كانت لهم دائما سياسة موحدة في جميع المشاكل التي تعرض لهم حتى يكونوا قوة موحدة ضد الاستعمار . فلما أثار الاستعمار أزمة القناة اجتمع الاقطاب الثلاثة الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية والرئيس شكري القوتلي رئيس جمهورية سوريا والرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر في الدمام والرياض خلال الفترة من ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ الى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٦ لبحث مشكلة القناة وقرروا أن المشكلة وما أحاط بها من ظروف وملابسات تعنى البلاد العربية جميعاً . وان الوسيلة الوحيدة لضمان مصالح الذين يهمهم أمر الملاحة في القناة هي الدخول في مفاوضة مع مصر صاحبة هذه القناة تمشياً مع روح ميثاق الأمم المتحدة وقرارات باندونج .

كما بحث الاقطاب الثلاثة في اجتماعاتهم الموقف ازاء اسرائيل واتفقوا على رسم الخط الحاسمة لدعم الامن العربي ودفع الخطر الاسرائيلي ، واستكمال احكام الحطة العربية التي تم وضعها في مؤتمر القاهرة السابق حتى يمكن متابعة تنفيذها في عزم واصرار . وقد بات واضحاً ان التضامن بين الدول العربية قد بلغ مداه ، وان القومية العربية يزيد الايمان بها وتدعيمها على مر الايام، وان الوحدة العربية أصبحت حقيقة واقعة بالنسبة لبعض الدول وأصبحت وشيكة التحقيق بالنسبة لباقي الدول العربية وان الدول العربية يتشاور رؤساؤها فيما يعن لهم من مشاكل سياسية .

ولا جدال في أن الاستعمار وأعوانه لا يريدون للقومية

العربية أو الوحدة العربية أن تظهر وأن توضع موضع التنفيذ لأن وجود الدول العربية صفاً واحداً ، أو رأياً واحداً يشكل قوة تقف في وجه الاستعمار .

لذلك استغل الاستعمار واعوان الاستعمار أسموه أزمة القناة للتدخل في شئون العرب لاستعادة نفوذه وسيطرته على الدول العربية .

ولما كان الاستعمار قد لاحظ ان الرئيس جمال عبد الناصر يتمتع بقوة شعبية في بلاده ، ويتمتع بحب واعجاب الشعب العربى وانه رجل جريء وشجاع ومؤمن بعرويته ومقتنع بفكرة القومية العربية وسياسته تسعى الى تدعيم القومية العربية ونشر الوحدة العربية بين الدول العربية ، لذلك كان هدف الاستعمار الاول هو ضرب سياسة عبد الناصر ضربة قوية ، فاختار الاستعمار مشكلة القناة ليقاوم سياسة عبد الناصر ويسعى الى تحطيم كبريائه واذا اقتضى الامر احتلال القناة والعودة الى احتلال مصر ذاتها وخلع جمال عبد الناصر ! ان الاستعمار يكره الشخصيات الوطنية الجريئة ولا يجد له حياة الا مع ضعيفى الايمان بالوطنية وبشعوبهم وبحقهم في الحياة الحرة الكريمة .

هذه هي اسباب العدوان على مصر فى عام ١٩٥٦ .

ولم يكن العدوان المسلح على أرضنا الغالية هو ما وقع ضداً من عدوان ، بل لقد مر العدوان بمراحل مختلفة وظهر فى عدة صور ، فكان أول اجراء اتخذه الاستعمار ضدنا هو الاعتداء على اقتصادنا وهو ما يسمى بالحصار الاقتصادى .

ثم كان العدوان على حرية الملاحة فى قناة السويس ومحاولة عرقلتها وتعطيلها وذلك عن طريق التآمر مع المرشدين الاجانب لينفذ بذلك سياسته فى السيطرة على قناة السويس .

وجاء بعد ذلك التهديد باستخدام القوة العسكرية وكان فى هذا الاجراء محاولة للضغط على سياستنا الخارجية لنتخذ من الاستعمار سياسة أكثر ملامة . ولا يخفى ما فى هذا الاجراء من اعتداء على كرامتنا بمحاولة اشعارنا بضعفنا وعدم قدرتنا على الوقوف أمام الاستعمار .

وأعقب ذلك العدوان السياسى وذلك بعقد المؤتمرات فى لندن ودعوة الدول الصديقة للاستعمار أو التابعة له أو التى يستطيع أن يفرض سياسته عليها أو يطمح فى معاونتها له ، وهو يرمى من وراء ذلك الى أن يجمع حوله رأياً عاماً دولياً يخدم سياسته ويشد أزره فى موقفه ويظهر بمظهر صاحب الحق المعتدى عليه !!

وكانت الخطوة التالية شكوى الاستعمار ضدنا الى مجلس الامن محاولاً اظهارنا بمظهر المعتدين الذين يهددون السلام العالمى بنصراتهم ، وكان يأمل أن يستطيع تأليب الدول الصديقة ضدنا ، وحرماننا من عطف الدول على قضيتنا . وأخيراً جاء دور العدوان المسلح على أراضينا بعد أن فشل الاستعمار فى أن ينجح فى تحقيق رغباته فى مراحل العدوان المختلفة .

وسنتولى فيما يلى من صفحات الكلام بالتفصيل عن كل مرحلة من مراحل العدوان على حدة :

- ١ - الحصار الاقتصادى .
- ٢ - التآمر مع المرشدين الاجانب لعرقلة الملاحة .
- ٣ - التهديد باستخدام القوة العسكرية .
- ٤ - مؤتمر لندن ومشروع تدويل القناة وجمعية المنفعين بالقناة .
- ٥ - شكوى بريطانيا الى مجلس الامن وعرض مشكلة القناة على المجلس .

٦ - العدوان المسلح على أرض الوطن •

وهذه المرحلة من مراحل العدوان تشمل القتال وكفاح شعب بور سعيد ضد القوات المعتدية وعرض النزاع على مجلس الأمن ثم على الجمعية العامة للأمم المتحدة والائتلاف الروسي •

ولا يبقى بعد ذلك إلا أن نسجل انتصاراتنا على العدوان ونستعرض نتائج المعركة ••

الحصار الاقتصادي

لقد أممنا قناة السويس ، وبأشرنا بذلك عملا من أعمال السيادة في إقليمنا ، اذ أممنا شركة مساهمة مصرية تخضع للقوانين المصرية ولم يكن هذا المنطق السليم ليخفى على فطنة المستعمر ولكن الروح الاستعمارية أثبت علينا أن نتخذ قرارا خطيرا كقرار التأميم دون أن نرجع الى انجلترا سيادة البحار لنسند بها المشورة والرأى ، ونطلب الاذن بتأميم قناتنا !! مع اننا سبق أن أعلننا في وضوح اننا نتبع سياسة تنبع من ضميرنا •• ضمير الشعب المصرى ، وينطق بها وينفذها حكامه المخلصين •

نسيت انجلترا كل هذا ولم تفكر الا بعقلية الاستعمار فأصدرت وزارة المالية البريطانية في ٢٨ يولية سنة ١٩٥٦ قرارا بتجميد الارصدة الاسترلينية والاموال المصرية فى بريطانيا ، كما أصدرت قرارا بتجميد ممتلكات شركة قناة السويس فى بريطانيا • وكان الغرض من هذه الترتيبات الجديدة منع المصريين من الحصول على ممتلكات شركة القناة فى بريطانيا ووضع أموال المصريين الاسترلينية فى بريطانيا تحت رقابة النقد البريطانية •

وقررت وزارة المالية البريطانية ان القرارات الخاصة بالتجميد يعتبران ساريين منذ يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٦ أى عقب اعلان قانون التأميم •

وقد صرح سيرانتونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا بأنه كخطوة أولى فى باب الاجراءات التى اتخذت ضد مصر جمدت الارصدة المصرية وأخرجت مصر من نطاق الاحترا لىنى فى التعامل وأصبح رصيد مصر من الاسترليني خاضعا لاوامر السلطات البريطانية •

كان قرار تجميد الارصدة المصرية اذا خطوة أولى وقد استعملت بريطانيا سياسة الضغط الاقتصادى حتى نرجع عن قرار التأمين .

وقد صرح دكتور ايفان زعيم المعارضة الاسترالية بأن حزب العمال البريطانى يعارض فرض العقوبات الاقتصادية لانها نوع من الحرب ، بل انها شر من الحرب وأقسى منها ، وإن رأى العام يعارض بالاجماع استخدام القوة ضد مصر لانها تتعارض تمام المعارضة مع ميثاق الأمم المتحدة .

وهكذا اتخذت بريطانيا أول خطوة فى سبيل العدوان ضد مصر لانها باشرت عملا من أعمال السيادة فى اقليمها وأممت شركة مصرية هي شركة قناة السويس .

وقد اتخذت فرنسا فى اليوم التالى لاعلان الاجراء الانجليزى اجراء مماثلا فقررت اخضاع الاموال المصرية فى فرنسا لرقابة النقد المركزية هناك .

وفى ٣١ يوليو سنة ١٩٥٦ أذاعت وزارة المالية الامريكية أنها وضعت تحت رقابة المؤقتة كل الاموال الموجودة فى الولايات المتحدة لحساب الحكومة المصرية وشركة قناة السويس فلا يتصرف فيها الا بترخيص خاص .

ولم تكن هذه القرارات مفاجأة لمصر بل لقد اتخذت مصر جميع الاجراءات لمواجهة قرار تجميد الاموال المصرية فى بريطانيا وفرنسا . ووضعت مصر الخطة الاقتصادية الكاملة لمواجهة هذا الموقف قبل صدور قرار التأمين لان سياسة مصر أصبحت تركز على أسس تسليمية وليست سياسة أرتجالية .

وقد ردت وزارة المالية المصرية على تعليمات وزارة المالية

البريطانية التى صدرت فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٦ الى البنوك الانجليزية وتقضى بعدم استخدام الاسترلينى المملوك للمقيمين فى مصر الا بعد الحصول على ترخيص من رقابة النقد فى المملكة المتحدة - بأن هذا القرار يتناقض مع الاتفاقيات النقدية المعقودة مع المملكة المتحدة سنة ١٩٥١ والمعدة فى سنة ١٩٥٥ ولا سند له من الناحية القانونية العامة . فضلا عن أن هذا الاجراء الذى اتخذته وزارة المالية البريطانية يجافى مبادئ القانون الدولى ويتضمن اخلاا بالثقة المالية المشروعة ، ويتنافى مع سمعة ستوك لندن التى تعمل جاهدا لاستعادتها كمركز مالى دولى ويمكن للاقتصاد المصرى بفضل السياسة النقدية المستقلة التى اتبعتها مصر فى السنوات الاخيرة وبفضل احتياطاتها الكبيرة من ذهب و عملات أجنبية أخرى وبفضل ما عقدناه من اتفاقيات تجارية ودفع مع معظم الدول ذات الاهمية فى معاملاتها التجارية أن نواجه بثبات واطمئنان الاجراء التعسفى الذى عمدت اليه الحكومة البريطانية .

ولقد كان الغرض من خطوات تجميد الارصدة الاسترلينية وتجميد ما تملكه مصر من دولارات أو فرنكات سويسرية بانولايات المتحدة أو فرنسا فرض حصار اقتصادى على مصر وهى تبغى من وراء ذلك أن ترجع مصر عن المضى فيما عازمت عليه بقرار تأمين القناة .

والى جانب هذه الاجراءات فقد حاولت بعض البنوك الموجودة فى مصر - أما بسبب صعوبة حصولها على تمويل من المراكز الرئيسية بالخارج ، وأما بسبب الجو السياسى الموجود - أن تعرقل تمويل محصول القطن المصرى . يضاف الى ذلك أن أسعار التأمين على البواخر التى تمر بالقناة أو التى تفرغ أو تشحن البضائىع بالموانى المصرية قد ارتفعت بنسبة كبيرة فبعد أن كانت ٢ شلن لكل ١٠٠ جنيه ارتفعت الى ٧ شلن عن كل ١٠٠ جنيه أى بنسبة ٣٥٠٪

وهذه الزيادة لا شك كبيرة وأخيرا فإن سعر الشحن البحرى بين أوروبا الغربية والشرق الأقصى عن طريق القناة قد رفع أيضا بنسبة ١٥٪ . وكان المقصود من كل هذه الاعمال سواء رفع أسعار الشحن أو رفع أسعار التأمين أو عرقلة تمويل محصول القطن أو تجميد الارصدة الاسترلينية بطبيعة الحال مضايقة مصر من الناحية الاقتصادية ومحاولة فرض حصار اقتصادى عليها .

وبالنسبة للارصدة المجمدة سواء الارصدة الاسترلينية أو أرصدة الفرنكات الفرنسية أو الدولارات لم تكن تجارتنا الخارجية فى الماضى - أى قبل ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ - تعتمد عليها اعتمادا مذكورا ، بل كان معظم اعتمادنا فى الماضى على اتفاقيات الدفع التى عقدناها مع الدول المختلفة وعلى العلاقات الطيبة بالدول المختلفة .

وهذه الاتفاقيات كانت معقودة اما بالجنيه المصرى ، واما بعملات مختلفة غير الاسترليني والدولار وبالتالى فإن فرض التجميد على العملات الاسترلينية والدولارية والفرنسية لم تتأثر به تجارتنا الخارجية تأثيرا ملحوظا .

يضاف الى ذلك أن مصر عندها من الاحتياطات الذهبية ما يكفيها سنوات عديدة ولم يحدث عجز فى الواردات بسبب الحصار الاقتصادى الذى تحاول بعض الدول أن تفرضه على مصر .

وقد عملت الحكومة المصرية منذ تاريخ هذا الحصار على أن تكون ، احتياطات حرة من العملات المختلفة الحرة التى لم تفرض حكوماتها التجميد على أرصدة مصر ونجحنا بفضل الله وعونه فى هذه المحاولات وتراكمت لدينا احتياطات كثيرة من العملات الاجنبية أما فى المجال الداخلى فعندما حاولت بعض البنوك الاقلال من اقراض عملائها على محصول القطن - شجعت وزارة المالية البنوك

المصرية والبنوك العربية وبنك التسليف الزراعى على التوسع فى التسليف بكل امكانياتها ووضعت وزارة المالية تحت تصرف هذه البنوك ، ان دعت الحاجة ، جميع الاموال التى يحتاج اليها للقيام بتمويل المحصول على خير وجه ، ونتيجة لذلك لم تحدث أى صعوبة فى تمويل محصول القطن .

والى جانب ذلك فقد بحثنا عن أسواق جديدة نبيع فيها قطننا بدلا من بيعه لبريطانيا فعقدنا اتفاقات تجارية مع دول مختلفة و باعت مصر قطنها الى الهند واليابان وسويسرا وألمانيا الغربية وإيطاليا ، كما شحنت مصر كميات كبيرة من القطن الى أمريكا .

وهكذا نجحت السياسة القطنية ، وازدادت حركة تداول القطن وانتقل من أيدي المنتجين الى أيدي التجار وانتعشت صادراتنا القطنية ، واستقرت السوق وتجنبنا الهزات المصطنعة . لقد تم تمويل محصول القطن رغم المؤامرات الأجنبية التى كانت تريد التأثير على المحصول الرئيسى للبلاد .

وفيما يختص بالتأمين البحرى وبأسعار الشحن فإن كفاءة المرشدين المصريين الذين تولوا ارشاد السفن المارة بالقناة فى ظل الادارة المصرية لقناة السويس بعد امتناع معظم المرشدين الاجانب عن أداء وظائفهم ، قد أثبتت انه لا حاجة لرفع أسعار التأمين حتى لا تتأثر تكاليف وارداتها من الشرق الأقصى .

وقد وجدت الدول الغربية أن من مصلحتها أن تعود الى تخفيض أسعار التأمين . فعادت وخفضت أسعار التأمين من ٧ شلن الى ٤ شلن كما خفضت أسعار الشحن ب ١٥٪ وبذلك عادت أسعار الشحن الى مستواها القديم .

وقد عملت الحكومة المصرية فى نفس الوقت على ايجاد جهات

أخرى للتأمين أو إعادة التأمين على البواخر التي ترسو بالموانئ المصرية حتى لا تتأثر مستقبلا بأى رفع فى أسعار التأمين الذى تجريه الشركات الغربية .

هذا وقد كانت الحالة الاقتصادية فى القطر المصرى مضمّنه وتسير سيرا طبيعيا والواردات من الخارج فى ازدياد مستمر سواء من حيث الكمية أو القيمة واحتياطياتنا من النقد الاجنبى تتزايد باستمرار ولا تقل . وفى مجال الصادرات فإن ارتباطاتنا لتصدير القطن والارز وهما المحصولين الرئيسيين زادت عن الاعوام السابقة .

ولاجدال فى أن الاموال التى كنا نحصل عليها نتيجة للتصدير يضاف الى احتياطياتنا المتزايدة من النقد الاجنبى ، كانت تمكننا من الاستمرار فى عملية الاستيراد دون أى صعوبة أو توقف . وهكذا نجحت الحكومة المصرية فى القضاء على الحصار الاقتصادى . ولم تؤثر الاجراءات الاقتصادية التى اتخذتها بريطانيا وفرنسا على تجارة مصر الخارجية . وفرنسا ذاتها الى ما قبل وقوع الاعتداء المسلح فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ كانت تشتري القطن من مصر . وكانت الدول الاوربية الغربية تتسابق للتعاون مع مصر وتعرض تسهيلات كثيرة لتنمية التبادل التجارى وعلى رأس هذه الدول ايطاليا واسبانيا والبرتغال والصين الشعبية وروسيا وتشيكوسلوفاكيا .

وقد استعدت مصر لمواجهة الغدر والحصار الاقتصادى فحوال جزءا كبيرا من معاملاتنا التجارية والاقتصادية للحصول على احتياطياتنا سواء فى ذلك ما يلزمنا للاستهلاك العام أو للانتاج الى أسواق أخرى جديدة . وأصبحنا بذلك يمكننا الاستغناء استغناء كاملا عن جميع ما كنا نستورده من انجلترا وفرنسا وفى مستقبل ذلك الاقمشة الصوفية والادوية والبويات .

كما تعاقدت الحكومة المصرية مع دول صديقة على جميع احتياطياتنا لآجال طويلة . فقد عقدت مصر صفقتين مع روسيا لاستيراد قمح للاستهلاك المحلى مقابل قطن ومنتجات زراعية مصرية، وتم الاتفاق على أن يكون الدفع بالجنيه المصرى وكان هذا من وسائل زيادة توطيد العلاقات الودية وروابط الصداقة بين البلدين . كما تعاقدنا مع الصين الشعبية لتوريد المواد التموينية التى تحتاج اليها مصر ويتم التوريد بالجنيه المصرى وبأسعار تقل عن الاسعار العالمية .

وعقدت مصر صفقات تجارية مع هولندا بمبلغ مليون جنيه مصرى لشراء الادوية والمواد الكيماوية والادوات الطبية مقابل قطن ومنتجات مصرية تزيد قيمتها على ٦٠٠ ألف جنيه . وهكذا اجتازت تجارة مصر الخارجية كل الازمات .

وفى ذات الوقت وفّقت الحكومة المصرية الاستيراد من الدول التى لا تتعاون مع مصر .

هذا هو ما تبعنه الحكومة المصرية للتغلب على الحصار الاقتصادى فى ميدان التجارة الخارجية . أما فى الداخل وفى ميدان الصناعة بالذات فإن سياستنا تهدف الى الاكتفاء الذاتى . وقد عمدت الحكومة الى توجيه الانتاج الصناعى لسد حاجة الاستهلاك . فبالنسبة للمنتجات المستوردة من الخارج كان بعض هذه المنتجات يستورد من انجلترا وفرنسا وقد حلت محلها منتجات أخرى مستوردة من دول أخرى أو مصنوعة محليا . وبالنسبة للمنتجات التى تصنع محليا فلم يحدث فيها نقص بل زاد انتاجنا وقد سعت مصر فى الانتاج المحلى لمقابلة جميع الاحتياجات وبذلك فتح مجال العمل أمام العمال الصناعيين وسيستمر بل وسيزيد مستقبلا . وفى مشروع السنوات الخمس للصناعة تأسست احلى

وعشرين صناعة جديدة تبلغ جملة ربوس أموالها ١٤ مليوناً من الجنيهات وتوفر هذه الصناعات ١٢ مليون جنيه سنوياً كانت مصر تستورد بها بضائع من الخارج . وتحقق هذه المشروعات الصناعية زيادة فى الانتاج القومى قدره ١٣ مليون جنيه سنوياً وتستوعب حوالى عشرة آلاف عامل .

وفضلاً عن ذلك فإنه ينبنى على اتجاه سياسة الدولة نحو التصنيع زيادة الدخل القومى والنهوض السريع بالانتاج الصناعى وتحقيق الاكتفاء الذاتى فيما يمكن تصنيعه من المنتجات التى تحتاجها البلاد .

ان اقتصادياتنا لم تتأثر بالحصار الاقتصادى ولا بالعدوان المسلح لأن نظامنا الاقتصادى يسير وفقاً لخطط مرسومة أدت إلى زيادة التبادل التجارى مع كثير من الدول وفتحت مصر أسواقاً جديدة لم يسبق التعامل معها واستوردت مصر من هذه الدول ما كانت تستورده من إنجلترا أو فرنسا . وعلى ذلك لم يشعر المستهلك فى التجارة الداخلية بأى حرمان لأن جميع السلع تزيد على حاجة الاستهلاك . ومن أجل ذلك لم تلجأ الحكومة المصرية إلى أى قيد بينما اشتدت الازمات الاقتصادية فى البلاد المعتدية . وعندما كانت إنجلترا تقاسى من نقص البترول بسبب عدوانها علينا لم يتعرض البترول لازمة فى مصر . كما ان البنزين والكيروسين توافرا فى الأسواق المصرية بما يكفى حاجة الاستهلاك .

وفوق ما تقدم فقد أممنا - بعد قناة السويس - الممتلكات البريطانية والفرنسية فى مصر وأممنا البنوك البريطانية والفرنسية وأممنا الشركات البريطانية والفرنسية التى كانت تحتكر جزءاً كبيراً من اقتصاد بلادنا . وكانت هذه الشركات تحصل كل عام على ما يقرب من ثلاثين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية كأرباح يدفعها الشعب المصرى لأفراد من الانجليز والفرنسيين .

وفى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٦ صدر قرار من مراقبه النقد بوزارة المالية المصرية بإلغاء القيود التى سبق أن فرضتها للحد من سلطة البنوك فى التعامل بالنقد الاجنبى وإجراء التحويلات بين الحسابات غير المقيمة . وكان الهدف من اصدار هذا القرار اطلاق الحرية لتجارة مصر الخارجية وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير وقد اتت هذه الخطوة بثمراتها الطيبة فى نشاط تجارة مصر الخارجية .

وقد قررت وزارة المالية المصرية فى اكتوبر سنة ١٩٥٦ الاحتفاظ ببعض احتياطياتها فى شكل غطاء ذهبى بدلاً من العملات الاجنبية التى أصبحت خاضعة للتصرفات السياسية ، وأصبح التصرف فيها وخاصة الاسترليني مقيداً وخاضعاً للاهواء السياسية، والمذهب الذى اشترته مصر لتدعيم غطاءها الذهبى انمسا اشترته بفائض عملاتها الاجنبية الحرة اما باقى العملات الحرة فتستعمله فى مشروعات التنمية ، ذلك ان الحاجة لا تدعو إلى استعمال الغطاء الذهبى فى تمويل المشروعات الانتاجية فان تنفيذ هذه المشروعات مستمر وتوفير النقد الاجنبى اللازم لها متيسر بل متوافر أيضاً لتمويل استيراد المواد الاستهلاكية .

هذا ولم تكن بريطانيا بالضغط على اقتصادنا عن طريق تجريد الارصدة الاسترلينية التى لمصر لدى بريطانيا وانما حاولت من طريق آخر التأثير على اقتصادنا ، فانطلقت أبواقها الاستعمارية تبث سموم الدعاية بين شركات الملاحة العالمية وتحدثت عن عدم انتظام الملاحة فى قناة السويس ، وعدم خبرة المرشدين المصريين . وعن الخطر الكامن فى القناة وقالت هذه اللعابيات ان البواخر تمر فى القناة وأقواء المدافع مصوبة إليها : وان القناة تزدهم بالمدمرات والطرادات وزوارق الطوربيد . ونقد ثبت لشركات الملاحة العالمية

التي أرسلت مندوبيها للتحقق من هذه الدعايات إنها دعايات كاذبة لا أساس لها من الصحة .

وكان الغرض الذي ترمى اليه هذه الدعايات هو تحويل البواخر عن المرور بقناة السويس واتخاذ بواخر الدول المنتفحة بقناة السويس طريق سير آخر حول رأس الرجاء الصالح . والهدف الذي كان يسعى الاستعمار الى تحقيقه لو نجحت هذه الدعايات هو تشديد الحصار الاقتصادي على مصر وخاصة ان حياة مدن القناة تعتمد اعتمادا كبيرا على هذه البواخر ، فمعظم سكان هذه المدن يشتغلون بالشحن والتفريغ على هذه البواخر . كما تعتمد معظم المحال التجارية في بورسعيد والسويس على تصريف بضائعها وأغلبها من التحف الشرقية الى السائحين . ولذلك أرادت انجلترا وفرنسا خنق هذه المدن اقتصاديا .

وقد اعترفت شركات الملاحة باستحالة مقاطعة قناة السويس لان الطريق حول رأس الرجاء الصالح مليء بالعواصف ومعظم قباطنة السفن ليست لديهم أى خبرة بالملاحة في هذا الطريق . وقرر مندوبو شركات الملاحة ان الملاحة منتظمة وتسير بمهارة فأسرعت الشركات تعيد سفنها الى قناة السويس .

وهكذا لم يكتب النجاح لخطّة تحويل الملاحة الى رأس الرجاء الصالح وعلى ذلك لم يتأثر اقتصادنا بدعايات الاستعمار في هذا الصدد .

وكان من بين الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية في أعقاب العدوان الثلاثي للسير بالاقتصاد القومي في الطريق السليم ووضع خطط موحدة للنشاط الاقتصادي للدولة . أنشاء مؤسسة سميت بالمؤسسة الاقتصادية وصدر بانشائها القانون رقم ٢٠ سنة ١٩٥٧ في ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ - ذلك ان من أهم المبادئ

التي قام عليها الدستور تنظيم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ، وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة واستخدام رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي ، وعدم جواز تعارض طرق استخدامه مع الخير العام للشعب ، وكذلك كفالة التوافق بين النشاط الاقتصادي العام ، والنشاط الاقتصادي الخاص تحقيقا للاهداف الاجتماعية ورخاء الشعب .

ولا شك ان من انجع الوسائل لوضع الخطط الكفيلة بتنظيم الاقتصاد القومي أن يعهد الى هيئة موحدة برسم سياسة استغلال أموال الحكومة في النشاط الاقتصادي سواء بالاشتراك في الشركات المساهمة أو بانشاء مؤسسات عامة اقتصادية تجارية أو صناعية وكافة الوسائل الاخرى المؤدية الى التنمية الاقتصادية للدولة وهي من أهم الوسائل لرفع مستوى المعيشة . وهذه هي الاغراض التي انشئت لتحقيقها المؤسسة الاقتصادية .

وبعد أن تم انشاء المؤسسة الاقتصادية لتحقيق الاغراض المشار اليها الى جانب مشروعات التصنيع وتأميم الشركات والبنوك وازدياد الصادرات والواردات بين مصر والدول الصديقة أصبح الاقتصاد القومي موجها لخدمة الشعب سليما قويا لا تؤثر فيه الازمات المفتعلة التي خلقها الاستعمار .

ولكن هذا لم يكن كل شيء ، فانه بعد انتهاء العدوان الثلاثي المسلح على مصر وانتصارنا على الاستعمار وجلاء المستعمر عن بورسعيد كان لابد من القضاء على آثار العدوان من الناحية الاقتصادية وقد تبلورت هذه الآثار في المباحثات التي سبقت توقيع الاتفاقية المالية بين الجمهورية العربية وبريطانيا في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ من الجانب المصري في مطلبين :

١ - الافراج عن الارصدة الاسترلينية المجمدة .

٢ - دفع تعويض عن الاضرار التي لحقت بمصر نتيجة للعدوان .

وكان للانجليز مطلبان :

١ - رفع الحراسة عن الممتلكات البريطانية .

٢ - تعويض عن المؤسسات البريطانية التي آلت ملكيتها الى أيدي الوطنيين .

وقد بدأت المباحثات بين الطرفين التي سبقت توقيع الاتفاقية المالية في روما في شهر مايو سنة ١٩٥٧ وكانت خاصة بمسألة التعويضات عن الخسائر لكل من البلدين وللأفراج عن الارصدة الاسترلينية المجمدة لدى بريطانيا وانتهت المرحلة الاولى من هذه المباحثات وعاد كل من الوفدين لاستشارة حكومته بعد ان تمسك كل من الطرفين بالتعويضات التي يطالب بها . وكان من نتيجة هذه المرحلة ان أفرجت لندن عن ستة ملايين من الجنيهات المجمدة لديها لتغطية قيمة سلع وآلات كان متعاقدا على استيرادها قبيل العدوان .

وفي الشهر التالي (يونيو سنة ١٩٥٧) وصلت الى الاسكندرية ثلاث بوآخر تحمل بضائع من ليفربول بانجلترا لأول مرة منذ العدوان وكانت هذه البضائع قد دفع ثمنها وجمدت بعد تأمين القناة .

واستؤنفت المباحثات في روما في أواخر سنة ١٩٥٧ ثم تأجلت الى مارس سنة ١٩٥٨ حيث تقدم الجانب البريطاني بمشروع شامل من أجل تسوية كاملة تدخل فيها التعويضات للجانبين ولكن المباحثات توقفت مرة أخرى .

وفي نفس الشهر وصل أول فوج من السياح الانجليز الى

القاهرة وكانت شركة كوك الانجليزية للملاحة قد اتفقت مع حكومة القاهرة على تنظيم رحلات سياحية لركاب السفن الانجليزية المارة بالقناة كما بدأت في تلك الفترة مباحثات حملة أسهم قناة السويس التي قام بالوساطة فيها مستر يوجين بلاك مدير البنك الدولي . وانتهت مباحثات قناة السويس باتفاق الطرفين ووقعها عبد الجليل المعري محافظ البنك الاهلي في يوليو سنة ١٩٥٨ بجنيف مع جورج بيكو رئيس مجلس شركة قناة السويس المنحلة .

وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٥٨ استؤنفت مباحثات روما وتوسط يوجين بلاك بصفته الشخصية بناء على طلب الحكومتين المصرية والبريطانية . ووقع الاتفاق بالحروف الاولى في ١٦ يناير سنة ١٩٥٩ .

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ تم توقيع الاتفاقية المالية وقد وقعها الدكتور القيسوني نيابة عن الحكومة المصرية ومستر ايرول الوزير البريطاني عن الحكومة البريطانية ، وتتلخص أهم نصوص الاتفاق المالي فيما يلي :

« ١ - تعهدت لندن بالأفراج عن أرصدة مصر الاسترلينية المجمدة ووضعها تحت تصرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة سواء في ذلك الخاصة بالأفراد المقيمين في مصر أو البنوك أو بالحكومة أو بالشركات » .

وهذه الارصدة تبلغ قيمتها السوقية ٧٢٧ مليون جنيه الا أن قيمتها الحقيقية نحو ٨٦٥ مليون جنيه تمثل دينا لمصر على بريطانيا . وبمقتضى اتفاق تم في سنة ١٩٥٥ تعهدت بريطانيا بتسديد هذا الدين . وكانت قيمته في ذلك التاريخ نحو ١٣٠ مليون جنيه على أقساط سنوية قيمة كل قسط ٢٠ مليون جنيه بحيث يتم التسديد نهائيا في سنة ١٩٦١ . وتقرر تقسيم الارصدة في

١ - الافراج عن الارصدة الاسترلينية المجمدة .

٢ - دفع تعويض عن الاضرار التي لحقت بمصر نتيجة للعدوان .

وكان للانجليز مطلبان :

١ - رفع الحراسة عن الممتلكات البريطانية .

٢ - تعويض عن المؤسسات البريطانية التي آلت ملكيتها الى أيدي الوطنيين .

وقد بدأت المباحثات بين الطرفين التي سبقت توقيع الاتفاقية المالية في روما في شهر مايو سنة ١٩٥٧ وكانت خاصة بمسألة التعويضات عن الخسائر لكل من البلدين وللأفراج عن الارصدة الاسترلينية المجمدة لدى بريطانيا وانتهت المرحلة الاولى من هذه المباحثات وعاد كل من الوفدين لاستشارة حكومته بعد ان تمسك كل من الطرفين بالتعويضات التي يطالب بها . وكان من نتيجة هذه المرحلة ان أفرجت لندن عن ستة ملايين من الجنيهات المجمدة لديها لتغطية قيمة سلع وآلات كان متعاقدا على استيرادها قبيل العدوان .

وفي الشهر التالي (يونيو سنة ١٩٥٧) وصلت الى الاسكندرية ثلاث بوآخر تحمل بضائع من ليفربول بانجلترا لأول مرة منذ العدوان وكانت هذه البضائع قد دفع ثمنها وجمدت بعد تأمين القناة .

واستؤنفت المباحثات في روما في أواخر سنة ١٩٥٧ ثم تأجلت الى مارس سنة ١٩٥٨ حيث تقدم الجانب البريطاني بمشروع شامل من أجل تسوية كاملة تدخل فيها التعويضات للجانبين ولكن المباحثات توقفت مرة أخرى .

وفي نفس الشهر وصل أول قسوج من السياح الانجليز الى

القاهرة وكانت شركة كوك الانجليزية للملاحة قد اتفقت مع حكومة القاهرة على تنظيم رحلات سياحية لركاب السفن الانجليزية المارة بالقناة كما بدأت في تلك الفترة مباحثات حملة أسهم قناة السويس التي قام بالوساطة فيها مستر يوجين بلاك مدير البنك الدولي . وانتهت مباحثات قناة السويس باتفاق الطرفين ووقعها عبد الجليل العمري محافظ البنك الأهلي في يوليو سنة ١٩٥٨ بجنيف مسع جورج بيكو رئيس مجلس شركة قناة السويس المنحلة .

وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٥٨ استؤنفت مباحثات روما وتوسط يوجين بلاك بصفته الشخصية بنساء على طلب الحكومتين المصرية والبريطانية . ووقع الاتفاق بالحروف الاولى في ١٦ يناير سنة ١٩٥٩ .

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ تم توقيع الاتفاقية المالية وقد وقعها الدكتور القيسوني نيابة عن الحكومة المصرية ومستر ايرول الوزير البريطاني عن الحكومة البريطانية ، وتتلخص أهم نصوص الاتفاق المالي فيما يلي :

« ١ - تعهدت لندن بالأفراج عن أرصدة مصر الاسترلينية المجمدة ووضعها تحت تصرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة سواء في ذلك الخاصة بالأفراد المقيمين في مصر أو البثوك أو بالحكومة أو بالشركات » .

وهذه الارصدة تبلغ قيمتها السوقية ٧٢٧ مليون جنيه الا أن قيمتها الحقيقية نحو ٨٦٥ مليون جنيه تمثل دينا لمصر على بريطانيا . وبمقتضى اتفاق تم في سنة ١٩٥٥ تعهدت بريطانيا بتسديد هذا الدين . وكانت قيمته في ذلك التاريخ نحو ١٣٠ مليون جنيه على أقساط سنوية قيمة كل قسط ٢٠ مليون جنيه بحيث يتم التسديد نهائيا في سنة ١٩٦١ . وتقرر تقسيم الارصدة في

حسابين الحساب رقم ١ وقيمته نحو ٥٨ مليون جنيه ويفرج عنه في ٢ مارس سنة ١٩٥٩ والحساب رقم ٢ ويفرج عنه في أول يناير سنة ١٩٦٠ . وفي ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٦ قررت بريطانيا تجريد أرصدة مصر الاسترلينية وبمعنى آخر قررت الامتناع عن تسديد الاقساط السنوية المستحقة عليها .

« ٢ - تعهدت القاهرة بانهاء العمل بكافة تدابير الحراسة التي اتخذتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة للممتلكات البريطانية اعتبارا من ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى تاريخ توقيع الاتفاق والسماح للرعايا البريطانيين بالعودة لاجل أمتعتهم واستئناف التعامل معهم وكذلك السماح لاصحاب هذه الممتلكات بالعودة لتسلمها وإدارتها » .

وكانت لندن تقدر قيمة هذه المؤسسات بمبلغ ٤٠ مليون جنيه وثمان قاعده السويس بمبلغ ٥٠ مليون جنيه ، وبذلك يكون مجموع ما طلبته لندن هو مبلغ ٩٠ مليون جنيه بخلاف المبالغ التي انفقتها في تطهير ميناء بورسعيد أثناء العدوان .

« ٣ - تعهدت القاهرة بدفع مبلغ ٢٧ مليون جنيه إلى لندن على أن تنسولي الحكومة البريطانية من جانبها تعويض أصحاب المؤسسات البريطانية التي آلت ملكيتها إلى المصريين » .

وقد حدد الاتفاق الممتلكات البريطانية التي آلت ملكيتها إلى المصريين وهي خمسة بنوك وست شركات تأمين و ٣٨ شركة صناعية وتجارية وجميع المدارس والمعاهد والاندية الانجليزية والاراضي التي كان يملكها ١٣١ بريطانيا . وليس من حق أى بريطاني أن يعود على الحراسة طالبا تعويضا عن أى ضرر يكون قد لحق بممتلكاته . وتنازلت بريطانيا عن مطالبتها في قاعدة قناة السويس .

وبمقتضى هذه الاتفاقية حصلت مصر على ٨٨٢٥ مليون جنيه

ذ أخذنا قاعدة السويس التي تقدر قيمتها بنحو ٥٠ مليون جنيه . وحصلت القاهرة على مجموعة من الشركات والبنوك والاراضي والمدارس التي كانت مملوكة للبريطانيين وتقدر قيمتها بنحو ٣٢ مليون جنيه وحقت القاهرة أرباحا قيمتها أربعة ملايين جنيه من أرباح المؤسسات التي تم تصديرها . وحصلت الجراسنة على مليونين وربع مليون جنيه من أموال البريطانيين كرسوم حراسة على الاموال البريطانية .

هذا وحقيقة المبلغ الذي دفعته مصر لبريطانيا بمقتضى الاتفاقية هو ٢٥٣ مليون جنيه لاننا اتفقنا على تأجيل ٢٤٥ مليون جنيه استرليني من الـ ٢٧٥ مليون جنيه لمدة عام نحصل خلاله على الفوائد التي يفلها هذا المبلغ وعلى الارتفاع في القيمة الرأسمالية للسندات المستغل فيها هذا المبلغ وتقدر هذه الفوائد وهذا التحسن في أسعار السندات بحوالى ١٥ مليون جنيه استرليني أى أن صافى المبلغ هو ٢٦ مليون جنيه استرليني أو ما يعادل ٢٥٣ مليون جنيه مصرى .

ويضاف الى ما تقدم ان الاتفاق الذي عقده مصر مع شركة شل في منتصف شهر ديسمبر سنة ١٩٥٨ تنازلت بمقتضاه شركة آبار الزيوت وشركة شل عن مبلغ ٧ ملايين جنيه كانتا تطالبان بها كفروق أسعار و ٣ ملايين جنيه عن مزايا حصلت عليها مصر من الشركة المذكورة و ٤ ملايين جنيه قيمة التعويض عن المصاريف التي انفقتها شركة شل في البحث والتنقيب عن البترول في الـ ٦١ منطقة التي منح امتياز استغلالها للشركة العامة للبترول ، وقد قبلت شركة شل التنازل عنها وبذلك تكون قيمة المزايا التي تحققت عن اتفاق شركة شل ١٤ مليون جنيه تقريبا .

وفوق هذا وذاك فإن الارباح السنوية التي كانت تحققها المؤسسات المذكورة والتي كانت تحول كل عام من احتياطياتنا من

العملات الأجنبية توقف تحويلها وتوزع داخليا فتزيد من الرخاء الداخلي بدلا من أن تقلل من احتياطياتنا النقدية . وأهم بنود هذه الارباح حوالى مليون جنيه كانت تخص المساهمين البريطانيين فى شركة إيسترن الشرقية للسدخان ، ومائة ألف جنيه للمساهمين البريطانيين فى شركة أسمنت حلوان ، وحوالى ٣٠٠ الى ٥٠٠ ألف جنيه أرباح بنك باركليز .

وتنفذا للاتفاقية المالية صدر فى شهر مارس سنة ١٩٥٩ أمر عسكري برفع الحراسة عن شركة شل وشركة ترام الاسكندرية وشركة كوك وكل شركات الملاحة ومحلات داود عدس وشركة خطوط الطيران البريطانية ثم رفعت الحراسة أيضا عن ٣٤٠ مؤسسة وأعيدت أموال ٣٥٠ فردا .

وهكذا انهار الحصار الاقتصادى الذى استمر عامين ونصف فشلت الحصار فى التأثير على الاقتصاد المصرى . خرجنا من الحصار أشد قوة وصلابة . لم نتوقف مشاريعنا ، لقد تقدمنا فى الزراعة وأنشأنا المصانع ، واكتشفنا الآبار الجديدة للبترول وعززنا الاسطول التجارى .

لقد زادت معاملتنا التجارية مع دول العالم ، وتوزعت تجارتنا بين الشرق والغرب وانتقلت ملكية المرافق الاقتصادية الهامة الى أيدي الوطنيين .

وقد شحذ من هممتنا وزاد من قدرتنا على النضال اسراع الدول والشعوب الصديقة الى مسديد المساعدة بالمؤازرة الادبية والمنادية .

رسمنا للتجارة الخارجية والداخلية سياسة قوية فتوسعنا فى عقد اتفاقات التجارة والدفع وعملنا على تنويع صادراتنا والارتقاء بها فزادت صادراتنا من الغزل والمنسوجات والاسمنت والاطارات

والبترول ، واستوردنا محطات التعبئة لتصدير الخضروات والفواكه على أفضل شكل وبأحسن سعر . كما فتحنا أسواق جديدة فى تجارتنا الخارجية .

وصدرت سوق التأمين ، وعملت مصر على تدعيم مرفق النقل البحرى فزاد الاسطول التجارى بنسبة ٤٠٪ فبعد ان كان يتكون من ٢٠ سفينة حمولتها ١٠٤ آلاف طن عند العدوان الثلاثى ، أصبح يتكون من ٢٧ سفينة مجموع حمولتها ١٤٤ ألف طن . وعقدت عدة اتفاقيات للنقل البحرى مع كثير من الدول لضمان نقل جزء متزايد من تجارتنا الخارجية على البواخر الوطنية وتعاقدا على شراء سفن وناقلات جديدة وعلى انشاء ترسانة بحرية كبيرة بالاسكندرية تبدأ انتاجها سنة ١٩٦١ .

وقد كان من نتائج هذه الدعائم القوية ان زاد الدخل القومى ، فارتفع الانتاج الزراعى لمعظم المحاصيل ، كما ازداد الانتاج الصناعى للبلاد كما ونوعا . وفى الفترة من سنة ١٩٥٥ الى سنة ١٩٥٨ ارتفع الرقم القياسى لاستخراج المعادن بنسبة ٤٥٪ وارتفع الرقم القياسى لانتاج الصناعات التحويلية بنسبة ٣٣٪ وارتفع انتاج البلاد من البترول الخام من ١٨١٣ مليون طن عام ١٩٥٥ الى ٣٢٢ مليون طن عام ١٩٥٨ ، كما ارتفع مجموع انتاج البلاد من البنزين والكيروسين والسولار والديزل فى نفس الفترة من ٨٩٣ ألف طن الى ١٨٠٨ مليون طن . ويلاحظ فى هذا الصدد انه بعد أن كان كل ما تنتجه مصر يستخرج بواسطة شركة شل الانجليزية أخذ انتاج الشركة الشرقية للبترول وهى شركة نصف رأس مالها وطنى ، و انتاج الشركة العامة للبترول وهى شركة كل رأس مالها وطنى يتزايد ويلاحق انتاج شركة شل . كما تزايد ايضا انتاج القوى الكهربائية من ١٤١١ مليون كيلووات ساعة عام ١٩٥٥ الى ١٩٣٦ مليون كيلووات ساعة عام ١٩٥٨ .

التآمر مع المرشدين الاجانب عرقلة الملاحة

أما المرحلة الثانية من مراحل العدوان فهي التآمر على عرقلة الملاحة بالقناة بعد صدور قرار التأميم وذلك حتى يثبت الاستعمار أن مصر قد فشلت في إدارة القناة ، ويتخذ من ذلك ذريعة لتنفيذ سياسة السيطرة على القناة .

وقد بدأت المؤامرة على الملاحة في القناة بأن أرسلت شركة القناة المنحلة فور صدور قرار التأميم خطابات الى المرشدين الذين كانوا يمضون أجازاتهم بالخارج يسوم التأميم ان الشركة مستعدة لان تدفع مرتب عام كامل مقدما لكل من أمضى أكثر من ٢٥ عاما في خدمة الشركة ، ومرتب عامين مقدما لمن أمضى مدة بين ٢٠ و ٢٥ سنة ، ومرتب ثلاثة أعوام لمن أمضى أقل من ٢٠ عاما ، على أن يمتنعوا عن العودة الى مصر لتسلم عملهم .

وقد استجاب لهذا النداء ١٤ مرشدا فرنسيا و ٧ مرشدين بريطانيين ولكن المرشدين المصريين ردوا على المناورة بأن قطعوا أجازاتهم وعادوا وتسلموا عملهم فورا في القناة ، وعندما اكتشفت هيئة ادارة القناة الجديدة المؤامرة التي تحاك خيوطها في الظلام أصدرت تعليماتها الى كل المرشدين الذين يلبغون عن مرضهم أو عدم استطاعتهم أداء العمل أن يجري عليهم الكشف الطبي بواسطة أطباء الجيش المصرى .

هذا وشركة القناة في ذلك الوقت كانت تستخدم ٢٠٥ مرشدا منهم ٤٠ مصريا والباقي من جنسيات مختلفة . وفي نفس الوقت فتحت الهيئة الادارية الجديدة باب التعيين وتم تعيين ٣١ مرشدا جديدا وأصبح عدد المرشدين ٢٣٦ ، وهذا العدد يكفل عدم

بعطين نى سفينه عن المرور ، لما يكفل عدم ارهاق المرشدين ويسمح لهم بالقيام بأجازاتهم . وقد أثبت المرشدون المصريون كفاية عالية رغم الاشاعات التي كانت تضيعها الشركة المنحلة عن عدم كفاءة المرشدين المصريين . وفوق هذا فقد تلقت سفارات مصر في جميع أنحاء العالم مئات الطلبات من مرشدين للعمل في القناة فتقدم مرشدون من ألمانيا والسويد والنرويج وأمريكا كما تقدم من موسكو ويوغوسلافيا عدد كبير للعمل في القناة ، وكذلك من اليونان وإيطاليا وهولندا والهند ، وطلب بعض أعضاء اتحاد ضباط السفن في الملايو العمل كمرشدين في قناة السويس وقد بلغ عدد المتقدمين ١٤٠ مرشدا .

ولكن المؤامرة على الملاحة في القناة لم تقف عند هذا الحد ، بل ان مجلس ادارة شركة قناة السويس المنحلة اجتمع في باريس في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٦ وبحث التطورات الاخيرة لمشكلة القناة وموقف المرشدين الاجانب منها . وقرر عقب انتهاء بحثه دعوه جميع موظفي الشركة من غير المصريين الى ترك عملهم اعتبارا من يوم ١٥ سبتمبر . وأرسل بيكو مدير الشركة المنحلة خطابات بهذا المعنى الى جميع الموظفين الاجانب يطلب منهم ترك العمل في نهاية يوم ١٤ سبتمبر .

ومن الملاحظ ان هذه التعليمات صدرت عقب انتهاء اجتماع ايلن وموتيه بست ساعات . ومن المعلوم ان بريطانيا وفرنسا نبادلتا المشغورة مع شركة القناة المنحلة بشأن موضوع المرشدين ، ولا شك ان تقرير بقاء المرشدين في العمل بالقناة أو انسحابهم منه مبني على تلك المشغورة . فاذا انسحب المرشدون فان تبعة ذلك لا تقع الا على بريطانيا وفرنسا وحدهما .

والمقصود من هذا الاجراء هو عرقلة الملاحة في القناة وهو

الخطوة الأولى في خطة بريطانيا وفرنسا لعرقلة الملاحة . فان من الواضح أن من مصلحة بريطانيا وفرنسا تعطيل الملاحة في القناة وخلق أحداث تمكنهما من التدخل العسكرى . ولكن مصر فوتت عليهما غرضهما ، وأعلنت انها مستعدة لجميع الاحتمالات ، وان الملاحة في القناة لن تتعطل ساعة واحدة . وقد وضعت مصر خطة كاملة لاستمرار الملاحة اذا استجاب المرشدون البريطانيون والفرنسيون لهذا النداء .

ونورد فيما يلى بيانا بعدد موظفى شركة القناة عند التأميم :

٩٣٠ مرشدا ومهندسا بينهم ٥٢٥ من غير المصريين .
٤٢٠٠ عامل منهم ٩٥٠ من المصريين بينهم ٧٥٠ يونانية
متمصرا .

أما المرشدون فيبلغ عددهم ٢٠٥ مرشدا موزعين كالاتى :

٥٣ فرنسيا ، ٦١ بريطانيا ، ٤٠٠٠ مصرياً ، ١٤ هولندياً ؛
١١ نرويجياً ، ١٢ يونانياً ، ٣ هولنديين ، ٢ ايطاليين ؛ ٢ أمريكيين
و ٢ بلجيكيين ، ٢ سويديين ، وأسباني ويوجوسلافي و بولنى -
وكان ستون من هؤلاء المرشدين متغيين فى أجازات ولم يعودوا الى عملهم .

وقد وضحت خيوط المؤامرة عندما أعلن سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا فى مؤتمر لندن الذى عقد فى أغسطس سنة ١٩٥٦/ لبحث مشكلة القناة ان جميع المرشدين البريطانيين الذين يعملون فى القناة قد أعلنوا اخلاصهم لشركة القناة (المنحلة) ومن ثم فهم لا يريدون خدمة السلطة المصرية الجديدة ، وقال لويد انه يعتقد ان هذا هو الحال مع سنائر الموظفين الاجانب الذين يعملون فى الشركة . وأضاف انه اذا لم يكن هؤلاء المرشدون والفنيون يريدون ، الاستمرار فى العمل فى وظائفهم . واذا لم تكن لهم

الثقة اللازمة بالنظام الذى يعملون من أجله ، فسيؤدى هذا الى نقص فى كفاءة العمل ، وهو أمر ينذر بالخطر لانه قد يؤدى الى كارثة للقناة .

وكانت المؤامرة واضحة بجلاء فلم يستطع أن ينكرها الانجليز أنفسهم ، وقد هاجم هيو جيتسكل الحكومة البريطانية قائلاً ان الموقف بالنسبة للمرشدين خطير جداً وان الحكومة البريطانية كان يجب أن تتحاشى ممارسة أى ضغط عليهم للانسحاب من عملهم بل كان عليها أن تقنعهم بالبقاء . وأضاف ان شركة القناة أصدرت بيانا جاء فيه انه يجب على المرشدين أن يختاروا بين الاستمرار فى العمل أو الاستقالة وحددت أمداً لذلك هو ١٥ سبتمبر وهذا البيان لم يكن سوى مؤامرة مكشوفة لوقف العمل فى القناة ، والحكومة البريطانية وقد اشتركت فى هذا العمل فانها تكون قد انتهكت اتفاقية عام ١٨٨٨ .

ورغم هجوم حزب العمال المعارض للحكومة البريطانية ضد مؤامرة تعطيل الملاحة فى القناة فقد تطورت المؤامرة تطوراً خطيراً ، ذلك ان قناصل بريطانيا وفرنسا ابلغوا المرشدين بأنهم اذا لم ينسحبوا فوراً من العمل فتسحب جنسيتهم ويتعرضون لعقوبات شديدة . وفى الوقت ذاته وعدت شركة القناة المنحلة المرشدين بصرف مكافآت ومعاشات ضخمة لهم ، كما وعدتهم بايجاد عمل لهم فى الخارج فوراً . وازاء هذا التهديد وذلك الأغراء ، قرر المرشدون الانجليز والفرنسيون والنرويجيون والاطاليون والهولنديون ترك العمل بالقناة ليلة ١٤ من سبتمبر ، وبلغ عدد المرشدين الذين قرروا الانسحاب ١٣٣ مرشداً وقد أبلغ رئيس فرع الملاحة بقناة السويس هيئة ادارة القناة بذلك .

وبالرغم من هذه المؤامرة فان مصر رأت تسهيل خروج أى

مرشد يبدي رغبته في الاستقالة، وأعلنت مصر ان الملاحة في القناة مستمرة ولن تتعطل . ومع ذلك أعلنت الدوائر المسئولة ان هذا الاجراء الذي اتخذه المرشدون والموظفون الاجانب بتحريض من بريطانيا وفرنسا انما يعد خرقا للاتفاقيات الدولية ، وهي مؤامرة يراد بها تعطيل الملاحة وان الادارة المصرية اشرفت على الملاحة في القناة منذ ان أعلن التأميم حتى ١٤ سبتمبر وثبت بالدليل القاطع حسن سير الملاحة ومن ثم فان التجاء فرنسا وبريطانيا الى هذا الاجراء انما هو تعطيل لحرية الملاحة التي نصت عليها اتفاقية سنة ١٨٨٨ وتمزيق لاتفاقية دولية .

وهكذا يتضح ان تعطيل الملاحة انما هو من صنع بريطانيا وفرنسا وليس من صنع مصر وتمزيق الاتفاقيات الدولية ليس من صنع مصر بل من صنع بريطانيا وفرنسا .

لذلك أبلغت مصر مستر داج همرشلد سكرتير عام الامم المتحدة وجميع وفود الدول الاعضاء بهيئة الامم المتحدة بأن حكومتى بريطانيا وفرنسا وشركة القناة المنحلة مسئولون عن أى تعطيل يحدث في الملاحة في القناة ابتداء من يوم ١٥ سبتمبر وأخطرتهم مصر انها اتخذت التدابير اللازمة لاستمرار الملاحة في القناة رغم هذه المحاولات واذا حدث ان تعطلت الملاحة في القناة لأسباب خارجة عن ارادتها فان المسئولية تقع في هذه الحالة على هذه الجهات التي عملت على تعطيل الملاحة .

وفي يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٦ كانت مفاجأة للعالم أجمع وبوجه خاص لدول الاستعمار التي دبرت مؤامرة تعطيل الملاحة في القناة ، اذ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر انتصار مصر على المؤامرة المفسوخة التي دبرتها انجلترا وفرنسا لتعطيل الملاحة في القناة بعد انسحاب المرشدين الانجليز والفرنسيين ، وقد منح الرئيس

عبد الناصر جميع المرشدين الذين احبطوا المؤامرة وسام الاستحقاق باسم الشعب .

ان المرشدين المصريين استطاعوا بالتعاون مع المرشدين اليونانيين الذين رفضوا الرشوة والاغراء ان يمرروا السفن بالعمل المتواصل .

ان انجلترا وفرنسا تبرران موقفهما من موضوع قناة السويس الذي جعلتا منه مشكلة دولية ؛ بأن تعطيل الملاحة في القناة يؤدي الى انهيار الاقتصاد الاوروبى وهما في الوقت ذاته تتآمران على تعطيل الملاحة !!

لقد حدثت في القناة المعجزة التي قام بها المرشدون المصريون . فان مصر صممت على أن تعبر جميع السفن التي وصلت بور سعيد والسويس القناة دون أى تأخير رغم ضخامة عدد السفن وبدأت الملاحة في منتصف ليلة ١٥ سبتمبر واستمرت حتى منتصف ليلة ١٦ سبتمبر وعندما جاء ظهر ذلك اليوم لم تكن هناك باخرة واحدة خارج السويس أو بور سعيد تنتظر عبور القناة .

كانت أنظار العالم كله تتجه للقناة، كان العالم يتوقع ان تتعطل السفن ، وأن تضرب الملاحة . ووقف العالم منهوتا عندما حقق المرشدون المصريون المعجزة .

وحدث في الساعة السادسة من صباح يوم ١٦ سبتمبر بعد ست ساعات فقط من انسحاب المرشدين الاجانب ان وقفت أكثر من ٢٣ سفينة وهو ضعف العدد اليومي العادى تنتظر الدور في المرور بالقناة وكل سفينة منها قد رفعت علما مقسما الى مئة أقسام ملونة اصفر وأسود على التوالي . ومعنى هذا ان السفينة تريد مرشدا ، وتريد المرور في القناة ، وأحدى عشر سفينة من هذه السفن كانت من زفلات البترول الضخمة المشحونة بالبترول وكان قباطنة السفن قد

رفعوا الاعلام جميعا يطلبون مرشدين ويحسبون انهم سيضطرون
لانتظار يومين أو ثلاثة حتى تتاح لهم فرصة عبور القناة . وكانت
الاخبار التي وصلتهم ان عدد المرشدين المصريين لا يسمح باستمرار
الملاحة في القناة .

ولكن في فجر يوم ١٦ سبتمبر كان اللش الذي يحمل المرشدين
في طريقه الى الميناء حاملا المرشدين المصريين فقط . وصعد المرشد
المصرى الى الباخرة والعيون شاخصة اليه وترقبه، وانقضت الساعات
الرهيبية وناقلة البترول تلو الاخرى تدخل القناة وآلاف العيون ترقبها
ان أقل خطأ في قيادة ناقلة البترول عبر القناة ينجم عنه كارثة .
ولكن الذي حدث ان ناقلات البترول استمرت في عبور القناة دون
ان يقع أي حادث .

وفي الوقت ذاته كانت لندن تذيع في نشرتها الاخبارية من الاذاعة
البريطانية ان جميع المرشدين الاجانب قد انسحبوا من القناة، وان
المرشدين المصريين هم الذين سيقومون بالعمل ، وذكرت النشرة انه
من المتوقع تعطيل الملاحة . ولكن الله خلف ظنهم وجعل النصر حليفنا
ومضت الازمة بسلاسل ولم تتعطل الملاحة .

أما المرشدون المصريون فكانت الفرحة تملو وجوههم . لقد
نجحت مصر في تسيير الملاحة ، وقضت على المؤامرة وكان المرشدون
وموظفو شركة القناة كأنهم في عيد يهنئ بعضهم بعضا ودموع
الفرح تملأ عيونهم ، ان من حقهم أن يفخروا وأن تفخر بهم مصر
لانهم قاموا بخدمة وطنية جليلة ورفعوا رأس مصر عاليا .

ثم تسلم المرشدون الجدد بعد اتمام تدريبهم عملهم في قناة
السويس ووقف المرشدون الاجانب الذين تعاونوا معنا الى جانب
زملائهم من المرشدين المصريين ليساركونا فرحة الانتصار واحباط
مؤامرة الاستعمار .

لقد كان عدد المرشدين قبل صدور قرار التأميم ٢٠٥ مرشدا
فأصبح لدينا بعد انسحاب المرشدين الانجليز والفرنسيين وبفضل
تعاون المرشدين من مختلف دول العالم ١٩٤ مرشدا منهم ٨٠ مرشدا
مصريا و ٢٤ يونانيا و ١٤ المانيا و ٧ ايطاليين و ٥ نرويجيين و ١١
يوغوسلافيا و ١٠ أمريكيين و ٣ أسبان و ١١ بولندي و ٧ سويديين
و ٢ هولنديين و ١٦ روسيا و ٢ رومانيين ومرشد واحد من كل من
المجر وجنوب أفريقيا . وهكذا استطعنا ان نحبط المؤامرة في مهدها
واستمرت الملاحة في القناة تسيير سيرا طبيعيا والسفن تعبر القناة
في أمن وسلام وبكفاءة ودون أدنى تأخير .

ومع ذلك استمرت هيئة ادارة القناة الجديدة تستقبل كل يوم
عشرات المرشدين من جميع أنحاء العالم جاؤا مع مصر ويقضوا على
مؤامرة بريطانيا وفرنسا . وحضر المرشدون الى القناة ليجدوا هدوءا
عجيبا وشعبا مسالما يرحب بهم وقناة انتظمت فيها الملاحة في
نظام رائع . وصرح المسئولون عن انتظام الملاحة في القناة أننا لدينا
العدد الكافي من المرشدين الذين يحملون مؤهلات عالية وعلى درجة
كبيرة من الكفاية لضمان مرور جميع السفن التي ترغب عبور
قناة السويس وخصوصا ناقلات البترول الضخمة . وان قبول
المرشدين الجدد للعمل في القناة ليس معناه الاحتياج الى مزيد من
المرشدين ، ولكن كل ما هنالك اننا نريد أن نخفف العمل عن
المرشدين الحاليين . كما أن عدد السفن المارة بالقناة لم يتأثر
بانسحاب المرشدين الاجانب الذين تعاونوا مع الاستعمار في تنفيذ
المؤامرة .

ولقد حقق المرشدون المصريون نجاحا كبيرا وتفوقا عظيما ، اذ قاد
مرشد مصري في أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ أكبر ناقلة بترول عبر
القناة والناقلة حمولتها ٣٠ ألف طن وكانت القافلة تتكون من ٢٧
سفينة ، كما قاد مرشد مصري كبر سفينة ركاب تمر بالقناة وهي

السفينة الهولندية « أوراني » وحمولتها ٢٠ ألف طن . وهكذا
قضى المرشدون المصريون على الحرافات التي تنشرها بريطانيا
وفرنسا عن عدم استطاعة المرشدين المصريين قيادة السفن الضخمة
عبر القناة .

كان واجبا على الاستعمار ازاء الجهود المضنية التي بذلتها
الادارة المصرية لقناة السويس في سبيل انتظام الملاحة في القناة
ونجاحها في تحقيق هذا الهدف - أن يكف الاستعمار عن مناورات
ومؤامرات لعرقلة الملاحة في القناة ولكن هي الروح الاستعمارية
التي تسيطر على تصرفات المستعمر . لذلك واجهت الملاحة في
قناة السويس مؤامرة استعمارية جديدة . فقد تأمر الانجليز على
تعطيل الملاحة في القناة ولكن الادارة المصرية استطاعت أن تعمل على
انتظام الملاحة ، واخباط المؤامرة الجديدة .

لقد كادت تحدث كارثة عندما خرجت في أوائل أكتوبر سنة
١٩٥٦ ناقلة بترول انجليزية ضخمة من ميناء السويس وكان يقودها
مرشد مصري وكانت الباخرة تسير على مايرام . وغادرت الباخرة
ميناء السويس وسط القافلة وفي منطقة حرجة معينة في القناة
فوجيء المرشد المصري بتوقف آلات الباخرة . وأصبحت تحت رحمة
الامواج والرياح في القناة الضيقة . وادرك المرشد خطورة الامر
وأسرع يسأل القبطان الانجليزي عما حدث . ولكن القبطان هز
كتفيه وقال له : لقد تعطلت الآلات . ماذا أفعل ؟؟ ان هذا عملك
أنت . . وبدأت الرياح تدفع الباخرة الى الضفة الغربية ، بينما
الباخرة التي تليها بدأت تقترب منها . وفي أقل من عشر دقائق
كان المرشد المصري قد اعطى الخبر لزملائه المرشدين في البواخر التي
خلفه . وأمر بحارة الباخرة التي يقودها بارسائها في مكانها
الحالي ، وبذلك ابتعدت الباخرة عن خطر محقق وكان القبطان
الانجليزي جالسا في ركن من غرفة القيادة يراقب كل هذا .

وعندما وجد أن المؤامرة التي دبرها قد فشلت قام من مكانه وأعطى
أوامره فعاتت الآلات تعمل !! واكتفى بأن اعتذر للمرشد المصري
بأن الخلل كان طفيفا وأمكن اصلاحه في دقائق .

وهكذا وضحت المؤامرة ، ولكن الله سلم ولم تتعطل الملاحة
في القناة بل ظلت الملاحة منتظمة حتى يشهد العالم أننا قوم شرفاء ،
وأن المرشدين المصريين أكفاء في عملهم متفانون في خدمة وطنهم .

وانتهت أزمة المرشدين وعادت سفن شركات الملاحة العالمية
الى القناة . وعدلت عن تحويل خط سير السفن التابعة لها الى رأس
الرجاء الصالح . واخطرت شركات الملاحة البريطانية والفرنسية
والأمريكية والهولندية ادارة القناة المصرية بهذا العدول ، وبموعد
استئناف سفنها السير في القناة . واعترفت هذه الشركات بانتظام
الملاحة وبكفاءة الادارة المصرية والمرشدين المصريين .

حقا ! انتهت أزمة المرشدين ، ولكن مؤامرات الاستعمار لم
تنته . ففي خلال العدوان الثلاثي المسلح على مصر عطلت بريطانيا
وفرنسا الملاحة في القناة . فقد ألقت طائرتاهما القنابل على السفينة
المصرية « عكا » أثناء عبورها قناة السويس بالقرب من بحيرة
التمساح فأغرقتها . وقامت الدولتان بهذا الاجراء في الوقت الذي
تدعيان فيه الحرص على الملاحة في القناة ، بل وتعتديان على سلامة
وأمن دولة مستقلة ذات سيادة هي مصرنا العزيزة ؛ بحجة المحافظة
على انتظام الملاحة في القناة !

لقد عطل العدوان البريطاني الفرنسي الملاحة في القناة لمدة
أربعة اشهر وأضر بمصالح دول العالم كله ، اذ أغرقت بعض السفن
نتيجة للعدوان في قناة السويس بفعل قنابل الطائرات البريطانية
والفرنسية ، كما تحطم كوبري الفردان أحد الكبارى العسكرية
حينما هاجمته الطائرات البريطانية والفرنسية أثناء عودة القوات

المصرية من سيناء • وكان من نتيجة ضرب قناة السويس بالطائرات البريطانية والفرنسية أن حجزت في القناة ١٢ سفينة من جنسيات مختلفة كانت محملة بالبضائع الى دول آسيا من أوروبا •

هذه هي مؤامرات الاستعمار لعرقلة الملاحة في قناة السويس وتعطيلها ومصر دائما تعمل على انتظام الملاحة، فعندما تأمر الاستعمار مع المرشدين الاجانب عملت مصر على زيادة عدد المرشدين المصريين وعينت المرشدين الاجانب الذين قدموا طلبات للتعاون معنا واحباط مؤامرة الاستعمار - وكان ان انتظمت الملاحة •

وعندما تعطلت الملاحة في القناة بفعل قنابل الطائرات البريطانية والفرنسية أيام العدوان الثلاثي على مصر قامت بتطهير القناة •

وفي الوقت الذي كانت تحاك فيه المؤامرات اعدت ادارة قناة السويس برنامجا شاملا لا دخال التحسينات اللازمة على قناة السويس حتى تلائم النمو المطرد في حركة الملاحة حيث يتم توسيعها وتعميقها لتتمكن من عبورها اضخم ناقلات البترول التي تبلغ حمولتها ٥٥ ألف طن • أما التوسيع فسيكون بين ١٥ و ٣٠ مترا طبقا لاختلاف المناطق كما ان التعميق سيبلغ ٢ و ٣ امتار • وهذا يستلزم اجراء بعض عمليات التطهير على عمق كبير وتحتاج هذه المشروعات الى استخراج ٦٠٠ مليون متر مكعب من التربة من قاع القناة وهدم وبناء ٦٥ كيلو مترا من جوانبها وتبلغ نفقات هذه العمليات حوالي ٣٦ مليون جنيه •

وبينما مصر تعد هذه المشروعات وتجاول تدبير المال اللازم لاتمامها لصالح الملاحة في القناة وطلبت لهذا الغرض عقد قرض بينها وبين البنك الدولي ، اذا بالصهيونيين يتآمرون

ويرسلون برقيات الى يوجين بلاك مدير البنك الدولي يحتجون على البنك ويطالبونه بالا متناع عن تقديم القرض الى هيئة قناة السويس او على الاقل تأجيل تقديمه حتى تسمح حكومة القاهرة لسفن اسرائيل بالمرور في قناة السويس • وفي نفس الوقت ارسل ٦٦ عضوا في الكونجرس الامريكي برقيات تحمل نفس المعنى الى يوجين بلاك • وهكذا تنامر اسرائيل واعوانها لمصلحتها الخاصة مضحبة في ذلك بمصلحة الملاحة في القناة وبمصلحة دول العالم المنتفعة بالقناة •

ولكن بالرغم من ذلك وافق مجلس محافظي البنك الدولي للانشاء والتعبير على القرض بالاجماع واحبطت المؤامرة الصهيونية •

وتم في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩ توقيع اتفاقية قرض الدولي لتمويل مشروعات تحسين وتعميق القناة الجاري تنفيذه بضمن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وقد وقعها مستر يوجين بلاك مدير البنك الدولي نيابة عن البنك والمهندس محمود يونس رئيس هيئة قناة السويس نيابة عن الهيئة • ووقع الدكتور مصطفى كامل سفيرنا في واشنطن على اتفاقية ضمان تسديد القرض نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة •

وتبلغ قيمة القرض ٥٦٥ مليون دولار (٢٠ مليون جنيه مصري) يبدأ تسديدها في ١٥/٣/١٩٦٢ ومدة القرض ١٥ سنة • واول قسط من القرض دفعه البنك عند توقيع الاتفاقية يبلغ ستة ملايين جنيه تقريبا (١٦٥ مليون دولار) وهو ما انفقته هيئة القناة حتى ذلك التاريخ على مشروعات التحسين بالنقد الاجنبي • ثم بدفع البنك الى هيئة القناة بعد ذلك كل مبلغ تنفقه على مشروعات التحسين بحيث يتم دفع القرض كله خلال السنتين التاليتين لتوقيع العقد •

ويعتبر هذا القرض بمثابة استعادة العلاقات المالية بين الجمهورية العربية وبين اسواق المال في الغرب . ولا شك ان حصول الجمهورية العربية المتحدة على هذا القرض علاوة على ما سبق ان حصلت عليه من قروض من الدول الشرقية والغربية دليل على ثقة الغرب والشرق والهيئات الدولية في المركز الاقتصادي للجمهورية العربية المتحدة ، وفي رغبتها الصادقة في تنمية اقتصادياتها ورفع مستوى معيشة اهلها وفي ايمانها الصادق بمبادئ الحياذ الاجابى ومساهماتها في دعم السلام العالمى . وينتهى تنفيذ المشروعات فى سنة ١٩٦١ ، وستمكن السفن زنة ٤٦ ألف طن من المرور فى القناة واختصار مدة السفر، وتخفيض نفقاته مما يثرتب عليه المساهمة فى انعاش حركة التجارة العالمية . ونتيجة لذلك سيزيد دخل القناة بمقدار عشرة ملايين جنيه فى السنة . هذا فضلا عن ان تنفيذ المشروع سيؤدى الى زيادة كفاءة القناة فى خدمة الاقتصاد العالمى .

(٩)

التهديد باستخدام القوة العسكرية

لقد اوضحنا ان مصر باشرت عملا من اعمال السيادة فى اقليمها عندما امتت شركة قناة السويس وهى شركة مساهمة مصرية تخضع لقوانين البلاد . وان الاستعمار جعل من مسألة التأميم وهى مسألة داخلية من صميم اختصاص الحكومة المصرية مشككة دولية .

ولم يكتف الاستعمار بالا جراءات الاقتصاية التى اتخذها ضد مصر محاولا بذلك فرض حصار اقتصادى حولها بل اعقب ذلك بمحاولة عرقلة الملاحة وتعطيلها فى القناة ليتخذ من ذلك ذريعة للتدخل فى شئون ادارة القناة وفرض سيطرته على الملاحة فيها .

وقد اعقب هاتين المرحلتين من مراحل العدوان على مصر مرحلة أخرى هى مرحلة التهديد باستخدام القوة العسكرية ، وكان فى هذا الاجراء محاولة للضغط على سياستنا الخارجية ليتخذ من الاستعمار سياسة أكثر ملاءمة فنقبل اقتراح الاستعمار بانشاء هيئة دولية لادارة القناة ومعنى هذا أن نقبل تدويل قناة السويس المصرية ، هذا فضلا عما فى هذا الاجراء من اعتداء على كرامتنا بمحاولة اشعارنا بضعفنا وعدم قدرتنا على المحافظة على حريتنا واستقلالنا وان الاستعمار يستطيع أن يبطش بنا ويعود ليحتل أرضنا .

ولكن مصر أعلنت فى شتى المناسبات منذ تأميم القناة انها على استعداد لسلوك جميع السبل المؤدية الى حل سلبى لهذه المشكلة عن طريق التفاوض . ان مصر لا ترفض الحلول السليمة ولكنها

ويعتبر هذا القرض بمثابة استعادة العلاقات المالية بين الجمهورية العربية وبين أسواق المال في الغرب . ولا شك ان حصول الجمهورية العربية المتحدة على هذا القرض علاوة على ما سبق ان حصلت عليه من قروض من الدول الشرقية والغربية دليل على ثقة الغرب والشرق والهيئات الدولية في المركز الاقتصادي للجمهورية العربية المتحدة ، وفي رغبتها الصادقة في تنمية اقتصادياتها ورفع مستوى معيشة اهلها وفي ايمانها الصادق بمبادئ الحياد الاجابي ومساهمتها في دعم السلام العالمي . وينتهي تنفيذ المشروعات في سنة ١٩٦١ ، وستمكن السفن زنة ٤٦ ألف طن من المرور في القناة واختصار مدة السفر، وتخفيض نفقاته مما يترتب عليه المساهمة في انعاش حركة التجارة العالمية . ونتيجة لذلك سيزيد دخل القناة بمقدار عشرة ملايين جنيه في السنة . هذا فضلا عن ان تنفيذ المشروع سيؤدي الى زيادة كفاءة القناة في خدمة الاقتصاد العالمي .

(٩)

التهديد باستخدام القوة العسكرية

لقد اوضحنا ان مصر باشرت عملا من اعمال السيادة في اقليمها عندما امتت شركة قناة السويس وهي شركة مساهمة مصرية تخضع لقوانين البلاد . وان الاستعمار جعل من مسألة التأميم وهي مسألة داخلية من صميم اختصاص الحكومة المصرية مشككة دولية .

ولم بكتف الاستعمار بالاجراءات الاقتصادية التي اتخذها ضد مصر محاولا بذلك فرض حصار اقتصادي حولها بل اعقب ذلك بمحاولة عرقلة الملاحة وتعطيلها في القناة ليتخذ من ذلك ذريعة للتدخل في شئون ادارة القناة وفرض سيطرته على الملاحة فيها .

وقد اعقب هاتين المرحلتين من مراحل العدوان على مصر مرحلة أخرى هي مرحلة التهديد باستخدام القوة العسكرية ، وكان في هذا الاجراء محاولة للضغط على سياستنا الخارجية لنتخذ من الاستعمار سياسة أكثر ملاءمة فنقبل اقتراح الاستعمار بانشاء هيئة دولية لادارة القناة ومعنى هذا ان نقبل تدويل قناة السويس المصرية ، هذا فضلا عما في هذا الاجراء من اعتداء على كرامتنا بمحاولة اشعارنا بضعفنا وعدم قدرتنا على المحافظة على حريتنا واستقلالنا وان الاستعمار يستطيع ان يبطش بنا ويعود ليحتل أرضنا .

ولكن مصر أعلنت في شتى المناسبات منذ تأميم القناة أنها على استعداد لسلوك جميع السبل المؤدية الى حل سلمي لهذه المشكلة عن طريق التفاوض . ان مصر لا ترفض الحلول السليمة ولكنها

ترفض أن يفرض عليها أى نظام يسلب منها القناة لمصلحة بعض الدول .

ان تأميم القناة ليس فيه أى اخلال بمعاهدة سنة ١٨٨٨ ولا بحرية الملاحة فى القناة اذ أن الحكومة المصرية التى كانت تضطلع بالمحافظة على أمن وحرية المرور فى القناة ، خاصة وان شركة القناة هى شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد طبقا لنص المادة ١٦ من فرمان منح التزام قناة السويس للشركة العالمية لقناة السويس البحرية عام ١٨٦٦ .

ولم يكن التهديد باستخدام القوة ضدنا يرهينا بل لقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن مصر ستقاوم العدوان بالعدوان واننا سنحارب حربا نظامية شاملة وحرب عصابات . ان الاعتداء على مصر اعتداء على الدول العربية كلها ، ان معناه أن مصالح المعتدى وموارده فى هذه المنطقة قد انتهت الى الابد . ان مصر لديها السلاح الكافى وسنضرب المثل للعالم أجمع كيف تستطيع دولة صغيرة أن تقاوم طغيان الدول الكبرى .

لقد صدر قانون تأميم القناة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ . وفى ٢٧ يوليو اتصل السير انتونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا - من لندن تليفونيا - بمسيو كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا فى باريس واتفقا على القيام باجراء عسكري عاجل وفعال ضد مصر . وقررا أنه يجب خلع جمال عبد الناصر وان الطريقة السريعة العملية الوحيدة لتحقيق ذلك هى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها .

وفى الوقت الذى كانت بريطانيا وفرنسا تعلنان فيه عن رغبتهما فى عقد مؤتمر يضم الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ والدول ذات المصلحة فى استخدام قناة السويس وذلك لبحث

المشاكل الناتجة عن صدور قرار التأميم . والمفروض أن الاتجار يرمى الى محاولة حل المشكلة حلا سلميا . . . فى هذا اتوقت نفسه أعلن ايدن رئيس وزراء بريطانيا فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٦ ان بريطانيا اتخذت اجراءات وقائية ذات صبغة حربية لمواجهة الموقف بعد قرار تأميم القناة . وانه تقرر دعوة جزء من جنود الاحتياطى وضباطه وتحركت بعض وحدات البحرية والجيش والطيران للعمل فى البحر الابيض المتوسط . وان الغرض الاول من هذه الاجراءات هو ضمان حرية الملاحة فى القناة التى تتوقف عليها الحياة الصناعية فى أوروبا . . . تلك الحرية التى لن تكفل الا اذا أشرفت على القناة هيئة دولية !!

كما صرح ايدن فى مجلس العموم البريطانى فى ١٣ أغسطس بأن حكومة جلالة الملكة قد وجدت من الضرورى أن تتخذ بعض الاجراءات الاحتياطية العسكرية وهى تهدف الى تقوية مركزها فى شرق البحر الابيض وتمكينها من معالجة أى موقف يطرأ فى هذه المنطقة .

وفى ١٢ سبتمبر صرح ايدن فى مجلس العموم البريطانى بأنه فى الاسابيع الاخيرة اتخذت اجراءات حربية معينة فى البحر الابيض المتوسط وأكد ان الحكومة ليست لديها أية نية لتخفيف هذه الاجراءات وقال ان القوات الفرنسية ينبغي أن تتاح لها فرصة الدفاع عن حقوقها العديدة . وأن بريطانيا منحت قوات فرنسا جميع التسهيلات الممكنة التى تطلبها .

وفى ٢ أكتوبر صرح سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا أن القوة سوف تستخدم كحل أخير لمسألة قناة السويس .

ولم يقتصر التهديد باستعمال القوة العسكرية على تصريحات

المستولين في انجلترا بل لقد تعداها الى بعض دول الكومنولث فقد صرح مستر هنريزيس رئيس وزراء استراليا في البرلمان ان استخدام القوة ضد مصر اجراء لا ينبغي استبعاده أو منعه وان الاجراءات الاقتصادية ينبغي ألا تستبعد هي الاخرى .

كيف يمكن اذن امام هذه التهديدات الصريحة باستخدام القوة العسكرية أن تصدق نوايا الاستعمار في حل مشكلة القناة حلا سلميا ان هذه التهديدات باستخدام القوة العسكرية تقوم دليلا قاطعا لا شبهة فيه على أن النية كانت مبيتة على الغدر والعدوان ضد شعبنا المسالم لانه باشر عملا من أعمال متيادئة في اقليمه .

وكيف يتصور الاستعمار أن شعبا حرا كريما يقبل الشروط والمقترحات التي تملي عليه وسيف التهديد مسلط على عنقه .

وأى شر أريد بنا وكان فرضا علينا أن نقبله والا فان الخراب والدمار ينتظرنا . . أجل ! أى شر أريد بنا لانه لو أريد لنا خير لما كان هناك داع لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها لقبول الحلول المعروضة علينا .

هذا ولم يكن التهديد باستخدام القوة مجرد كلام يلقي على عواهنه أو مجرد حشد قوات في حوض البحر الابيض المتوسط بل ان الامر تعدى ذلك الى ان القوات البريطانية في مالطة قامت بمناورات مشتركة ضخمة على ساحل الجزيرة ، اشتركت فيها حاملات الطائرات والطرادات ، وقام بالمناورات ربع مليون جندي وكانت هذه أول مناورة في البحر الابيض المتوسط بعد تأمين القناة .

ولا جدال في أن القيام بهذه المناورات على نطاق واسع ، وفي ذلك الوقت بالذات ، ومع التهديد باستخدام القوة ، واضح فيه معنى الارهاب ، فضلا عن عدم الرغبة الجدية في حل مشكلة القناة حلا

سلميا ، لان التهديد باستخدام القوة فيه معنى العدوان أيضا ، أو هو في الواقع صورة العدوان ، ومرحلة من مراحله .

والى جانب حشد القوات والقيام بالمناورات بدأت كذلك مباحثات عسكرية سرية بين قواد بريطانيا وفرنسا لبحث الموقف تجاه أزمة القناة . وخلال شهر سبتمبر زادت الاستعدادات العسكرية بدرجة ضخمة . واستمر انزال الامدادات البريطانية والفرنسية في قبرص طوال اليوم . وأعلن أن ألوف الجنود الفرنسيين سيعصلون الى قبرص خلال ذلك الشهر .

كما عقدت اتفاقية عسكرية في شهر أكتوبر بين فرنسا واسرائيل .

والمهم ان الاستعمار حاول أن يقلب الاوضاع ، واعتبر أن مصر هي التي لجأت الى القوة أولا ، وان بريطانيا هي صاحبة الرغبة دائما في حل منازعاتها بالوسائل السلمية وان ما اتخذته بريطانيا من اجراءات عسكرية ليس عدوانا من جانبها وانما هو دفاع شرعي عن مصالحها .

أى والله هذا ما قالته السنة الاستعمار وبغير مغالة أو مجانبة للحقيقة ، فقد صرح ريتشارد بتلر زعيم المحافظين في مجلس العموم البريطاني بشأن مشكلة قناة السويس ان من واجب بريطانيا أن تحافظ على الاجراءات العسكرية التي اتخذتها لحماية مصالحها ومصالح الدول التابعة لها . وان الحكومة البريطانية دأبت دائما على حل المنازعات بالوسائل السلمية . وان مصر هي التي لجأت الى القوة باستيلائها على القناة وتقويضها من جانب واحد نظاما للضمانات الدولية .

وهكذا قلبت الاوضاع من وجهة نظر الاستعمار ، فمصر هي المعتدية لانها أمتت شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد !

وانه لما يثلج صدورنا ويشعرنا اننا لم تكن نقف وحدنا أيام

العدوان، أن جميع الأمم المحبة للسلام حتى من كان منها متفقاً في وجهة نظره لحل مشكلة القناة مع بريطانيا وفرنسا - إلا أن الجميع قد استنكروا التهديد باستخدام القوة العسكرية باعتباره عدواناً لا يمكن لمن يسعى لخدمة السلام العالمي أن يرضى عنه أو يقبله .

فقد صرح الرئيس ايزنهاور في مؤتمر صحفي عقده في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أن أمريكا ضد استخدام القوة حتى لو توقفت الملاحقة في قناة السويس . وقال أن الولايات المتحدة لن تدخل الحرب ولن تقوم بعمل عسكري يتعلق بالنزاع على قناة السويس . وإذا ارتكبت مصر عملاً من أعمال العدوان فالولايات المتحدة عندئذ تعترف لبريطانيا وفرنسا بالحق في القيام بأعمال لاتصل إلى الحرب . وقال الرئيس ايزنهاور أنه لا يعتقد أنه سيكون هناك ما يبرر استخدام بريطانيا وفرنسا للقوة لابقاء قناة السويس مفتوحة ، إذا أدى انسحاب المرشدين الأجانب إلى شل حركة الملاحة في القناة ، وقال أن أمريكا سوف تعترف لبريطانيا وفرنسا بالحق في استخدام القوة إذا استنفذت كل الوسائل السلمية لتسوية النزاع على قناة السويس وإذا وقعت بعض الأعمال العدوانية من جانب مصر .

وفي حديث آخر صرح الرئيس الأمريكي بأنه يعتقد أن أزمة القناة ستحل بالمفاوضات وبالوسائل السلمية وأنه لا يتصور أن القوة العسكرية تكون حلاً جيداً في أزمة قناة السويس .

هذا ما صرحت به أمريكا بشأن التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد مصر . ولقد كان للتهديد باستخدام القوة أثر سيء في روسيا . فقد أعلن الاتحاد السوفيتي أن أي إجراء عسكري تتخذه بريطانيا وفرنسا ضد مصر سيهدد السلام العالمي تهديداً خطيراً ، وأنه يجب أن يحال بين بريطانيا وفرنسا وبين استخدام القوة .

وقد حذر المارشال بولجانين كلا من إنجلترا وفرنسا من الالتجاء

إلى القوة في أزمة قناة السويس . وبعث رئيس وزراء روسيا برسالتين شخصيتين ، واحدة لرئيس وزراء فرنسا وأخرى لرئيس وزراء بريطانيا نصح فيها باتباع الحكمة وحسن التفكير ، وحذر من اتخاذ أي إجراء قد يكون من الصعب علاج النتائج التي ستترتب عليه .

كما صرح خروشوف في موسكو أنه لو كان له ابن لأرسله متطوعاً للدفاع مع العرب ، وإن العرب لن يكونوا وحدهم إذا نشبت حرب بسبب قناة السويس .

هذا ما كان من موقف أمريكا وروسيا من تهديد بريطانيا وفرنسا لنا باستخدام القوة العسكرية .

يضاف إلى ذلك أنه منذ أمت مصر قناتها وهدد الاستعماريون باستخدام القوة والسفارات المصرية في الخارج تتلقى ألوف الطلبات من مواطنين أحرار يريدون الدفاع عن مصر . ومنهم محاربون قدماء وشباب جامعات وعمال من هيئات مختلفة ، وبعضها وثائق تطوع كتبت بدماء المتطوعين ، كما أرسل أبناء الجاليات العربية في الخارج يعلنون تأييدهم للرئيس جمال عبد الناصر في تأميمه القناة واستعدادهم للقتال مع مصر .

ولم يكن الشعب المصري أقل وطنية أو حماساً ، بل لقد أعلن الشعب بهيئاته وطوائفه المختلفة التعبئة العامة للدفاع عن تأميم قناة السويس وقرن الشعب أن يحمل السلاح وأن يضع دمه وروحه وهن إشارة الزعيم المفدى الرئيس جمال عبد الناصر في سبيل النود عن كرامة الوطن ودعم استقلاله وسيادته .

وأعلن فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر أن الموت في سبيل الدفاع عن قناة السويس شهادة في سبيل الله وأعلن تعبئة رجال الدين للدفاع المقدس عن الوطن إذا ما بدأ الاستعمار بإى عدوان غاشم .

العدوان، أن جميع الأمم المحبة للسلام حتى من كان منها متفقاً في وجهة نظره لحل مشكلة القناة مع بريطانيا وفرنسا - إلا أن الجميع قد استنكروا التهديد باستخدام القوة العسكرية باعتباره عدواناً لا يمكن لمن يسعى لخدمة السلام العالمي أن يرضى عنه أو يقبله .

فقد صرح الرئيس إيزنهاور في مؤتمر صحفي عقده في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أن أمريكا ضد استخدام القوة حتى لو توقفت الملاحقة في قناة السويس . وقال أن الولايات المتحدة لن تدخل الحرب ولن تقوم بعمل عسكري يتعلق بالنزاع على قناة السويس . وإذا ارتكبت مصر عملاً من أعمال العدوان فالولايات المتحدة عندئذ تعترف لبريطانيا وفرنسا بالحق في القيام بأعمال لاتصل إلى الحرب . وقال الرئيس إيزنهاور أنه لا يعتقد أنه سيكون هناك ما يبرر استخدام بريطانيا وفرنسا للقوة لابقاء قناة السويس مفتوحة ، إذا أدى انسحاب المرشدين الأجانب إلى شل حركة الملاحة في القناة ، وقال أن أمريكا سوف تعترف لبريطانيا وفرنسا بالحق في استخدام القوة إذا استنفدت كل الوسائل السلمية لتسوية النزاع على قناة السويس وإذا وقعت بعض الأعمال العدوانية من جانب مصر .

وفي حديث آخر صرح الرئيس الأمريكي بأنه يعتقد أن أزمة القناة ستحل بالمفاوضات وبالوسائل السلمية وأنه لا يتصور أن القوة العسكرية تكون حلاً جيداً في أزمة قناة السويس .

هذا ما صرحت به أمريكا بشأن التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد مصر . ولقد كان للتهديد باستخدام القوة أثر سيء في روسيا . فقد أعلن الاتحاد السوفيتي أن أي إجراء عسكري تتخذه بريطانيا وفرنسا ضد مصر سيهدد السلام العالمي تهديداً خطيراً ، وأنه يجب أن يحال بين بريطانيا وفرنسا وبين استخدام القوة .

وقد حذر المارشال بولجانين كلا من إنجلترا وفرنسا من الالتجاء

إلى القوة في أزمة قناة السويس . وبعث رئيس وزراء روسيا برسالتي شخصيتين ، واحدة لرئيس وزراء فرنسا وأخرى لرئيس وزراء بريطانيا نصح فيها باتباع الحكمة وحسن التفكير ، وحذر من اتخاذ أي إجراء قد يكون من الصعب علاج النتائج التي ستترتب عليه .

كما صرح خروشوف في موسكو أنه لو كان له ابن لأرسله متطوعاً للدفاع مع العرب ، وإن العرب لن يكونوا وحدهم إذا نشبت حرب بسبب قناة السويس .

هذا ما كان من موقف أمريكا وروسيا من تهديد بريطانيا وفرنسا لنا باستخدام القوة العسكرية .

يضاف إلى ذلك أنه منذ أمت مصر قناتها وهدد الاستعمارين باستخدام القوة والسفارات المصرية في الخارج تتلقى ألوف الطلبات من مواطنين أحرار يريدون الدفاع عن مصر . ومنهم محاربون قدماء وشباب جامعات وعمال من هيئات مختلفة ، وبعضها واثق تطوع كتبت بدماء المتطوعين ، كما أرسل أبناء الجاليات العربية في الخارج يعلنون تأييدهم للرئيس جمال عبد الناصر في تأميمه القناة واستعدادهم للقتال مع مصر .

ولم يكن الشعب المصري أقل وطنية أو حماساً ، بل لقد أعلن الشعب بهيئاته وطوائفه المختلفة التعبئة العامة للدفاع عن تأميم قناة السويس وقرز الشعب أن يحمل السلاح وأن يضع دمه وروحه وهن إشارة الزعيم المفدى الرئيس جمال عبد الناصر في سبيل النود عن كرامة الوطن ودعم استقلاله وسيادته .

وأعلن فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر أن الموت في سبيل الدفاع عن قناة السويس شهادة في سبيل الله وأعلن تعبئة رجال الدين للدفاع المقدس عن الوطن إذا ما بدأ الاستعمار بأى عدوان غاشم .

وفي ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ اجتمع المؤتمر الشعبي القبطي الممثل لجميع المسيحيين المصريين وانتهى المؤتمر الى اصدار القرارات الآتية :

أولاً - ابلاغ مجلس الأمن استنكاره للاساليب التي تتخذ للاعتداء على سيادة مصر . وأكد المؤتمر تأييده للرئيس جمال عبد الناصر وسياسته الوطنية للنود عن حقوق البلاد ودفع كل شر يراد بها . وطالب مجلس الأمن بأن تسود العدالة قراراته بأن يقر حقوق مصر المشروعة في تأمين القناة وادارتها تدعيماً للسلام العالمى .

ثانياً - ان مصر كلها تقف وراء الرئيس جمال عبد الناصر في سياسته الوطنية في تأمين القناة التي هي جزء لا يتجزأ من أرض الوطن .

ثالثاً - يستنكر المؤتمر السياسة التي تتبعها بعض الدول لمحاربة الحد من سيادة مصر وممارستها لحقوقها الطبيعية واستكمال حريتها .

رابعاً - يعلن المؤتمر من شباب وشيب عزمه الاكيد على الاستمرار في الكفاح بالدماء عن الوطن ضد أى تدخل أو عدوان أجنبى .

خامساً - ابلاغ جميع ممثلى الدول الاعضاء في هيئة الامم المتحدة بهذه القرارات .

هذا وقد انتشر الفدائيون المصريون في كل مكان في أنحاء الجمهورية وأعلنوا الكفاح ضد أى اعتداء على أرض الوطن .

أما الجيش المصرى فكان دائم الاستعداد ويقوم باجراء العمليات الحربية لاختبار مدى قدرة الجيش على المحافظة على سلامة الوطن فى كل وقت .

وأجريت تجارب حول صد الدفاع عن المطارات وتمت التجربة بنجاح ، وصرح رئيس هيئة أركان حرب الجيش بأن قواتنا قادرة على تأمين البلاد ضد أى عمليات عدائية .

كما أعلن القائد العام للقوات المسلحة فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ بعد أن أشرف على المناورات والعمليات التي قام بها الجيش المصرى ما يأتى :

(١) أن الجيش المصرى مستعد الى آخر تفصيل يمكن ان يستعد لمناه جيش .

(٢) أن تعبئة القوات الاحتياطية وأولها الحرس الوطنى وجميع الوحدات الشعبية المحاربة قد تمت فعلاً .

(٣) ان تعبئة القوات المسلحة المصرية تعبئة كاملة تمت فعلاً .

(٤) ان قواتنا قد أخذت الاوضاع العسكرية التي تستطيع معها مواجهة أى موقف بقدرة وكفاية .

(٥) ان سلاحنا كامل وذخيرتنا كاملة من جميع الوجوه .

وأبدى القائد العام ان اطمئنانه لسلامة موقف الجيش ليس له حدود .

والى جانب هذه الاستعدادات جميعها فقد صدر قرار جمهورى بانشاء جيش التحرير الوطنى ويتكون من

(١) الحرس الوطنى .

(٢) كتائب الشباب .

(٣) المتطوعين من سن ١٨ الى سن ٥٠ .

وتولى قيادة الجيش السيد كمال الدين حسين .

وفي ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ اجتمع المؤتمر الشعبي القبطي الممثل لجميع المسيحيين المصريين وانتهى المؤتمر الى اصدار القرارات الآتية :

أولاً - ابلاغ مجلس الأمن استنكاره للاساليب التي تتخذ للاعتداء على سيادة مصر • وأكد المؤتمر تأييده للرئيس جمال عبد الناصر وسياسته الوطنية للذود عن حقوق البلاد ودفع كل شر يراد بها • وطالب مجلس الأمن بأن تسود العدالة قراراته بأن يقر حقوق مصر المشروعة في تأمين القناة وادارتها تدعيماً للسلام العالمي •

ثانياً - ان مصر كلها تقف وراء الرئيس جمال عبد الناصر في سياسته الوطنية في تأمين القناة التي هي جزء لا يتجزأ من أرض الوطن •

ثالثاً - يستنكر المؤتمر السياسة التي تتبعها بعض الدول لمحاربة الحد من سيادة مصر وممارستها لحقوقها الطبيعية واستكمال حريتها •

رابعاً - يعلن المؤتمر من شباب وشيب عزمه الاكيد على الاستمرار في الكفاح بالدماء عن الوطن ضد أي تدخل أو عدوان أجنبي •

خامساً - ابلاغ جميع ممثلي الدول الاعضاء في هيئة الامم المتحدة بهذه القرارات •

هذا وقد انتشر الفدائيون المصريون في كل مكان في أنحاء الجمهورية وأعلنوا الكفاح ضد أي اعتداء على أرض الوطن •

أما الجيش المصري فكان دائم الاستعداد ويقوم باجراء العمليات الحربية لاختبار مدى قدرة الجيش على المحافظة على سلامة الوطن في كل وقت •

وأجريت تجارب حول صد الدفاع عن المطارات وتمت التجربة بنجاح ، وصرح رئيس هيئة أركان حرب الجيش بأن قواتنا قادرة على تأمين البلاد ضد أي عمليات عدائية •

كما أعلن القائد العام للقوات المسلحة في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ بعد أن أشرف على المناورات والعمليات التي قام بها الجيش المصري ما يأتي :

(١) أن الجيش المصري مستعد الى آخر تفصيل يمكن ان يستعد لمداه جيش •

(٢) أن تعبئة القوات الاحتياطية وأولها الحرس الوطني وجميع الوحدات الشعبية المحاربة قد تمت فعلاً •

(٣) ان تعبئة القوات المسلحة المصرية تعبئة كاملة تمت فعلاً •

(٤) ان قواتنا قد أخذت الاوضاع العسكرية التي تستطيع معها مواجهة أي موقف بقدرة وكفاية •

(٥) ان سلاحنا كامل وذخيرتنا كاملة من جميع الوجوه •

وأبدى القائد العام ان اطمئنانه لسلامة موقف الجيش ليس له حدود •

والى جانب هذه الاستعدادات جميعها فقد صدر قرار جمهوري بإنشاء جيش التحرير الوطني ويتكون من

(١) الحرس الوطني •

(٢) كتائب الشباب •

(٣) المتطوعين من سن ١٨ الى سن ٥٠ •

وتولى قيادة الجيش السيد كمال الدين حسين •

وأعلن قائد جيش التحرير ان الحكومة ستعطي السلاح لكل مواطن ومواطنة للدفاع عن بيته وأسرته وأن التدريب سيبدأ فوراً في جميع المدارس ومعسكرات الشباب .

وقد تلقت مصر عروضاً من دول كثيرة للتطوع في جيش التحرير المصري ومن بينها طلبات من مواطنين روس .

وتم تدريب جيش التحرير على حرب العصابات بالخبرة الحية . وكان الجيش يربط في مواقع معينة من الاسكندرية الى كفر الدوار الى رشيد . وقد قامت معسكرات كفر الدوار بتخريج الألوف من عمال المصانع والفلاحين والموظفين والتجار والمحامين ولم يقتصر التدريب على اطلاق النار أو اصابة الهدف على الرجال البالغين . بل لقد تطوع عدد كبير من الاطفال لا يزيد عمرهم عن اثني عشر عاماً وأجادوا اطلاق النار واصابة الهدف . ان الروح الوطنية هي التي شجعت الهمم وحب الوطن والأيمان به وبالمبادئ التي نعيش من أجلها هي التي كانت رائدنا وهي التي قادتنا في طريق الكفاح وهي التي جعلتنا ننتصر في النهاية .

وكان جيش التحرير دائماً على أهبة الاستعداد لمواجهة أي هجوم في أي لحظة .

ان شعبا كانت هذه روحه المعنوية تجاه التهديدات بامتخدام القوة العسكرية من دول درجت على أن تسمى نفسها دول عظمى ، لجدير بأن ينتصر في أي معركة يخوضها لانه لا يحارب بقوة السلاح فحسب، وانما يعتبر قتاله في سبيل مبادئه استشهاده ، فلم يكن ليضن في هذه الحرب بروحه ودمه في سبيل نصره الوطن . ومن كان هذا رائده ، فانه لابد أن ينتصر أو يهلك في سبيل أحرار النصر ، ولكنه لا يمكن أن ينهزم .

(١٠)

السلوان السياسي

١ - مؤتمر وزراء الخارجية

ونصل الآن الى مرحلة جديدة من مراحل العدوان على مصر وذلك ان بريطانيا سعت الى عقد المؤتمرات في لندن ودعت اليها الدول الصديقة للاستعمار أو التابعة له ، والتي يستطيع أن يفرض ميايمته عليها ، أو يطمع في معاونتها له ، وهو يرمى من وراء ذلك الى أن يجمع حوله رأياً عاماً دولياً ، يخدم سياسته ويشد أزره في موقفه ويظهره بمظهر صاحب الحق المعتدى عليه .

وفي الوقت الذي كانت تجتمع فيه بعض دول الغرب في هيئة مؤتمر لمحاولة إيجاد حل لمشكلة تأميم القناة وهي في الواقع لم تكن مشكلة وانما كان قراراً « حكيماً » صادراً من سلطة مصرية مختصة بتأميم شركة مساهمة مصرية ، ولكن الروح الاستعمارية جعلت من قرار داخلي أصدرته مصر بمحض سيادتها ، مشكلة دولية تحير دول الغرب دون أن يجدوا لها حلاً موقفاً ، في هذا الوقت بالذات سارعت أغلب الدول الى تأييد قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس ، وهذه الدول هي سوريا ولبنان والاردن والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن وليبيا وتونس ومراكش واليونان ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا ، المجر وبلغاريا وروسيا والصين الشعبية والهند وباكستان وأندونيسيا . ولم تعارض قرار التأميم سوى بريطانيا وفرنسا وكندا وأستراليا وجنوب أفريقيا . وبهذا يكون دول الكومنولث نفسها لم تتفق على رأي واحد

في معارضة قرار التأمين ، بينما أجمعت الكتلة الاسيوية الافريقية على تأييد القرار والوقوف وراءه بكل قوة .

ولعل بريطانيا بعد أن أصدرت قرارها بتجميع الارصدة الاسترلينية والاموال المصرية في بريطانيا ، كانت تشعر في قرارة نفسها أن هذا القرار لم يزعزع ايمان مصر بمبادئها ، ولن يثنيها عن المضي فيما عازمت عليه رغم تكرار تهديدها باستخدام القوة العسكرية وان قرار التأمين لازالت تحس بريطانيا ومن يجرى في فلكتها بأنه ضربة خطيرة .

لذلك اجتمع في لندن في ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٦ سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية وروبرت مورفي الوكيل المساعد لوزارة الخارجية الامريكية وكريستيان بينو وزير خارجية فرنسا وأصدروا بلاغا جاء فيه ان المجتمعين متفقون على خطورة الموقف وضرورة المحافظة على استخدام القناة لمصلحة جميع الدول البحرية بوصفها ممرا دوليا وبمقتضى شروط اتفاقية سنة ١٨٨٨ .

وقالوا ان الشركة العالمية لقناة السويس كانت دائما ذات طابع دولي سواء كان ذلك بالنسبة لحملة أسهمها أو بالنسبة لمديريها أو موظفيها الذين يديرونها ، كما كانت كذلك بالنسبة لمسئولياتها لضمان استخدام قناة السويس كممر مائي دولي على الوجه الاكمل .

وتضمن البلاغ انهم لا ينازعون على حق مصر في أن تتمتع وتمارس كل سلطات السولة المستقلة ذات السيادة بما في ذلك الحق المعترف به عامة في ظروف مناسبة لتأمين الاموال التي لاتتعلق بها مصلحة دولية والتي تخضع لسلطانها السياسي ولكن العمل الحالي ينطوي على شيء أبعد كثيرا من مجرد عمل بسيط من أعمال التأمين . انه ينطوي على استيلاء تعسفي ومن جانب دولة واحدة على وكالة دولية واحدة على وكالة دولية مسئولة عن صيانة وإدارة قناة السويس

حتى يستطيع كل الموقعين والمنفعين من معاهدة سنة ١٨٨٨ التمتع فعلا باستخدام ممر مائي دولي يعتمد عليه اقتصاد وتجارة وأمن الجانب الاكبر من العالم .

واعتبر الوزراء أن العمل الذي قامت به حكومة مصر يهدد حرية وأمن القناة . ولذلك اقترحت الدول الثلاث عقد مؤتمر عاجل يحضره ممثلو الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ وغيرها من الدول ذات المصالح العامة في استخدام قناة السويس . وأن الدعوى لعقد هذا المؤتمر في لندن يوم ١٦ أغسطس ستوجهها حكومة المملكة المتحدة الى الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ وهي مصر وفرنسا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وتركيا والمملكة المتحدة وروسيا . أما الدول ذات المصلحة في استخدام قناة السويس فهي المانيا واليونان وسيلان والهند وأندونيسيا وإيران واليابان ونيوزيلندا والنرويج وباكستان والبرتغال والسويد والولايات المتحدة .

وقد تلقت وزارة الخارجية المصرية مذكرة الحكومة البريطانية التي تتضمن نص البيان الصادر من حكومات الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا في مؤتمر وزراء الخارجية حول تأمين مصر لشركة قناة السويس .

وأصدرت الحكومة المصرية بيانا بالرد على هذه المذكرة متضمنا الرد على الدعوة لحضور المؤتمر المقترح عقده في لندن يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

وفي ١٢ أغسطس ردت مصر بأنها لاتوافق على ما جاء بالمذكرة البريطانية من أن شركة قناة السويس كان لها دائما طابع دولي ، اذ أن هذه الشركة طبقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨ جنسيتها وصفتها مصرية بحتة ، ولا يمكن أن تكون غير ذلك وبالتالي تسري عليها حتما القوانين المصرية وأن قرار التأمين لم يكن اجراء تعسفيا كما قال وزراء الخارجية الثلاث ، وانما هو قرار صادر من الحكومة المصرية

بمقتضى حقها في السيادة وأي محاولة لاعطاء شركة قناة السويس صفة دولية ليس الا تبريرا للتدخل في شئون مصر الداخلية وأن أي محاولة للربط بين شركة قناة السويس وحرية الملاحة في القناة لا أمر يدعو للمزيد من الشك لان شركة قناة السويس لم تكن مسئولة في أي وقت من الاوقات عن حرية الملاحة في القناة واتفاقية سنة ١٨٨٨ وحدها التي تنظم حرية الملاحة في القناة والحكومة المصرية هي التي تصون هذه الحرية بمقتضى سلطتها على أرضها التي تمر بها القناة وتعتبر جزء لا يتجزأ منها وان الحكومة المصرية تعتبر اقتراح اقامة لجنة دولية لادارة القناة وضمان حرية الملاحة فيها ليس الا تعبيرا مهادنا عما ينبغي تسميته بالاستعمار الدولي وترمى من ورائه حكومات البيان الثلاثي الى اغتصاب حق من صميم حقوق مصر ومن صميم سيادتها . ومثل هذا الاقتراح يبين ان الهدف من المؤتمر هو التدخل السافر في الشئون الداخلية لمصر التي لاتدخل في اختصاص أي مؤتمر .

وأشار البيان الى قرار الدول الثلاث بتجميد الاموال المصرية في بنوكها وهي بهذا القرار تخرق الاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وتستخدم الضغط الاقتصادي ضد الشعب المصري أو البلد الذي حفر القناة وفقد من أبنائه مائة وعشرين الفا علاوة على تحمله نفقات حفر القناة .

واستنكر البيان بشدة ما أعلنته كل من بريطانيا وفرنسا من تعبئة الاحتياطى أو تحرك قواتها وأساطيلهما لان هذا تهديد للشعب المصري حتى يتنازل عن جزء من أراضيها أو سيادتها للجنة دولية هي في الحقيقة استعمار دولي وهذا من شأنه تهديد السلام والامن العالميين مما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي تعهدت انجلترا وفرنسا باحترامه .

أما عن الدعوة للمؤتمر فان الحكومة المصرية لتعجب من أن بريطانيا قررت الدعوة للمؤتمر يبحث الامور الخاصة بقناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر بدون أي تشاور مع مصر وهي الدولة صاحبة الشأن المباشر . انفردت حكومة المملكة المتحدة بتحديد الدول التي تحضر المؤتمر وهي ٢٤ دولة ، علما بأن عدد الدول التي استخدمت القناة عام ١٩٥٥ ليس أقل من ٤٠ دولة ، فان هذا المؤتمر لا يعتبر مؤتمرا دوليا مختصا باصدار قرارات . كما أن هذا المؤتمر ليس من حقه أن يبحث في أي أمر يتعلق بسيادة مصر أو بسيادة جزء من أراضيها . وبناء على ذلك فان الدعوة لمثل هذا المؤتمر لا يمكن أن تقبلها مصر .

وأبدت الحكومة المصرية استعدادها للعمل على عقد مؤتمر منها ومن بقية حكومات الدول التي تمر سفنها بقناة السويس وذلك لاعادة النظر في اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ولبحث في عقد اتفاق بين تلك الحكومات جميعا يؤكد من جديد ويضمن حرية الملاحة في قناة السويس . وهكذا أوضحت مصر في ردها عدة حقائق .

أولا - ان قرار التأميم هو قرار صادر من الحكومة المصرية بمقتضى حقها في السيادة .
ثانيا - ان شركة القناة طبقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨ جنسيتها وصفتها مصرية بحتة وبالتالي تسرى عليها القوانين المصرية، وأي محاولة لاعطاء هذه الشركة صفة دولية ليس الا تبريرا للتدخل في شئون مصر الداخلية .

ثالثا - ان الحكومة المصرية هي التي تصون حرية الملاحة في القناة بمقتضى سلطتها على أرضها التي تمر بها القناة وتعتبر جزء لا يتجزأ منها .
رابعا - ان اقتراح اقامة لجنة دولية لادارة القناة وضمان حرية الملاحة فيها فهو في حقيقته استعمار دولي .

خامسا - ان قرار تجميد الاموال المصرية في بنوك الدول الثلاث هو خرق للاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وهو ضغط اقتصادي ضد الشعب المصري .

سادسا - ان تحرك قوات بريطانيا وفرنسا وأساطيلهما وتعبئة الاحتياطي هو تهديد للشعب المصري حتى يتنازل عن جزء من أراضيه أو سيادته للجنة دولية هي في الحقيقة استعمار دولي وهذا من شأنه تهديد السلام والامن العالمين .

سابعا - ان مؤتمر لندن الذي قررت بريطانيا الدعوة اليه لسم يشمل جميع الدول المستخدمة للقناة كما أنه ليس من حقه ان يبحث في أى أمر يتعلق بسيادة مصر أو يمس سيادة جزء من أراضيتها .

هذه هي الحقائق التي اوردها الحكومة المصرية في ردها على مذكرة الحكومة البريطانية في شأن الدعوة لمؤتمر لندن التي رفضتها مصر . واقترحت الحكومة المصرية عقد مؤتمر منها ومن بقية حكومات الدول التي تمر سفينها بقناة السويس لاعادة النظر في اتفاقية سنة ١٨٨٨ لضمان حرية الملاحة في قناة السويس .

وسوف نتبين في الصفحات التالية أن دول العالم كله ممثلة في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قد اقرت هذه الحقائق وجعلتها أساسا للمفاوضة لحل أزمة القناة ولكن قطع العدوان المسلح على مصر طريق المفاوضات .

ولو أن بريطانيا نزعته من رأسها فكرة الاستعمار ودرست هذه الحقائق دراسة سليمة واقتنعت بها اذا لتجنبنا العدوان المسلح على مصر ولوقف عدوانها على مصر عند هذا الحد .

وهناك حقيقة أخرى غابت عن ذهن الاستعمار وهي أنه لاجرية للملاحة في قناة السويس الا بضمان حكومة مصر وشعب مصر لهذه الحرية .

٢ - مؤتمر لندن الاول

وفي يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ وهو اليوم المحدد لعقد مؤتمر لندن ، وقف الاحرار في العالم خمس دقائق حدادا وقت افتتاح مؤتمر لندن . وأضرب الطلبة الافريقيون والآسيويون والعرب في لندن ، ووقفوا أمام باب المؤتمر يهتفون بسقوط الاستعمار .

وفي جلسة افتتاح المؤتمر أعلن دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة أن أمريكا لن تستعمل القوة ضد مصر وتعارض في أن تستعمل بريطانيا وفرنسا القوة ضد مصر وأعلن مشروع الغرب تدويل القناة . ويتضمن المشروع ان تدار القناة تحت اشراف هيئة دولية طبقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ والاعتراف بحق مصر في انحصار على دخل عادل من القناة ومنح حملة الاسهم تعويضا عادلا .

وأيد سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا مشروع دالاس وطالب المؤتمر بوضع مبادئ تحقق نوعا من النظام الدولي للقناة وتعرض هذه المبادئ على الحكومة المصرية .

واقترح شيلوف الوزير الروسي ورئيس وفد روسيا في المؤتمر ، عقد مؤتمر آخر على نطاق أوسع .

وقال ان المؤتمر كان يجب أن يعقد في القاهرة وليس في لندن وان القاهرة هي أنسب مكان لمؤتمر يبحث مشكلة قناة السويس .

وأعلن ان المؤتمر لا يملك مناقشة تأميم القناة لأن اختيار

الدول الاعضاء تم بطريقة يضمن بها تأييد مقترحات الغرب .
وأيدت روسيا موقف مصر واعترض الاتحاد السوفييتى وأندونيسيا
فى مناقشة مسألة قناة السويس على أسس دولية لا سيما وأن مصر
والدول الأخرى المعنية بالأمر غير ممثلة فى المؤتمر وأيدت روسيا
رفض مصر للاشراف الدولى على القناة باعتباره انتقاصا من سيادة
مصر وكرامتها . ودعا شيلوف الى عقد معاهدة جديدة لضمان
حرية الملاحة فى القناة وحقوق مصر وإيجاد تعاون دولى مع مصر
لضمان استقرار الرسوم التى تدفعها السفن التى تعبر القناة .
والاتفاق على أن القناة يجب ألا تصبح مبعثا للتهديد بعملیات
حربية أى لا تكون منطقة قاعدة حربية كالقاعدة التى كانت
تستخدمها بريطانيا هناك .

وتوالت المقترحات من الدول المختلفة الاعضاء فى المؤتمر
بإدخال تعديلات على مشروع « دالاس » بتحويل القناة ، ولكن
كل هذه المقترحات لم يكن لها أية قيمة أمام تأكيدات الرئيس جمال
عبد الناصر وهو يتكلم من مصر ، وبعبارة عن مؤتمر لندن ولكنه
مؤمن بقوته . . قوة الحق الذى يتمسك به . . وقوة الشعب الذى
يقف وراءه . . ويعلن الرئيس مرة أخرى أن مصر لن تقبل قيام
هيئة دولية لإدارة القناة لأن ذلك سيكون اعتداء على سيادتنا
وكرامتنا فإن القناة جزء من أرض مصر ونحن أصحاب الشأن فيها .

وهكذا رفضت مصر مبدأ الاشتراك فى المؤتمر من ناحية ،
كما أنها رفضت مبدأ الاشراف الدولى على القناة من ناحية أخرى
ولا يهم بعد ذلك أن يتخذ الاشراف الدولى أية صورة من الصور .
وأعلنت مصر أنها ترفض أى مشروع لا يتفق مع سيادتها وأن مشروع
دالاس فيه اعتداء على هذه السيادة .

ولعله من المفيد ان نشير الى اقتراح دول الغرب الثلاث والنقط

الاربع التى يقوم عليها والتى أوضحتها مستر دالاس فى اجتماعات
المؤتمر وهى :

١ - مجلس ادارة دولى يكون مسئولاً عن ادارة اعمال القناة .
وهذا المجلس الذى تشترك فيه مصر سوف يرتبط بالامم المتحدة
ويمكن نظريا السماح للمصريين بإدارة القناة على أن يقبلوا القيام
بذلك لحساب المجلس المذكور .

٢ - أن تحصل مصر على نصيب عادل من دخل القناة .

٣ - أن يحصل حملة أسهم الشركة المنحلة على تعويض عادل

٤ - أن تبتعد القناة بصفة دائمة عن مناطق السياسة
الدولية .

ومن المفهوم طبعاً أن مصر رفضت مقترحات دالاس لانها
ترفض أساساً قبول الادارة الأجنبية للقناة .

وكذلك أعلن سلوين لويد وزير خارجية إنجلترا وجهة نظر
بريطانيا فى تأميم قناة السويس وفى المشروع الغربى والاستس
الذى يرى أن تتم على أساسها التسوية النهائية لازمة قناة السويس
وهى تنحصر فيما يلى :

١ - دفع تعويضات عادلة لحملة اسهم شركة قناة السويس
المؤمنة .

٢ - عمل الترتيبات الخاصة بشأن ادارة قناة السويس
ادارة فنية فعالة ، فهذه القناة لا تعود بالفائدة على اقتصاد الدول
الغربية وحدها بل وعلى كثير من الدول الآسيوية أيضاً .

٣ - وجوب بقاء قناة السويس بمنأى عن التأثيرات
السياسية .

٤ - وجوب اقامة نوع ما من النظام الدولى .

وطلب مستر سلوين. لويد أنه بعد موافقة المؤتمر على هذه الاسس أن تعرض هذه المبادئ على الحكومة المصرية .

والواضح مما تقدم أن وجهة نظر دول الغرب تدور حول فكرة تدويل القناة أى لا تنفرد مصر بإدارتها . ولما كانت مصر ترفض هذا الاقتراح فقد تراجعت هذه الدول وعدلت مقترحاتها وقدم مستر دالاس مشروعا جديدا خلا من الإشارة الى مجلس ادارة دولى لادارة قناة السويس واستبدل ذلك بمجلس ادارة قناة السويس لادارة القناة وصيانتها وتحسينها .

وقد أدخل وزراء خارجية باكستان وتركيا وايران تعديلات على هذا المشروع تنحصر فيما يلى :

١ - يضاف الى المشروع أن يحرص النظام الذى سيتبع فى ادارة القناة على احترام سيادة مصر .

٢ - توضع عبارة أن المؤتمر يفترض أن مصر ستدفع التعويضات الى الشركة المؤمة .

٣ - توضع عبارة « ينبغى مفاوضة مصر فى عقد اتفاق » .

٤ - ينص فى المشروع على أنه سيحدد فى الاتفاق المقترح عقده شكل « مجلس الادارة » الذى سيعهد اليه بادارة القناة .

وقد عارضت مشروع دالاس بعد التعديلات التى ادخلت عليه خمس دول هى روسيا والهند واسبانيا واندونيسيا وسيلان . وايدت هذا المشروع بعد تعديله ووافقت عليه ١٧ دولة هى استراليا والدانمرك واثيوبيا والمانيا الغربية وايطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وباكستان وايران والبرتغال

والسويد وتركيا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا . . يضاف اليهم امريكا صاحبة المشروع .

اما مصر فقد اعلنت انها ترفض أى مشروع لا يتفق مع سيادتها الكاملة وان مشروع دالاس فيه اعتداء على هذه السيادة . لذلك قدم كريشنا مينون مندوب الهند فى المؤتمر اقتراحا يتضمن ما يلى :

١ - أن يقوم مؤتمر لندن بالاعتراف بسيادة مصر وملكيته للقناة التى تربط اوربا وآسيا وافريقيا والتى كانت تحت الادارة الغربية منذ سنة ١٨٨٨ .

٢ - اعلان ان للقناة أهمية دائمة لجميع دول العالم .

٣ - أن يطلب الى مصر الانضمام الى مؤتمر اوسع نطاقا يعهد اليه ان يحتفظ بالوضع الدولى للقناة فى معاهدة جديدة تضع تدابير جديدة لادارتها واستخدامها وتحسينها فى المستقبل .

غير ان هذا الاقتراح الهندى لم يلق تأييدا من الدول اعضاء المؤتمر فيما عدا روسيا التى اعلنت ان أى حل لازمة القناة يجب ان يقوم على احترام سيادة مصر باعتبارها صاحبة القناة وحامية الملاحة فيها . واتخذت حكومة الاتحاد السوفيتى قرارا بتأييد اقتراح الهند . وايدت حكومة الاتحاد مصر فى موقفها فى أزمة القناة .

وانتهى مؤتمر لندن فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٦ دون ان يتفق المجتمعون على مشروع قرار من القرارات التى اقترحتها بعض الدول الاعضاء فى المؤتمر وقرر المؤتمر ان تبلغ وزارة الخارجية البريطانية الى السفارة المصرية نصوص جميع محاضر المؤتمر وان يحمل وفد من خمس دول المشروع الذى وافقت عليه ١٨ دولة الى مصر . وكان مفهوما ان هذا الوفد ليست له سلطة توجيه انذار

لمصر بقبول هذا المشروع لان مؤتمر لندن نفسه لم يكن يملك اتخاذ
اية قرارات تكون ملزمة لمصر .
وقد تسلمت السفارة المصرية في لندن صور جميع محاضر
جلسات مؤتمر لندن .

(١٢)

٣ - لجنة الخمسة

وتلقت الحكومة المصرية في ٢٤ أغسطس مذكرة من مستر
منزيس رئيس وزراء استراليا باسم لجنة الخمسة الممثلة للثمانى
عشرة دولة التى وافقت على مشروع دالاس بعد تعديله في مؤتمر
لندن - تبدى رغبتها في الاجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر
لعرض وجهة نظر الدول المذكورة في مسألة قناة السويس .

وقد وافقت مصر على طلب اللجنة بمقابلة السيد الرئيس عبد
الناصر لهذا الغرض واعلنت مصر أن اجتماع اللجنة بالرئيس لا يلزم
مصر بقبول مشروع الغرب كأساس للمفاوضات . وسلم رد مصر
رسميا الى رئيس وزراء استراليا يوم ٢٨ أغسطس

وفى مؤتمر صحفى عقده الرئيس جمال عبد الناصر في ٢
سبتمبر صرح سيادته بأنه يرحب بأى حل لمشكلة القناة لا يمس
السيادة المصرية . وان مصر تفضل الاعتماد على رأى العام العالمى
على الذهاب الى مجلس الامن . ووصف محادثاته مع لجنة الخمسة
بأنها ستكون مناقشات أكثر منها مفاوضات . وأكد سيادته ان مصر
لن تقبل الاشراف الدولى على القناة لانه لن يكون الا استعمارا
جماعيا .

وحضرت اللجنة الخماسية الى مصر واجتمع السيد الرئيس
عبد الناصر باعضاء اللجنة وابلغت مصر نص مشروع دالاس بشأن
القناة . وصرح منزيس رئيس اللجنة انه يحاول ان يؤدى عملا نافعا
وانه يريد حلا للمشكلة .

وقد رفض الرئيس عبد الناصر مقترحات دالاس الاشراف

الدولى على القناة . ثم تأجلت الاجتماعات بين الرئيس عبد الناصر
ولجنة الخمسة . واتصل مستر منزيس بالسفير الأمريكى والسفير
البريطانى فى مصر . وكان مفهوما ان مهمة اللجنة فى مصر هى
ايجاد نقطة تبدأ عندها المفاوضات وليست مكلفة بتسوية مسألة
القناة ولا تقديم انذار لمصر وانما البحث عن ضمانات لحرية الملاحة
فى القناة .

وسافرت اللجنة فى ٩ سبتمبر الى بريطانيا لتقديم تقريرها
بنتيجة مقابلاتها مع الرئيس عبد الناصر الى مستر سلوين لويد
وزير خارجية بريطانيا ورئيس مؤتمر لندن .

وفى نفس الوقت اذاعت مصر ردها على المشروع الغربى الذى
قدمته لجنة الخمسة . واعلنت مصر ان نقطة البداية فى الازمة
الحالية بدأت فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ عندما امتت حكومة مصر
الشركة التى تحمل اسم «الشركة البحرية العالمية لقناة السويس»
ممارسة فى ذلك احد حقوقها الخاصة وان حق مصر الكامل فى تأميم
تلك القناة المصرية لايمكن ان يكون موضع منازعة جديدة . وان مصر
صرحت بأنها تعتبر نفسها مقيدة باتفاقية سنة ١٨٨٨ التى تضمن
حرية العبور خلال قناة السويس واستعدادها لمنح تعويض كامل ،
وعادل لحملة الاسهم كما اعلنت فى ١٢ أغسطس استعدادها لان
تعقد مع بقية الحكومات الموقعة على اتفاقية القسطنطينية فى عام
١٨٨٨ مؤتمرا تدعى اليه الحكومات الاخرى التى تمر سفنها عبر
قناة السويس بقصد اعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية والبحث
فى ابرام اتفاقية جديدة بين كل تلك الحكومات لاعادة تأكيد وضمان
حرية العبور فى قناة السويس .

واشار الرد الى ان الازمة وما يستمره بالموقف الخطير انما
هو نتيجة لما يأتى :

(أ) تصريحات تتضمن تهديدا باستخدام القوة .

(ب) تعبئة وتحركات القوات التابعة لفرنسا والمملكة المتحدة .

(ج) تحريض المستخدمين والمرشدين الذين يعملون فى قناة السويس
على التخلص فجأة من عملهم وذلك بوساطة فرنسا والمملكة
المتحدة وبعض موظفى شركة قناة السويس السابقة .

(د) الاجراءات الاقتصادية العدائية التى اتخذت ضد مصر .

ومع ذلك فان حكومة مصر قد اعلنت استعدادها التام للتفاوض
للموصول الى حل سلمى يتفق مع اغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ،
ولا تزال هذه هى سياسة ونية الحكومة المصرية .

ومصر على اتفاق مع الدول الثمانى عشرة عند ما تقرر ان الحل
يجب ان يتضمن :

(أ) احترام حقوق مصر .

(ب) حماية حرية عبور قناة السويس وفقا لاتفاقية القناة الموقعة فى
٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ .

(ج) احترام حق مصر فى ملكية القناة .

(د) ضمان ادارة القناة وصيانتها وتحسينها بكفاءة .

ومع ذلك فان النظام المقترح وهو تولى ادارة القناة بوساطة
لجنة دولية ينظر اليه شعب مصر ويعده عملا عدائيا ، وانه يمس
حقوقه وسيادته مما يؤدى الى عرقلة التعاون الحقيقى . خاصة وان
حكومة مصر فى الواقع هى التى حمت ولا تزال تحمى حرية العبور
فى القناة .

ان اقتراح تدويل قناة السويس والقول بان مندوبى اية دولة

ستمثل في مجلس الادارة المقترح لقناة السويس يجب الا يكونوا
 مسزمين بمراعاة أية تعميمات سياسية ، علما بأنهم سيكونوا رعايا
 سويهم ورعايا لحكوماتهم ونيس من المحتمل قط ان يكونوا محصنين
 ضد تأثير مثل هذه العلاقة . وان ، عزل القناة عن السياسة يمكن
 ضمانه بصورة افضل . بوساطة التزام دولي جدي في صورة ما
 اما باعادة تأكيد او تجديد الاتفاقية سنة ١٨٨٨ . وكلاهما مقبول من
 مصر . هذا وحكومة مصر مستعدة للدخول في اجراء ملزم يتعلق
 بوضع رسوم وعوائد عادلة ملائمة . ومصر مستعدة لتحسين القناة
 وادارتها وان حكومة مصر تنفع وستكون دائما على استعداد لان
 تنفع بمعرفة وخبرة كبار الخبراء الممارزين من جميع انحاء العالم ،
 وان سياستنا هي ان هيئة ادارة قناة السويس هيئة مستقلة ذات
 ميزانية مستقلة تتمتع بكل السلطات اللازمة دون ان تحددها القوانين
 والانظمة الحكومية كما أننا أعلننا عن عزمنا على أن ، نخصص نسبة
 مئوية كافية من دخل القناة لتحسينها مستقبلا . وتحويل جزء آخر
 من الدخل اللازم لمثل هذه التحسينات الى نواح أخرى .

وانتهى رد مصر الى ان اقترح دول الغرب الغرض منه اخذ
 قناه السويس من ايدى مصر ووضعها بين بعض الايدى الاخرى
 وعين الرد أن سياسة الحكومة المصرية هي كما يلي :

- (أ) حرية عبور قناة السويس وضمان استخدامها دون تفرقة .
- (ب) تحسين قناة السويس لمواجهة احتياجات الملاحة مستقبلا .
- (ج) تقرير رسوم وعوائد عادلة وملائمة .
- (د) كفاءة فنية لادارة قناة السويس .

وعلى هذا الاساس ستكون قناة السويس بعيدة عن السياسة،
 وحلقة للتعاون والمنفعة المتبادلة وزيادة التفاهم بين دول الأرض .

ما أوضحتها تلك السياسة التي تنتهجها مصر . تلك السياسة
 التي تتجه الى اقرار السلام العالمى والتبصير بالخطوات العدائية التي
 اتخذتها وما زالت تتخذها بريطانيا وفرنسا ضد مصر . تلك
 الخطوات التي خلقت الموقف الخطير الذي تتشدد به بريطانيا
 وفرنسا . وليس تأميم شركة القناة المصرية احد هذه الخطوات ولا
 يمكن أن يكون احدها أو يؤدي اليها . وانما هي السياسة الخرقاء
 سياسة القوة التي كانت تعتمد عليها بريطانيا في وجودها بالشرق
 الاوسط ، وكانت تزعم لنفسها رسالة خاصة في هذه المنطقة
 ولكن الاستثمار في هذا الزعم واستخدامها لسياسة القوة مع
 الشعوب المتحررة هو الذي خلق موقفا خطيرا في الشرق الاوسط .

ان مصر كانت تبغى أن ترجع بريطانيا وفرنسا عن الطريق
 الذى تسلكانه والذى يؤدي بهما الى خوض غمار حرب ليس من
 مصلحة احد الدخول فيها . لذلك ارسلت الحكومة المصرية في ١٠
 سبتمبر سنة ١٩٥٦ مذكرة الى دول العالم والى سكرتير عام الامم
 المتحدة تقترح فيها خلا لازمة القناة لان مصر احرص ما تكون على
 صون السلام العالمى ، وقد جاء في هذه المذكرة ما يلي :

ان جوهر المقترحات التي قدمتها الى المؤتمر حكومات
 الولايات المتحدة الامريكية والباكستان وتركيا وايران والحيشة والتي
 ايدتها ثلاث عشرة دولة اخرى وقامت بتقديمها الى الحكومة المصرية
 في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ لجنة خماسية برئاسة المستر روبرت
 جوردن منزييس رئيس وزراء استراليا والتي قامت ايضا بشرح
 وجهة نظر الحكومات المؤيدة لها - جوهر هذه المقترحات اقامة
 رقابة دولية بدلا من رقابة مصر على القناة .

وان الحكومة المصرية تلقت النظر الى انها قد اعلنت في ١٢
 اغسطس سنة ١٩٥٦ عن استعدادها لان تقوم بالإشتراك مع

الحكومات الاخرى الموقعة على اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ بالدعوة الى مؤتمر لاعادة النظر في هذه الاتفاقية والبحث في عقد اتفاق لضمان وتأكيد حرية الملاحة .

واعلنت مصر في مذكرتها انها تعتقد بإمكان ايجاد حلول دون مساس بسيادة مصر او كرامتها للمسائل المتعلقة بما يأتي :

(أ) حرية وسلامة الملاحة في القناة .

(ب) تنمية القناة لمواجهة مقتضيات الملاحة في المستقبل .

(ج) وضع رسوم عادلة .

وهذه مسائل تعنى جميع الدول التي تستخدم القناة وإن مصر باعتبارها الدولة صاحبة السيادة والشأن ليست أقل اهتماما بهذه المسائل من تلك الدول .

وتعتقد الحكومة المصرية ان ايجاد الحلول للمسائل السابقة يمكن الوصول اليه بوسائل المفاوضة السلمية .

واقترحت الحكومة المصرية كخطوة اولى تشكيل هيئة مفاوضة تمثل وجهات النظر المختلفة للدول التي تستعمل قناة السويس والمبادرة الى اجراء محادثات للاتفاق على تشكيل هذه الهيئة ومكان وموعد انعقادها ، ويمكن ان يعهد الى هذه الهيئة بمهمة اعادة النظر في اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ .

وصرحت الحكومة المصرية بعزمها على مواصلة الجهود للوصول الى حل عن طريق التفاوض في نطاق نص وروح ميثاق الامم المتحدة .

وقد رفضت بريطانيا رسميا اقتراح مصر بأن تقوم بمهمة دولية تمثل الدول التي تستخدم قناة السويس باجراء مفاوضات

لحل أزمة قناة السويس وقال المتحدث بلسان وزارة الخارجية البريطانية انه لا بد وأن اقتراح مصر يتضمن اى اساس جديد لاجراء مفاوضات ، وان خطوة مصر لم تغير الموقف باى حال من الاحوال .

هذا في الوقت الذي نال فيه الاقتراح المصرى تأييد اغلبية دول العالم اذ تلقت وزارة الخارجية المصرية موافقة ٢١ دولة ووافقت عليه الدول العربية والدول الاسيوية .

وهكذا اوصدت بريطانيا باب المفاوضة الذي فتحته مصر على مصراعيه ليكون طريق السلام في أزمة القناة ، وكانما كانت بريطانيا تبنيت أمرا في نفسها وتعد العدة للعدوان المسلح ضد مصر .

٤ - مؤتمر لندن الثانى

اجتمع مؤتمر لندن الثانى فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٦ فى نفس المكان الذى شهد مؤتمر لندن الاول بقصر لانكستر . ورأس المؤتمر مستر سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا وكان الغرض من الاجتماع هو عرض مشروع انشاء جمعية مستخدمى قناة السويس لاختذ موافقة الدول عليه تمهيدا لتنفيذه .

فبعد ان فضل مؤتمر لندن الاول فى الوصول الى حل لازمة القناة وفشلت لجنة الخمسة فى مهمتها الخاصة بايجاد نقطة تبدأ عندها المفاوضات مع مصر بعد ان عرضت اللجنة على الرئيس جمال عبد الناصر مشروع دول الغرب الذى وافقت عليه ثمانى عشرة دولة .

وبعد ان اعلنت مصر رسميا انها لا تقبل انشاء ادارة دولية لادارة قناة السويس فقد وضع لبريطانيا وفرنسا ان طريق العدوان السياسى الذى سلكاه والذى كان يرمى الى وضع مصر امام الامر الواقع ، عندما تحصلان على موافقة اجمالية من الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ ومن الدول المستخدمة لقناة السويس على تدويل القناة فتجد مصر نفسها فى الميدان الدولى وحيدة وبالتالي تجد نفسها مرغمة على الموافقة على تدويل القناة لان التجاها لمجلس الأمن أو هيئة الامم المتحدة لن يفيدها ما دامت بريطانيا وفرنسا قد استطاعتا الحصول على موافقة اجمالية على مشروع تدويل القناة من الدول التى لها مصلحة فى استخدام القناة . وحتى اذا اعتزمت مصر فانها لن تجد من يؤيدها فى موقفها ، وهكذا تظهر مصر امام

دول العالم بمظهر الدولة المعتدية ، بينما تظهر بريطانيا وفرنسا بمظهر الدولتين المسالمتين اللتين تنفذان ارادة الدول المنتفعة بالقناة وليس ارادتهما المنفردة أو مصلحتهما الخاصة وانما ينفذان السياسة التى وافقت عليها الدول المنتفعة بالقناة . ولا شك ان فى وضع رأى هذه الدول موضع التنفيذ ما يصون السلام العالمى .

هذا هو ما كانت ترمى اليه انجلترا وفرنسا من عقد مؤتمر لندن الاول فلما فشل هذا المؤتمر استمرت الدولتان فى سياستهما نحو تأليب دول العالم ضد مصر فى أزمة القناة فدعنا الى مؤتمر لندن الثانى واستبدلتا مشروع انشاء جمعية مستخدمى قناة السويس بمشروع تدويل القناة الذى لم يحظ بموافقة اجمالية كما ان مصر رفضته .

وقد دعى الى مؤتمر لندن الثانى نفس الدول التى دُعيت الى مؤتمر لندن الاول .

وقد صرح سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا فى المؤتمر ان بريطانيا لا تقبل حلا وسطا وانها لن تترك القناة تتحكم فيها دولة واحدة وان الدول الغربية غير ملزمة بتغيير مقترحاتها لان عبد الناصر رفضها .

وكان الاتجاه الغالب بين أعضاء المؤتمر هى محاولة حل النزاع بالوسائل السلمية .

وعرض دالاس وزير خارجية امريكا مشروع جمعية مستخدمى القناة وهو يُنحصر فيما يلى :

١ - مهمة الجمعية الاشراف على تحسين القناة ومساعدة سفن دول الهيئة والسفن الاخرى على المرور .

٢ - للجمعية وكيل ادارة لشئون السفن له خبرة بحرية ، يقدم المرشدين ويساعد على تنظيم مرور السفن فى القناة او

يجولها اذا لزم الامر . له سلطة الوكالة عن اصحاب السفن .
ويحصل ويدفع الاموال اللازمة .

٣ - تنشأ ادارة صغيرة للجمعية من أعضاء المؤتمر تعيين الوكيل
وتحدد سلطته وتبحث جميع الوسائل الخاصة باستخدام
ناقلات البترول الكبيرة للمرور حول رأس الرجاء الصالح .

٤ - للجمعية رصيد متواضع يدفعه الاعضاء ويستردونه من رسوم
المرور .

٥ - لا تطلب الجمعية اية ارتباطات من الدول الاعضاء ولكن الاعضاء
يعملون على تعزيز هيبة الجمعية .

٦ - لا يفرض على اى دولة الانضمام للجمعية . وانشاء الجمعية
حل مؤقت الى ان يوضع حل سلمى دائم .

واوضح مستر دالاس ان الدول وحدها هي التي ستتمتع
بعضوية الجمعية وان مصر ستكون مسئولة عن الملاحة فى القناة
وانه يأمل ان تصل الجمعية الى اتفاق على اساس الامر الواقع مع
مصر ، وان التعاون المطلوب من مصر ان تستمع للمرشدين التابعين
للجمعية بارشاد السفن التي تمر عبر قناة السويس ، وان رفض
مصر السماح للسفن بالمرور بغير المرشدين المصريين سيخلق موقفا
عصيبا . وان سفن الجمعية ليس لديها مانع من ان يقودها مرشدون
مصريون اذا اقتضى الامر .

وكان رأى وزراء خارجية السويد وايران واسبانيا والدنمرك
فى المشرع المعروض عليهم بوصفهم اعضاء فى المؤتمر ان احسن
حل هو اجراء مفاوضات مباشرة مع مصر . وقال وزير خارجية
اسبانيا ان اقتراح مصر بعقد مؤتمر لحل ازمة القناة بالوسائل
السلمية هو افضل وسيلة لتسوية هذه المشكلة .

واعلن وزير خارجية باكستان فى المؤتمر ان بلاده لن تنضم
للجمعية مستخدمى القناة وطالب بعدم المضي فى مشروع انشاء
الجمعية واجراء مفاوضات مع مصر واذا رفض الرئيس جمال عند
الناصر المفاوضة تعرض القضية على مجلس الامن . واعلن انه
يعارض بشدة . وان مصر وحدها مسئولة عن حرية الملاحة فى
قناة السويس .

اما كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا فصرح بانه من
المستحيل ترك القناة تحت سيطرة مصر . وان الالتجاء لمجلس
الامن والامم المتحدة سيستغرق وقتا طويلا . واعلن تأييده لانشاء
جمعية المنتفعين بالقناة وموافقته على الالتجاء للامم المتحدة .

قد فشل دالاس فى اقناع وزيرى خارجية بريطانيا وفرنسا
بمفاوضة مصر لحل ازمة القناة . وفى نفس الوقت فشل سلوين
لويد وبينو فى ان يحصلوا من دالاس على ادنى تعاون ممكن من
جانب أمريكا تجاه ازمة القناة .

ولم توافق دول اسكندنافيا الثلاث على مشروع انشاء جمعية
مستخدمى القناة لانه « كلام فارغ » وطالبت الدول الثلاث بعرض
النزاع على الامم المتحدة .

والواضح مما تقدم ان مندوبى الدول الاعضاء فى مؤتمر
لندن الثانى لم يجمعوا على رأى بالموافقة على مشروع دالاس بانشاء
هيئة المنتفعين بالقناة . بينما اجمعوا على ضرورة عرض موضوع
القناة على الامم المتحدة ولكن الاراء اختلفت حول تحديد الوقت
المناسب لاتخاذ هذه الخطوة . فبينما يرى البعض ضرورة عرض
الموضوع فوراً على الامم المتحدة فان معظم الدول الاخرى يرى انه
لا يجب عرض الموضوع الا اذا رفض الرئيس عبد الناصر ان يتعاون
مع جمعية المنتفعين . هذا ولم توافق على مشروع دالاس غير تسع

دول من الثماني عشرة دولة التي وافقت على مشروع دالاس بتدويل القناة في مؤتمر لندن الاول .

ومعنى هذا ان الدول التي دعته بريطانيا لحضور المؤتمر بقصد حملها على اصدار قرار ضد مصر في مشكلة القناة قد انقلبوا الى دعاة سلام يقرون وجهة نظر مصر في المفاوضة لحل ازمة القناة بالوسائل السلمية .

وهكذا فشل مؤتمر لندن الثاني ولم ينته الى رأى قاطع في الموضوع وان كان الواضح انه حيد الالتجاء الى الامم المتحدة .

هذا هو الموقف داخل مؤتمر لندن الثاني . اما الموقف خارج المؤتمر فقد اصبح مفهوما من رجل الشارع في لندن ان الرئيس عبد الناصر قد استولى على قناة السويس وانه لا سبيل الى انهاء الازمة الا بالتفاوض مع عبد الناصر ، لان الالتجاء الى القوة اجراء غير مرغوب فيه والالتجاء الى الامم المتحدة خطوة غير مجدية ومرور السفن عن طريق رأس الرجاء الصالح اجراء يتكلف مبالغ طائلة .

وقد أعلن مستر تيتس النائب البريطاني المحافظ أن ادارة قناة السويس من صميم سيادة مصر وليس في استطاعة هيئة غير مصرية ان تقوم بهذا العمل ، وان جمعية المنتفعين تمس سيادة مصر وحقوقها في ادارة القناة كما ان مصر تعترف بمسؤوليتها الكبرى في حماية جميع السفن المارة بالقناة .

وقال ان الهستيري القائمة في لندن وباريس حول تأميم القناة لا تتفق مع رأى دبلوماسية عاقلة والدول التي يهمها أمر الملاحة بالقناة يجب ان تعقد مؤتمرا لبحث هذه المسألة مع مصر خصوصا وان مصر هي الدولة الوحيدة التي في مركز تستطيع معه ضمان حرية الملاحة في القناة التي تجري في ارض مصرية .

كما ان مصر ستعمل دائما على جعل القناة في درجة عالية من الكفاءة ، والصلحية لان رسوم القناة مورد دخل يهم مصر ان تزيده وان الحل الوحيد لازمة القناة هو مؤتمر يضم مصر والدول المنتفعة بالقناة على ان تضمن الامم المتحدة للدول مستخدمة القناة بقضاء هذا المبر الحيوي مفتوحا دائما . وان تقدم مصر لهيئة الامم ارقاما وحسابات تبين فيها المصاريف ومقدار ما ينفق في تحسين القناة ، والدخل الذي تحصله وان تكون هناك هيئة استشارية للشركة المصرية تقبلها مصر واي شكوى خاصة بذلك الاتفاق الجديده تحال الى مجلس الامن او محكمة العدل الدولية . كما ان التعاون بين مصر وجميع المنتفعين بالقناة سيحل تلك الازمة .

هذا هو رأى نائب بريطاني من حزب المحافظين يعلنه في لندن وهو في الواقع يردد ما سبق ان اعلنته مصر . وهذا دليل على ان سياستنا سياسة سليمة لها اسانيد مقنعة واننا لم نعتد على حق بلد من البلدان ولم يكن في تصرفنا خطر يهدد السلام العالمي بل على العكس فان استقرار السلام العالمي كان يقتضى من انجلترا وفرنسا التسليم بحقنا رسميا بدل العدوان على حقوقنا .

وفي سيلان صرح سولومون بندرايك رئيس الوزراء بأنه يستنكر تكوين جمعية المنتفعين بالقناة لانها ستؤدي الى عرقلة حل مشكلة القناة حلا سلميا .

وطلبت امريكا اجراء مفاوضات مباشرة مع الرئيس جمال عبد الناصر . وقال دالاس انه على استعداد للاتصال بالرئيس المصري اذا كانت بريطانيا وفرنسا على استعداد للجلوس معه امام مائدة مستديرة للوصول الى حل مرض لازمة القناة وان امريكا تعترض على استخدام القوة .

واعلن وزير خارجية ايطاليا في مجلس النواب الايطالي ان

انضمام إيطاليا الى جمعية المنتفعين لا يتضمن تعهدات سياسية ، ولكن تعهدات فنية فقط . وذكر ان إيطاليا ستعمل من أجل حل أزمة قناة السويس عن طريق التباحث مستبعدة استخدام القوة .

وفى ايران اعرب الشاه عن امله فى ان تتم تسوية النزاع الخاص بقناة السويس بالوسائل السلمية ، والتي تضمن حقوق مصر وسيادتها . وانه يأمل ان تنجح الأمم المتحدة فى تسوية المشكلة بطريقة تكفل بقاء القناة مفتوحة أمام كل سفن العالم دون أى مستأى بالسيادة المصرية .

وفى روسيا صرح المارشال بولجانين بأن بلاده ترحب بعقد اجتماع يضم رؤساء حكومات مصر والهند وفرنسيا وبريطانيا والولايات المتحدة وروسيا لبحث مسألة قناة السويس وقال بولجانين ان هذا الاجتماع يستطيع الوصول لحل سلمى لازمة القناة خصوصا ان اقتراح مصر يفتح المجال لتسوية سلمية .

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الانلونيسية ان هيئة المنتفعين بالقناة ستصبح هيئة غير المنتفعين بها . وقال ان النتيجة التى يمكن استنتاجها هي ان الهيئة لا تقوم على اساس قوى .

وقد اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية وتداولت فيما جد من احداث بشأن مشكلة قناة السويس وما طرأ عليها من تطورات وابانت ان الازمة القائمة بشأن القناة تعنى البلاد العربية باجمعها وهى تنطوى على محاولة للاستيلاء على القناة بوسائل الضغط العسكرى على مصر ودول عربية اخرى الامر الذى يهدد سلامة الدول العربية وامنها وسيادتها وقررت اللجنة السياسية

اولا - ان الحل الذى دعا اليه رئيس الحكومة البريطانية بتأليف ما أسماه « هيئة مستعملى قناة السويس » غير مقبول لانه يخالف

مبادئ الامم المتحدة . ومن شأنه أن يؤدى الى الاخلال بالتسليم العالمى وان قرارات مؤتمر باندونج التى التزمت بها جميع الدول ال ٢٩ الأعضاء فيه تنكر الوسائل العدوانية التى يقوم عليها المشروع الغربى بانشاء هذه الهيئة وان قبول الاشتراك فيها يعتبر نقضا لهذه القرارات وخروجاً على مبادئ المؤتمر .

ثانيا - استنكار أسلوب التهديد والضغط السياسى والاقتصادى والعسكرى الذى لجأت اليه كل من بريطانيا وفرنسا للوصول الى غايتها مما يقلق جميع الدول العربية .

ثالثا - تأييد دعوى مصر لاجاد هيئة مفاوضة والمطالبة بقبول مبدأ المفاوضة وحل النزاع بالطرق السلمية وفقا لميثاق الامم المتحدة .

رابعا - السعوى الى جميع الطرق المنصوص عنها فى ميثاق الامم المتحدة واستنفادها فى سبيل الوصول الى حل سلمى .

خامسا - تأييد الكتاب الذى وجهته الحكومة المصرية الى مجلس الامن يوم ١٧ سبتمبر بشأن موقفها من تأميم القناة وحرية الملاحة .

كنا اذن دعاة سلام وكانت بريطانيا وفرنسا دعاة حرب وكان الحق فى جانبنا وكنا نحظى بتأييد العالم أجمع فى أن أزمة القناة يتعين حلها بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضة . ولم يخرج عن هذا الاجتماع سوى بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تسيران بخطى واسعة فى طريق العدوان ضد مصر حتى وصلتا الى نهاية الطريق . بالعدوان المسلح .

ولعله من الطريف أن نذكر ان جريدة «صنداي تايمز» نشرت رسماً كاريكاتوريا لجمعية المنتفعين اطلقت فيه على الجمعية اسم « جمعية الذين فقدوا قناة السويس » !!

ويجمل بنا في نهايه الاستعراض الذي قدمناه لآراء الدول المختلفة بعد فضل مؤتمر لندن الثاني أن نشير الى تصريح أدلى به الرئيس جمال عبد الناصر لمندوبي وكالات الانباء جاء فيه ، ان الخطوة التالية لحل أزمة القناة يجب أن تأتي من مستعملى القناة . فمصر أوضحت وجهة نظرها • ولا يزال من الممكن حل مشكلة القناة والوصول الى اتفاق حول حرية الملاحة وتحسين القناة ونوسيعها ووضع رسوم عادلة للمرور • ولا شك فى ان دخول القناة سيرفع الدخل القومى لمصر • وقال الرئيس ان مصر معاهمت فى التعايش السلمى بنيتها الاحلاف العسكرية واتباعها سياسة عدم الانحياز والتمسك بمبادئ مؤتمرى باندونج وبريوني •

اذن موقفنا واضح ، سياستنا المساهمة فى التعايش السلمى ، وموقفنا من القناة اننا امنا القناة لانها حق لمصر ولم نعتد على أحد ونحن دعاة سلام نعرض حل أزمة القناة عن طريق المفاوضات ، وبالوسائل السلمية •

(١٤)

٥ - مؤتمر لندن الثالث

لقد أوضحت مصر وجهة نظرها فى أزمة القناة التى أعقبت صدور قانون تأميم شركة القناة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ وأسباب رفضها للدعوة التى وجهتها لها بريطانيا لحضور مؤتمر لندن الاول وذلك فى مذكرتها الى الحكومة البريطانية فى ١٢ أغسطس • ثم أعلنت مصر ردها على مشروع الغرب بتدويل القناة وأرسلت بمضمون وجهة نظرها مذكورة الى معظم دول العالم فى ٦٠ سبتمبر اقترحت فيها تكوين هيئة للمفاوضة لحل أزمة القناة •

ويبدو ان ما بدا من اجماع الدول بعد فشل مؤتمر لندن الثانى على ان أزمة القناة يجب أن تحل بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات ، دعا مصر الى أن تقدم مذكورة فى ١٧ سبتمبر الى مجلس الامن استعرضت فيها مراحل تأميم القناة باعتبارها شركة مساهمة مصرية وان هذا أمر من تصميم أعمال السيادة وضمانيها لحرية الملاحة ، وانها ستعوض حملة الاسهم تعويضا عادلا • ولكن هذا الاجراء قوبل بتصريحات من كل من حكومتى فرنسا والمملكة المتحدة تتضمن التهديد باستخدام القوة ، وتعلن عن تدابير قامت بها هاتان الحكومتان للتعجئة ، وتحركات القوات المسلحة كما اتخذت تدابير اقتصادية معادية ضد مصر • كما عملت حكومة فرنسا والمملكة المتحدة بالاشتراك مع بعض موظفى شركة قناة السويس السابقة الى تحريض الموظفين والمرشدين الذين يعملون فى قناة السويس على ترك عملهم محاولين بذلك عرقلة سير العمل فى القناة • وقد وجهت حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية الدعوى الى أربع وعشرين دولة من بينها مصر

لحضور مؤتمر يعقد في لندن للبحث في اقتراح بإنشاء إدارة دولية لقناة السويس .

وفي ١٢ أغسطس أعلنت الحكومة المصرية رفضها لحضور المؤتمر الذي عقد دون الرجوع الى مصر أو التشاور معها . ورغم أن مصر أعلنت استعدادها للاشتراك مع حكومات الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ في الدعوى الى مؤتمر لإعادة النظر في الاتفاقية فإنه لم تجر حتى الآن أية مفاوضات مع مصر . وقد درست الحكومة المصرية المقترحات ووجهات النظر المختلفة التي أبديت حول مسألة قناة السويس في مؤتمر لندن وخارجه .

وأعربت في ١٠ سبتمبر عن ايمانها بأنه من الممكن ومن الواجب العمل على إيجاد حلول بالوسائل السلمية للمسائل المتعلقة بما يأتي :

(أ) حرية وسلامة الملاحة في القناة .

(ب) تنمية القناة لمواجهة مقتضيات الملاحة في المستقبل .

(ج) وضع رسوم عادلة .

واقترحت الحكومة المصرية كخطوة أولى تشكيل هيئة مفاوضة تمثل فيها وجهات النظر المختلفة للدول التي تستعمل القناة والمبادرة إلى إجراء محادثات للاتفاق على تشكيل هذه الهيئة ، ومكان وموعد انعقادها ، ويمكن أن يعهد إلى هذه الهيئة أيضا بمهمة إعادة النظر في اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ .

وترى الحكومة المصرية أن تتألف هيئة المفاوضات هذه من ممثلين لمصر ولحوالي ثمانى دول من الدول المستعملة للقناة ويمكن الاتفاق على اختيار هذه الدول بالطرق الدبلوماسية وقد تلقت الحكومة

المصرية حتى الآن - أى حتى ١٧ سبتمبر - موافقة رسمية على مقترحاتها من احدى وعشرين دولة .

وأشارت مصر الى أن ما أعلنه رئيس وزراء المملكة المتحدة في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أمام مجلس العموم من أن الحكومة البريطانية قد قررت بالاشتراك مع حكومات أخرى أن تقوم دون إبطاء بإنشاء منظمة لتمكين المستعمرين للقناة من مباشرة حقوقهم . وأن اتحاد المنتفعين بالقناة سيستخدم المرشدين وسيقوم بمهمة تنسيق المرور عبر القناة وأن رسوم المرور ستدفع لاتحاد المنتفعين لا للسلطات المصرية . كما ذهب الى التحذير بأنه اذا حاولت الحكومة المصرية التدخل في عمليات اتحاد المنتفعين أو رفضت أن تقدم له القدر اللازم من التعاون فإن هذه الحكومة ستعتبر أنها خرقت مرة أخرى اتفاقية سنة ١٨٨٨ .

وقد أعلنت مصر ان اتحاد المنتفعين المقترح يتعارض مع كرامتها وحقوق سيادتها وتعدله انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية سنة ١٨٨٨ فان اتحاد المنتفعين من شأنه إقامة منظمة تخول نفسها سلطات داخل اقليم دولة ذات سيادة وعضو من أعضاء الأمم المتحدة دون موافقة هذه الدولة . ومثل هذا التدخل يهدد حرية الملاحة ويضر بمصالح الدول المستعملة للقناة فضلا عما يتضمنه من تهديد للسلام والامن الدولى ذلك ان اتفاقية القسطنطينية وان كانت تنص على حرية المرور في القناة الا أنها لا تسلب حق مصر بأى حال في إدارة القناة . .

وبالإضافة الى عدم مشروعية الاتحاد فإنه سيؤدي الى وضع معقد ومتناقض نتيجة لوجود هيتين متعارضتين احدهما قانونية والاخرى غير قانونية ، احدهما شرعية والاخرى مغتصبة . ولا يستطيع أحد أن ينكر المخاطر التي ينطوي عليها هذا الوضع .

كما ان هذا الاقتراح ليس هناك ما يدعو له لان المرور في القناة استمر بانتظام وكفاية ما يقرب من ستين يوما ويؤيد ذلك ان حوالى ٢٢١٦ سفينة مرت في القناة منذ وقوع التأميم فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، ويمكن مقارنة هذا العدد بعدد السفن التى مرت فى القناة فى المدة نفسها من عام ١٩٥٥ وهو ٢١٠٣ سفينة . وذلك كله - ورغم ترك المرشدين الفرنسيين والبريطانيين أعمالهم - راجع الى العناية الفائقة التى توليها الحكومة المصرية لحرية الملاحة فى القناة والى الجهود المتصلة للهيئة التى خصصتها لإدارة القناة .

وايدت مصر استعدادها للوصول الى حل سلمى لمسألة القناة على أساس الاعتراف بسيادة مصر وحقوقها المشروعة ووفقا لميثاق الأمم المتحدة وعلى نحو يساهم فى ازدهار وتقدم القناة ، مما يعود بالنفع على كافة الأمم ويساهم فى رخاء العالم وسلامه وأمنه . وطلبت مصر تحقيقا لذلك وضع حد للأعمال المشار اليها والتى تهدف بها فرنسا والمملكة المتحدة على وجه الخصوص على الاستيلاء على القناة والقضاء على صميم استقلال مصر . تلك الأعمال التى ارتاع لها العالم أجمع ، وأثارت مخاوفه اذ تشنكل خطرا جديا على السلام والأمن الدولى . وتعتبر انتهاكا بالغ الخطورة لميثاق الأمم المتحدة . ولذلك يجب أن ينظر مجلس الأمن الى هذا الموقف بعين الاهتمام .

وكنا بذلك نشهد العالم والمنظمة الدولية بوجه خاص على سلامة موقفنا وموقف خصومنا منا ومن أزمة القناة المفتعلة وتعلن رأينا فى جمعية المنتفعين بالقناة المزمع انشاؤها فنبر العالم بالخطر المحدق لتلافيه قبل وقوعه .

ومع ذلك دعت بريطانيا الى عقد مؤتمر جمعية المنتفعين بقناة السويس الذى اجتمع فى لندن فى أول أكتوبر واشتركت فيه ثمانى

عشرة دولة . وقد أعلنت عدة دول أن اشتراكها فى المؤتمر لايعنى التزامها بقراراته أو انضمامها لجمعية مستخدمى القناة لانها تؤثر التسوية السلمية .

وبعض الدلول التى مثلت فى المؤتمر حضر مندوبوها بوصفهم مراقبين فقط ومن هذه الدول الباكستان وتري ان ستير الملاحة بانتظام فى القناة يدعو الى دفع الرسوم لمصر . ورغم انضمام ايطاليا لجمعية المنتفعين بالقناة باعتبارها وسيلة للبحث عن حل لمشكلة القناة فانها ظلت تدفع رسوم المرور فى القناة الى مصر .

وعند اجتماع المؤتمر أعلن سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا تكوين جمعية مستخدمى القناة . وقررت اثنى عشرة دولة الانضمام للجمعية . وقال ممثلو السويد والنرويج والدانمرك انهم فى انتظار موافقة برلماناتهم ، كما اشترطت السويد الا يربطها اشتراكها فى الجمعية بأية التزامات . ورفضت اثيوبيا وباكستان واليابان الانضمام للجمعية المزعومة ومع ذلك دعاهم رئيس المؤتمر سلوين لويد للاستمرار فى حضور الجلسات كمراقبين فقط . وأصرت ايران على عدم فرض أية عقوبات اقتصادية أو سياسية على مصر بينما أعلنت فرنسا أنها ستتخذ التدابير التى تراها اذا لم تحقق الجمعية مصالحها .

وتضمن قانون الجمعية انشاء مجلس ولجنة تنفيذية من سبعة أعضاء ومدير عام . ولم يتم الاتفاق على مقر الجمعية ، كما لم يصل المؤتمر الى قرار عن أهداف جمعية المنتفعين ، ولم يستطع المؤتمر الاتفاق على المسائل الآتية :

١ - لمن تدفع الرسوم - وهل تدفع للجمعية أم لمصر .

٢ - من هو المدير الادارى الذى سيقع عليه الاختيار لجمعية
المنتفعين .

وقد شكل المؤتمر ثلاث لجان لدراسة الموضوعات التالية :

أولاً - لتنظيم الجمعية ويشمل هذا سلطات وعلاقات المجلس
الذى سيشتمل مندوباً عن كل دولة من الدول الاعضاء ، وانشاء هيئة
تنفيذية للجمعية وتعيين مدير ادارى .

ثانياً - أعمال الجمعية ، وسيتقوم الخبراء بشئون الملاحة ببحث
المسائل العملية التى تنصل بعلاقة الجمعية بالسلطات المصرية ،
ومسألة دفع وتحصيل الرسوم واحتمال تحويل خط سير السفن
إذا رفضت مصر رفضاً قاطعاً التعاون مع الجمعية الجديدة .

ثالثاً - المسائل المالية ويشمل هذا انشاء صندوق لرأس مال
مشترك . وينتظر أن تساهم كل دولة من الدول الاعضاء بمبلغ فى
هذا الصندوق الذى سيتكفل بدفع مرتبات السكرتيرية ونفقات
اقامة مقر لها فى روما أو لشبونة .

وعندما باشرت اللجان أعمالها بدا خلاف خطير بين أعضاء
اللجنة الثانية المختصة ببحث نظم ادارة الجمعية وطريقة أدائها
لمهمتها . فقد اجتمعت اللجنة وتعذر على أعضائها الاتفاق على
طريقة قيام الجمعية بعملها إذا رفضت مصر التعاون مع الجمعية .
وصممت أربع دول على أنه ينبغى ألا تتدخل الجمعية فى مسألة
مرور السفن فى قناة السويس ، وإنما يجب أن تقتصر مهمتها
على مفاوضة مصر فيما يتعلق بالتدابير الخاصة بتحسين المرور فى
القناة . أما مصر فقد أعلنت انها مستعدة لمنح التسهيلات للمنتفعين
بالقناة ضماناً لحرية الملاحة طبقاً لاتفاقية سنة ١٨٨٨ ولكنها ليست

مستعدة للتنازل عن حقوقها المشروعة وسيادتها فان القناة جزء من
أرض مصر .

ولعله وضح مما تقدم أن جمعية المنتفعين بالقناة لم يكن لها
وجود واقعى أو قانونى وإنما ضمتها كما ضمت المؤسسين لها
بعض الاوراق .

ولعل الصعوبات التى واجهت الجمعية واللجان أظهرت ما فى
هذا المشروع من اغفال للحقائق القانونية وللأوضاع الطبيعية وبدا
انها جمعية ارتجالية قصتد بها مناورات سياسية أكثر من تحقيق أية
أغراض أخرى .

الشكوى الى مجلس الامن

لو أن مصر التجأت الى مجلس الامن لتشكو من العدوان الاقتصادي ، والتهديدات العسكرية والعدوان السياسى بمحاولة تأليب الدول عليها وإظهارها بمظهر المعتدية على السلام العالمى ، ومحاولة انشاء جمعية المنتفعين بالقناة لايجاد سلطة غير شرعية تباشر عملا من صميم اختصاص مصر - لو أن مصر شكت الى مجلس الامن التصرفات العدوانية التى ارتكبتها إنجلترا وفرنسا ضدها منذ صدر قرار تأميم شركة القناة ، وتذرعت بأن هذه التصرفات تهدد السلام العالمى بالخطر ، فان مصر لا تكون قد تجاوزت الحقيقة .

انما الغريب أن بريطانيا وفرنسا سارعتا لتقديم شكوى ضد مصر الى مجلس الامن وانه ليصدق عليها المثل القائل « ضربنى وبكى ، سبقنى واشتكى » .

ففى ١٢ سبتمبر شكت بريطانيا وفرنسا مصر الى مجلس الامن بحجة أن الحكومة المصرية بمحاولتها الفردية فى القضاء على الادارة الدولية لقناة السويس التى أكدتها وكفلتها معاهدة سنة ١٨٨٨ ، قد خلقت موقفا من شأنه أن يعرض للخطر حرية الملاحة فى القناة ، وبقاءها مفتوحة لجميع السفن دون تمييز لجنسياتها وهو ما نصت عليه الاتفاقية المشار اليها .

وأضافت الشكوى أنه قد عقد فى لندن فى ١٦ أغسطس مؤتمر اشتركت فيه اثنتان وعشرون دولة قدم ممثلو ١٨ منها الى الحكومة المصرية مقترحات عن ادارة القناة فى المستقبل ولكن الحكومة المصرية رفضت اجراء أية مفاوضات على أساس هذه المقترحات التى ترى

الحكومتان البريطانية والفرنسية انها تمهد الى الوصول الى حل عادل مقبول . كما تعتبر الحكومتان أن هذا الرفض هو اعتداء صريح وفى استمراره خطر على السلام والامن وطلبنا عرض الامر على اعضاء مجلس الامن .

أنظر كيف قلبت الاوضاع ، ان مصر هى المعتدية ! وتصرفاتها هى التى تهدد السلام والامن العالمى !!! وما هى هذه التصرفات ؟؟ هى تأميم شركة مصرية !!!

وفى ٢٣ سبتمبر طبت بريطانيا وفرنسا اجتماع مجلس الامن لمبحث الموقف الذى ترتب على انتهاء النظام الدولى لادارة قناة السويس الذى أكدته اتفاقية سنة ١٨٨٨ . وطلبت بريطانيا من مجلس الامن اقرار مقترحات الدول الثماني عشر فى مؤتمر لندن الاول الخاصة بدشاء هيئة للانتراف الدولى على قناة السويس وهى المقترحات التى عبت تأكيدها فى مؤتمر لندن الثانى .

وفى ٢٤ سبتمبر طلبت الحكومة المصرية انعقاد مجلس الامن للنظر فيما تقوم به بعض الدول وعلى الأخص فرنسا والمملكة المتحدة من أعمال ضد مصر تعد خطرا على السلام والامن العالمين ، كما تعد خرقا خطيرا لميثاق الامم المتحدة .

ويهمنا أن نشير هنا الى أن سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا أعلن قبيل عرض شكوى مصر وبريطانيا على مجلس الامن أن بريطانيا ستبذل كل جهد ممكن للوصول الى تسوية سلمية لمشكلة القناة وان القوة ستكون آخر ملجأ لها . وقال ان المهم أن يسود حكم القانون فى العالم وتحترم كل دولة التزاماتها .

هذا ما صرح به وزير خارجية بريطانيا ولكن هل كان صادقا بما قال ؟ وهل كان رائدهم فى السلم أو الحرب ؟ هذا ما ستكشف عنه بوضوح الصفحات التالية .

ولقد صرح في الوقت ذاته بينو وزير خارجية فرنسا أن بريطانيا وفرنسا لن تترك القناة تحت إدارة دولة واحدة . وإن السبيل لصيانة السلام هو الوقوف بحزم ضد أي انتهاك للمواثيق الدولية كالذي قامت به مصر ، ولكن أمريكا أقل حزمًا من بريطانيا وفرنسا !! ودافع عن الإجراءات العسكرية البريطانية والفرنسية بأنها دفاعية ، وإن عرض قضية القناة على مجلس الأمن لا يجب أن يفسر على أنه ضعف بل لجوء إلى كل الوسائل للوصول إلى حل سلمي .

والمفهوم أن هذا التصريح الأخير أن بريطانيا وفرنسا تلجآن إلى مجلس الأمن فإن أخذ بوجهة نظرها ووافق على الاقتراح الذي يفرضانه فعلي مصر أن تنفذه ، وبذلك يتحقق لهما ما أرادا بطرق سلمية . أما إذا جاء رأى مجلس الأمن ضدهما فانهما لن تتركا القناة في يد دولة واحدة وانهما يستخدمان التهديدات العسكرية كإجراءات دفاعية !! قلنقلها صريحة ادن أن الحرب هو الطريق المرسوم مقدما . وإن شكواهما ضد مصر أن هي الصورة من صور الاعتداء على مصر بمحاولة تشويه موقفها أمام العالم ، وبمحاولة التأثير على الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإصدار قرار ضد مصر ولصالحهما . إن شكواهما ضد مصر واتهامها بأنها اعتدت على السلام والأمن العالميين أن هو في الواقع المرحلة من مراحل العدوان على مصر .

بينما صرح شبيولوف الوزير الروسي بأنه يعتقد بإمكان الوصول لتسوية سلمية لازمة القناة عن طريق مفاوضات على أساس المساواة والصراحة بين مصر والدول التي تستخدم القناة . وإن المحاولات التي تبذل لحل أزمة القناة عن طريق القوة تدل على سوء فهم لروح العصر الذي نعيش فيه . وقال انه يأمل أن يقل عدد الذين يدافعون عن مثل هذا الاجراء . وأعلن أن حكومته تعلق أهمية كبرى على مجلس الأمن لإيجاد حل سلمي لازمة القناة .

وقد أعلنت مصر بلسان وزير خارجيتها قميل عرض الشكوى على مجلس الأمن أنها تحبذ إجراء مفاوضات مباشرة لتسوية النزاع حول مشكلة قناة السويس . ولذا فإن مصر ستعمل على أن يوافق مجلس الأمن على تأليف لجنة للمفاوضة تتولى علاج أزمة القناة وأوضح أن مصر تعارض كل مشروع يهدف إلى فرض سيطرة دولية على هذا الممر المائي . ورد على الاتهامات الخاصة بأن مصر أصبحت لعبة في يد السوفييت بأنها كلام فارغ لأننا لا نتخلص من سيطرة لنقع تحت سيطرة دولة أجنبية أخرى . اننا نريد ان نكون مستقلين .

وقد اجتمع مجلس الأمن في ٢٦ سبتمبر وتكلم وزير خارجية بريطانيا وفرنسا وطلبا الموافقة على اقتراح تدويل القناة والإدارة الدولية للقناة . وهو المشروع الغربي الذي وافقت عليه ١٨ دولة في مؤتمر لندن الأول وتأكد في مؤتمر لندن إذ أن مصر بقرار التأميم قد عرضت السلم الدول للخطر فضلا عن أنها أخلت بنصوص معاهدة سنة ١٨٨٨ . وأقبح مندوب بريطانيا صغفة الأسلحة التي تمت في سبتمبر عام ١٩٥٥ وقال انه يعتبر هذه الصغفة أولى الخطوات الكبرى في سلسلة الأحداث فيما يتعلق بالموقف الحالي .

وبجلسة ٨ أكتوبر ألقى الدكتور محمود فوزي وزير خارجية مصر خطابا في مجلس الأمن قال فيه إن انسحاب أمريكا من تمسويل السد العالي جاء مفاجأة لمصر وحملة تشهير بسمعتها الاقتصادية وأعلن أن سياسة انجلترا وفرنسا تجاه تأميم القناة تعتبر تدخلا في شئون مصر . واتهم بريطانيا وفرنسا بالقيام بأعمال لتعطيل الملاحة في القناة . كما اتهم بريطانيا باغراق المعتدين على مصر بالأسلحة في الوقت الذي تلام فيه مصر لأنها اشترت أسلحة روسية .

وعرض اقتراحا على مجلس الأمن بتأليف هيئة للمفاوضات

تبحث عن حل لازمة القناة وقال أن هذا الاتفاق يمكن الوصول اليه
إذا بحثت أسس التسوية السلمية عن طريق المفاوضات ، لا عن طريق
تقديم مشروعات تعسفية سبق أن رفضتها مصر ، وقال أن هناك
مبادئ تلقى تأييدا اجماعيا ويمكن أن تجرى المفاوضات على أسس
أربعة وهذه المبادئ هي : ضمان حرية الملاحة وإقامة نظام من التعاون
بين الهيئة الادارية المصرية للقناة وبين الدول التي تستخدم القناة
على أساس ، احترام سيادة مصر ، وإقامة نظام للرسوم يضمن معاملة
المستخدمين بدون استغلال وتخصيص نسبة معقولة من دخل القناة
لتحسين القناة وتوسيعها .

وقال وزير خارجية مصر أنه تأميم القناة في ٢٦ يوليو هو عمل
تم وفقا لحقوق السيادة المشروعة ، واقترون بما اعلنته مصر من انها
ستدفع تعويضا كاملا عادلا لحملة الاسهم . وكان لهذا العمل صدى
طيب في كثير من أنحاء العالم وبين كثير من الشعوب ، فإن الذين
أعربوا فعلا عن موافقتهم على تأميم شركة قناة السويس بواسطة
الحكومة المصرية كعمل مشروع من أعمال السيادة يمثلون أكثر من
ثلثي سكان العالم .

واستعرض مراحل النزاع وتطوراتها ومنها مذكرة الحكومة
المصرية الى الحكومة البريطانية في ١٢ أغسطس بعزمها على صيانة
السلام العالمي وتمسكها بميثاق الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونج
واستعدادها لعقد مؤتمر يتألف من الدول الموقعة على اتفاقية سنة
١٨٨٨ وغيرها من الدول التي تستخدم القناة لإعادة النظر في اتفاقية
القسطنطينية والبحث في توقيع اتفاقية جديدة بين جميع هذه الدول
لتؤكد فيها وتضمن حرية الملاحة في القناة . ثم مذكرة مصر الى
سكرتير عام الأمم المتحدة في ١٠ سبتمبر التي اقترحت فيها انشاء
هيئة للمفاوضة تمثل مختلف وجهات النظر التي اعلنتها الدول التي

تستخدم القناة لحل أزمة القناة بالوسائل السلمية دون مساس بحق
مصر في السيادة .

وقال وزير الخارجية ان رفض هذا الاقتراح حال دون إعادة
النظر في اتفاقية سنة ١٨٨٨ وقال انه بالرغم مما قامت به الحكومتان
البريطانية والفرنسية من استعراضات لقواتهما الحربية ضد مصر
وما قامت به من محاولات لتعطيل الملاحة في القناة ، وذلك بسحب
الحبراء الفنيين والمرشدين من العمل في قناة السويس فإن الحكومة
المصرية قد تدرعت بالصبر وعقدت العزم على أن تظل القناة مفتوحة
للملاحة . وأعلن أن مصر لا تريد الاعتداء على سيادة أحد وانها لن
تمارس أي تفرقة او تمييز بين الدول المستخدمة للقناة . وانها لم
ترتكب ولا تحمل أية نوايا عدوانية ضد أحد ، ولم ترتكب عملا
يعد انتهاكا للسلام او خرقا لاي معاهدة وانها عاقدة العزم على
مواصلة العمل للوصول الى تسوية وفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة
ونصوصه . وفي الوقت نفسه فإن الملاحة في القناة تجري بكل دقة
وكفاية رغما من أعمال التخريب التي عملت اليها الحكومتان الفرنسية
والبريطانية بالاشتراك مع شركة القناة السابقة والتي شملت
الامتناع عن دفع رسوم المرور للهيئة المصرية وسحب المرشدين
الاجانب .

وقال ان حكومتى بريطانيا وفرنسا تزعمان أن الحكومة المصرية
تعرض السلام الدولي للخطر والواقع ان الحكومتين تتحديان حق
مصر فيما يسمونه عملا فرديا في تأميم شركة قناة السويس وأن
تأميم شركة القناة وهو الاجراء الذي قامت به الحكومة المصرية هو
عمل يتفق مع حقوقها المعترف بها كدولة مستقلة ذات سيادة وقد
اعترفت الأمم المتحدة بأهمية حق التأميم وقرارها رقم ١٢٦٢٦ بتاريخ
٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ حيث قررت الجمعية العمومية حق
الشعوب في استخدام موارد ثروتها وذلك طبقا لسيادتها ومبادئ

ميثاق الأمم المتحدة . كما قررت الجمعية العمومية أن تمتنع جميع الدول عن الأعمال المباشرة التي تهدف إلى تعطيل أعمال السيادة لكل دولة وذلك طبقا لمصالحها العليا .

وأضاف أن الوضع القانوني للموقف يتلخص في أن شركة قناة السويس هي شركة مصرية تخضع للقانون المصري ومصر تمارس حقوقها في السيادة على أراضيها . وحكومة مصر قد منحت الشركة حق حفر القناة في الأراضي المصرية لمدة معينة . وأن مصر تمارس حقوقها المشروعة في السيادة على أراضيها عندما تقرر إنهاء العلاقة بين الحكومة المصرية وشركة القناة . وأن ذلك لم يكن إلا أمرا داخليا يخص مصر وحدها وبالتالي فلا محل لاتهام مصر بأنها بقرار التأميم قد عرضت للخطر السلام الدولي ، أو القول بأنها تخلت بنصوص معاهدة سنة ١٨٨٨ لأن هذه الادعاءات ليس لها أساس سليم من القانون .

أن ممثلي بريطانيا وفرنسا قالوا في مذكرتهما إلى مجلس الأمن في ١٢ سبتمبر أن مصر ترفض المفاوضات . والواقع أن ما ترفضه مصر ليس هو التفاوض ولكن املاء الشروط .

وأن مؤتمر لندن قد سبقته وصحبته استعراضات وتهديدات عسكرية لبريطانيا وفرنسا ضد مصر . وأن الحكومة المصرية لم يؤخذ رأيها - كما كان الواجب - على عقد المؤتمر وتحديد مكانه والنول التي تدعى اليه .

وأن الحكومة المصرية إمعانا منها في رغبتها في السلام قد درست جيدا مسألة اشتراكها في مؤتمر لندن ، ولكن لاستباب كثيرة لم يتحقق ذلك ومن بينها ذلك التهديد باستخدام القوة والاجراءات العسكرية التي استمر اتخاذها ضللا مصر من جانب بريطانيا وفرنسا والحو الذي دعيت فيه مصر لحضور مؤتمر لندن إنما كان انذارا

بهاثيا ، بل كان إهانة لمصر فلم تكن مدعوين لحضور مؤتمر بل كنا مطلوبين للمحاكمة .

لقد أشرنا بإفاضة إلى خطاب وزير خارجية مصر في مجلس الأمن حتى نستعرض جميع مراحل النزاع فنذ صدور قرار التأميم حتى وقت اجتماع مجلس الأمن وهذا يساعدنا على معرفة موقف مصر من النزاع ووجهة نظرها وموقف بريطانيا وفرنسا ووجهة نظرهما . وأبنا على حق وأبنا على باطل .

ربعد سماع خطاب مصر وانجلترا وفرنسا ثم روسيا التي أدت اقتراح مصر بتأليف هيئة للمفاوضة كما أيدت حقها في التأميم ومريكا التي بدأت مشروع تدويل القناة الذي وافقت عليه دول الحمانى عشر في مؤتمر لندن ورفضته مصر ، وقال مندوبها أن أساس الحجب هو إبعاد القذرة عن أن تصبح سلاحا سياسيا لدولة واحدة - بدأت الجلسات السرية لمجلس الأمن في ٩ أكتوبر . كما توالى الاجتماعات بين فوزى وسنوين لوبيد وبينو وهمرشولد وكانت المحادثات كلها سرية .

وفي فجر يوم ١٤ أكتوبر اجتمع مجلس الأمن وعرض سلوين لوبيد المشروع البريطاني الجديد بعد المحادثات الاستكشافية التي تمت ، وهو يتضمن ست مبادئ اتفق عليها ، وتصلح أساسا للمفاوضة وأن على مصر أن تقدم مشروعا اذا كانت مازالت مصرة على رفض اقتراح الثمانى عشر دولة . وقد صيغ المشروع على الوجه التالي :

«قرر المجلس أن كل تسوية لمشكلة قناة السويس يجب أن تنى بالاحتياجات الاتية :

١ - المرور عبر قناة السويس يجب أن يكون حرا ومفتوحا للجميع بدون تمييز صريح أو ضمني وهو ما يجب الاعتراف به يتواء من الناحية السياسية او الفنية .

٣ - يجب ان تحترم سيادة مصر .

٣ - يجب ان تكون ادارة القناة بمعزل عن سياسة اى دولة .

٤ - يتم الاتفاق على طريقة تحديد الدفع او الرسوم بواسطة اتفاق بين مصر والدول المنتفعة .

٥ - تحديد نسبة عادلة من الرسوم المتحصلة لتحسين القناة .

٦ - في حالة نشوب نزاع تتم تسوية الامور المعلقة بين شركة قناة السويس السابقة والحكومة المصرية عن طريق هيئة للتحكيم تحدد مهمتها واختصاصها تحديدا واضحا مع شروط مناسبة لدفع المبالغ التي يتبين استحقاقها .

ويرى المجلس ان مقترحات الدول الثماني عشر تقى بالمطالب التي سبق تحديدها وقد قصد بها ان تؤدي الى تسوية لمشكلة قناة السويس بالطرق السلمية ومما يتفق مع العدالة .

ويلاحظ المجلس ان الحكومة المصرية رغم ما اعلنته عن استعدادها في المباحثات الاستطلاعية لقبول مبدأ قيام تعاون بين السلطات المصرية وبين المنتفعين الا انها لم تقدم مقترحات محددة بما في الكفاية لمواجهة الاحتياجات التي سبق ذكرها .

ويدعو المجلس حكومات مصر وفرنسا والمملكة المتحدة لمواصلة تبادل وجهات النظر فيما بينها ، وفي هذا الصدد يدعو الحكومة المصرية لتقديم مقترحاتها سريعا عن ايجاد نظام يواجه المقتضيات الموضحة آنفا ، ويكفل الضمانات للدول المستخدمة بصورة ليست اقل اثرا من تلك التي تهدف اليها مقترحات الدول الثماني عشرة .

ويرى المجلس انه يرشما يتم ابرام اتفاقية تسوية نهائية لنظام قناة السويس على اساس المقتضيات الموضحة عالياه فان جميع

المنتفعين بقناة السويس على اساس المقتضيات الموضحة عالية فان جمعية المنتفعين بقناة السويس التي خول لها تحصيل رسوم عبور السفن التي يمتلكها المشتركون فيها والسلطات المصرية المختصة يجب ان تتعاونوا لضمان ادارة القناة بطريقة مرضية وان تكسبون القناة مفتوحة للعبور وذلك وفقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨ .

وعقب وزير خارجية مصر على مشروع القرار بان المبادئ الستة التي تم الاتفاق عليها بينه وبين وزير خارجية بريطانيا وفرنسا فان لمجلس الامن ان يعلن موافقته عليها . اما الجزء الثاني من المشروع فطلب رفضه ، وقال ان الحكومة المصرية تقترح حل الازمة اقامة وسيلة للتعاون بين مستخدمي القناة والادارة المصرية للقناة مع الاعتراف بسيادة مصر ومصالح المستخدمين واقامة نظام عادل للرسوم بالاتفاق مع مستخدمي القناة على ان تخصص نسبة معقولة من اليراد لتحسين القناة .

وفي صباح يوم ١٤ اكتوبر اقترح مجلس الامن على جزئي مشروع القرار البريطاني الفرنسي ووافق بالاجماع على الجزء الاول منه الذي يتضمن المبادئ الستة التي تم الاتفاق عليها بين وزراء خارجية الدول الثلاث باعتبار هذه المبادئ كقيلة بتسوية مشكلة قناة السويس .

ورفض المجلس الجزء الثاني من المشروع على اثر استخدام روسيا بحق الفيتو وامتناع يوغوسلافيا عن التصويت . رفعت الجلسة بعد ان تقرر تأجيل مجلس الامن الى اجل غير مسمى .

وكانت الدوائر الدبلوماسية متفائلة فقد صرح دالاس ان الفيتو الروسي لن يكون له اى اثر ضار على موقف الغرب ، وان المباحثات ستستمر تماما كما لو لم يكن هناك فيتو .

وقد ابدت انجلترا ارتياحها لان تسعة من المندوبين الاحد عشر

في مجلس الامن وافقوا على المشروع البريطاني الفرنسي . كما صرح
بيتو وزير خارجية فرنسا بان تسع دول من احدى عشرة دولة اعتبرت
مقترحات الدول الثماني عشرة صالحة ، واعترفت بان الجمعية
المنتفعة بالقناة دور يمكن ان يصبح بالغ الاهمية .

وقال شيبيلوف وزير خارجية روسيا انه يعتقد انه امكن احراز
بعض التقدم وان المجلس قام بعمل هام وايجابي وتمنى ان تنجح
المفاوضات المقبلة ، وان تشطب مشكلة القناة من جدول اعمال
مجلس الامن ومن اذهان العالم .

واعتبر داج همرشولد السكرتير العام للامم المتحدة ان القرار
الذي اصطلحه المجلس اوجد نقطة بداية قيمة في طريق الوصول الى
حل عادل وسلمي لمشكلة القناة . وقال انه سيعمل على تشجيع الاتصالات
بين حكومات مصر وفرنسا وبريطانيا للوصول الى حل .

والواقع ان المعنى الحقيقي للمبادئ الستة التي انتهت اليها
مناقشات مجلس الامن هو ان مصر حققت كل ما ارادت . وهذا
واضح مما يأتي :

١ - تصريحات مصر الموجهة الى جميع الدول بشأن احترام معاهدة
سنة ١٨٨٨ الخاصة بضمان حرية الملاحة في قناة السويس .
٢ - مذكرة مصر بالرد على الدعوى الموجهة اليها لحضور مؤتمر لندن
الاول .

٣ - رد مصر على لجنة منريز .

٤ - مذكرة مصر التي بعثتها الى جميع الدول بعد سفر لجنة منريز .

٥ - مذكرة مصر الى مجلس الامن بعد ان اخطرت بريطانيا وفرنسا
بالموقف الناشئ عن تأميم قناة السويس .

فانه يبين بوضوح وجلاء من مراجعة هذه الوثائق جميعها ان
مصر كانت تنادي بالمبادئ الستة منذ اُمدت شركة قناة السويس ،
وانها في مباحثات وزير خارجية مصر مع وزيرى خارجية بريطانيا
وفرنسا قد حصل على موافقتها على هذه المبادئ لتكون أساسا
للمفاوضة . واقد تضمن مشروع القرار هذه المبادئ ووافق عليها
مجلس الامن بالاجماع فكان ذلك نصرا عظيما لوجهة النظر المصرية
وكان المفهوم ان قرار مجلس الامن قد فتح باب المفاوضات على
أسس قبلها الطرفين المتنازعين وانه بات مقرر انهاء النزاع بالطرق
السلمية ولكن الغريب ان انتونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا صرح
في ١٥ اكتوبر بان بريطانيا لم تستبعد استخدام القوة . فاحتجت
مصر لدى مجلس الامن على تصريحات ايدن باعتبار انها تعرقل
المفاوضات لحل أزمة قناة السويس .

كما انه بدت نغمة جديدة لا تتفق مع ما انتهى اليه مجلس
الامن من رفض الجزء الثاني من المشروع الفرنسي البريطاني ذلك
انه صدر بلاغ رسمي بعد اجتماع ايدن وموليه ووزيرى خارجيتهما
في ١٧ اكتوبر جاء فيه ان المجتمعين بحثوا الموقف الناشئ عن
الاقتراع الاخير في مجلس الامن على مشروع القرار الفرنسي
والبريطاني وقرروا التمسك بالمطالب الواردة في الجزء الاول من
القرار الذي وافق عليه المجلس بالاجماع . اما فيما يختص بتنفيذ
هذه المطالب فقد قرروا التمسك ايضا بالجزء الثاني من مشروع
القرار الذي نال تسعة أصوات ولكنه عورض بالفيديو من روسيا .

ووفقا للقرار فان مقترحات الدول الثماني عشرة التي تتضمن
الادارة الدولية للقناة يجب ان تكون امياس التسوية الا اذا قدمت
الحكومة المصرية مقترحات اخرى لنظام يواجه المطالب ، ويكفل للدول
المنتفعة بالقناة ضمانات لا تقل في اثرها عن الواردة في مقترحات
الدل الـ ١٨

وان الحكومتين على استعداد لان تبجنا معا اية مقترحات من هذا النوع كما تبادل الوزراء وجهات النظر بصعفة عامة بشأن مشاكل الشرق الاوسط الاخرى . وقرروا ابقاء الاتصال المستمر بينهما حول هذه المسائل بروح الصداقة الفرنسية البريطانية الوثيقة .

فيم اذن كان عرض النزاع على مجلس الامن ، واصدار المجلس لقراره بالموافقة على الجزء الاول من المشروع المتضمن المبادئ الستة ورفضه الجزء الثاني الذي تضمن مقترحات الدول الثماني عشرة بشأن الادارة الدولية للقناة وجمعية المنتفعين بالقناة .

لقد اصبحت العلاقات بين طرفي النزاع بنكسة ، واصبح وقوع العدوان المسلح وشيكاً بعد ان عادت نغمة التهديد باستخدام القوة في الظهور وبعد ان قطع السبيل على اجراء المفاوضات بحرية على اساس المبادئ الستة التي وافق عليها مجلس الامن . هذا في الوقت الذي اعلن فيه في مصر ان المفاوضات ستبدأ في خلال الاسابيع الذي يبدأ في ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٦

(١٦)

هجوم القوات الاسرائيلية

كانت مصر تنتظر بدء المفاوضات بشأن أزمة القناة على اساس المبادئ الستة التي وافق عليها مجلس الامن بالاجماع . واعلنت مصر بلسان وزير خارجيتها انها مستعدة لبذل ما في وسعها للوصول الى اتفاق يحترم حقوق مصر وحقوق الدول الاخرى .

وقد صرح داج همرشولد سكرتير عام الامم المتحدة بأنه اذا لم يسو النزاع القائم حول قناة السويس بالمفاوضات فإنه ينبغي اعادته الى الامم المتحدة وذلك بالتطبيق لنصوص ميثاق الامم المتحدة .

لقد اصبح الطريق مرسوما ، فالمباحثات ستتّم ابتداء من ٢٩ اكتوبر على اساس المبادئ الستة واذا لم يسو النزاع عن طريق المفاوضات فلا مناص من الرجوع الى هيئة الامم المتحدة . . وكان المفهوم ان طريق السلام وانهاء الازمة طريق ممهد .

ولكن الغريب انه في ٢٤ اكتوبر صرح ديكسون مندوب بريطانيا الدائم في الامم المتحدة بأن الموقف بشأن قناة السويس لا يزال خطيراً . وان بريطانيا وفرنسا على استعداد لبحث اية مقترحات يكون لها اثر في الاحتفاظ بالقناة كمن مائى عالمي وكفالة حقوق جميع الدول بما فيها مصر . و اضاف ان بريطانيا لا تقبل وضع القناة تحت اشراف دولة واحدة وان الكلمة الآن لمصر وعليها ان تقدم مقترحاتها .

هل القافلة تسير الى الامام ام انها تعود الى الوراء ؟؟ هل تعود

بريطانيا الى مشروع تدويل القناة الذي رفضته مصر ولم يوافق عليه مجلس الامن .

وفي الساعة الحادية عشر من مساء ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٦ هاجمت قوات الجيش الاسرائيلي الاراضي المصرية في منطقة الكونتلا جنوب صحراء سيناء داخل الحدود المصرية .

واذاعت اسرائيل بلاغا بأن القوات الاسرائيلية هاجمت الكونتلا ومنطقة رأس الناب ، وإن القوات الاسرائيلية احتلت موقعا على مقربة من ملتقى الطرق صوب قناة السويس . وقال البلاغ الاسرائيلي ان هذا الهجوم كان ضروريا بسبب الهجمات المصرية على المدنيين وعلى المواصلات البحرية والبرية الاسرائيلية لانزال الدمار بها وسلب اهاليها امكانيات الوجود السلمي .

ولقد اصدرت الحكومة المصرية بيانا رسميا جاء فيه ان اسرائيل قامت بعمليات عسكرية داخل الحدود المصرية . منتهكة بذلك القوانين الدولية وميثاق هيئة الامم المتحدة واتفاقية الهدنة ، وإن هذا العمل من جانب اسرائيل يعتبر عملا عدوانيا ضد مصر وصلاحة اراضيها وأمنها . وبناء على ذلك فإن الحكومة المصرية تحتفظ بنفسها بحق اتخاذ جميع الاجراءات التي يخولها لها ميثاق الامم المتحدة ومن بينها الدفاع عن النفس .

وقد قامت اسرائيل بهذه العمليات رغم ما اعلنته على لسان المسؤولين فيها من أنها لن تقوم بأى عمل عدواني ، وإن تعبثها لقواتها ما هو الا لغرض وقاية حدودها . وانه رغم التصريحات التي أفضى بها رئيس وزراء اسرائيل والتي جاءت ايضا على لسان سفير اسرائيل في واشنطن في ٢٨ اكتوبر من ان اسرائيل تعهدت بانها لن تكون البادئة بالعدوان ، فقد ثبت كذب هؤلاء المسؤولين ودل على أن غرضهم كما هو ظاهر الا ان هو تضليل الراى العام

العالمى فى حين كانت النية مبيتة لديهم على القيام بهجوم غادر على مصر . وإن هذه العمليات التي قامت بها اسرائيل فى ٢٩ اكتوبر ما هى الا جزء من سلسلة الاعتداءات التي قامت بها اسرائيل فى خلال السنة الماضية ضد الحدود المصرية والعربية . والغرض منها خلق حالة من التوتر المستمر ، وتهديد السلام فى الشرق الأوسط وذلك رغم ادانتها مرارا أمام المنظمات الدولية .

وفى نطاق الدول العربية استعدت جيوش العرب على حدود اسرائيل واعلنت حالة الطوارئ فى جميع الجيوش العربية لمواجهة الموقف بعد الاعتداء الاسرائيل على الحدود المصرية . وأعرب المسؤولون فى الدول العربية عن وضع امكانياتهم تحت تصرف مصر تنفيذا للاتفاقيات العسكرية ضد اسرائيل . وظلت الاتصالات مستمرة بين الحكومات العربية لاتخاذ موقف موحد .

ولم تستطع اسرائيل من يوم ٢٩ اكتوبر عندما عبرت قواتها الحدود المصرية حتى يوم ٣١ اكتوبر ان تحقق أى نجاح أمام القوات المصرية ، غير انه لم يلبث ان بدت مظاهر تدل على ان هناك مؤامرة تدبر ضد مصر وإن هناك دولا اخرى تشترك فى هذا العدوان المسلح .

ان المؤامرة بدت دلائلها من شهرين قبل العدوان عندما اعلن بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل فى ٢٣ سبتمبر ان اسرائيل عثرت على حليف جديد قوى وكان يعنى فرنسا ، وقامت فرنسا سرا بشحن ٣٠ مقاتلة نفائة من طراز ميسير الى اسرائيل زيادة عما شحنته من قبل .

وكانت فرنسا تريد القضاء على عبدالناصر بعد ان امم القناة بايام قلائل فبعث جى موليه وزير دفاعه الى لندن ليتفاوض فى سبيل اعداد خطة عسكرية مشتركة لاعادة احتلال القناة . وبينما كان

الدبلوماسيون يشتركون في مؤتمرات لندن ويوجهون النداءات الى الامم المتحدة كانت القوات البريطانية والفرنسية تتجمع في قبرص . وطلبت الدبابات بلون الرمل الاصفر ، وطبعت العملة اللازمة لقوات الاحتلال ووضعت الخطط للاستيلاء على طائرات النقل المدنية كان الهدف هو العدوان على مصر ولم يكن في الخطط التي وضعت في هذه المرحلة اي دور لاسرائيل .

وفي ١٦ اكتوبر طار ايدن وسلوين لويدي الى باريس للاجتماع بموليه وكريستيان بينو اجتماعا سريا دام خمس ساعات ، ويبدو انه في هذا الاجتماع تم وضع الخطة للاعتداء على مصر . وقد اخفى سلوين لويدي خطة العدوان عن الولايات المتحدة . ولعبت فرنسا في المؤامرة دور المحرض بينما قامت بريطانيا بدور الشريك واستخدمت اسرائيل كوسيلة للتنفيذ .

هنا من ناحية ومن ناحية اخرى كانت بريطانيا ترسل لاسرائيل الطائرات النفاثة وتملأها بجميع الاسلحة الاخرى التي تحتاجها حتى تكون خصما قويا امام الدول العربية .

وفي ٢٦ اكتوبر سافر الكونت دي شانيل سفير فرنسا بالقاهرة الى باريس تنفيذاً لاستدعاء حكومته له . وكان سفره لمدة غير محددة .

وعندما هاجمت قوات اسرائيل الاراضي المصرية اشترك في الهجوم الذي قامت به القوات الاسرائيلية في شبه جزيرة سيناء عدد ضخم من الطائرات الفرنسية يقودها طيارون فرنسيون بملابسهم العسكرية وذلك قبل تقديم الانذار البريطاني الفرنسي لمصر . وقد شهد بذلك مندوب جريدة المانشستر جارديان في تل ابيب .

وقد ثبت كذلك ان دبابات الجيش الفرنسي شحنت الى حيفا

حيث تم طلاؤها بعلامات واشارات جيش اسرائيل ، وان طائرات فرنسا كانت في مطارات تل ابيب قبل بدء العدوان . وان الاعتداء على مصر دبر قبل تأميم قناة السويس نظراً لان مصر خطر على النفوذ البريطاني الفرنسي في الشرق الاوسط . وكان تأميم قناة السويس عاملاً في الاسراع بالهجوم الذي اشتركت فيه قوات فرنسا وبريطانيا البرية والجوية . وهذا ما أثبتته وكالة الاسوشيتدبريس الامريكية قد اعترفت وزارة الطيران الفرنسية بان طيارها كانوا داخل اسرائيل أثناء العدوان على سيناء . وقد كشف موسى ديان رئيس اركان القوات الاسرائيلية عن المؤامرة البريطانية الفرنسية الاسرائيلية للهجوم على مصر . وقال ان اسرائيل قامت بمجازفة محسوب حسابها بسبب تلقيها معونة بريطانية فرنسية في هجومها على مصر . واصناف انه كان يعرف ان هناك قوات بريطانية وفرنسية في قبرص ، وان بريطانيا وفرنسا كانتا تصدران بيانات عن نيتهما .

هذا وقد تعرضت مصر لعدوان غادر من بريطانيا وفرنسا في الوقت الذي كانت تلاحق فيه عن نفسها ضد العدوان الاسرائيلي اذ قامت الطائرات البريطانية والفرنسية يوم ٣١ اكتوبر بالقاء لقنابل على المدن المصرية : القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس والاسماعيلية ، كما هاجمت المطارات المصرية المدنية والعسكرية وهكذا انكشفت المؤامرة المثلثة ضد مصر لغرض اخضاع الشعب المصري والانتقاص من سيادته وحقوقه المشروعة .

وقد بدأت وحدات الاسطول البريطاني والفرنسي في التحرك الى شرق البحر الابيض المتوسط . وأعلن ايدن وموليه هذه القرارات في ٣٠ اكتوبر وقال ايدن ان الغرض من الهجوم هو فصل القوات المحاربة وضمان حرية الملاحة بالقناة .

ولكن في الواقع كان هذا غرضاً ظاهرياً فقط ، وسبباً للعدوان غير حقيقي أما السبب الحقيقي فقد كشف عنه أيدن بعد ذلك في خطاب القاء في اجتماع شباب حزب المحافظين اذ صرح بأن الامر لم يكن موضوع قناة السويس ولا مجرد نزاع بين مصر واسرائيل بل ان الخطر الذي كان يهدد مصالحهم هو نمو قوة مصر العسكرية وتطورها . بزعامة جمال عبد الناصر . وأن الغرض الاساسي للحملة هو ضرب قوة مصر ونزع سلاح العرب ووضعهم تحت رحمة الاستعمار الانجليزي والاستعمار الفرنسي .

وليسست سياسة اضعاف مصر بنت اليوم ولكنها سياسة مرسومة من عشرات السنين رأيناها في كل المفاوضات السياسية التي جرت بين مصر وبريطانيا منذ عام ١٩٢٠ وقد فرض علينا الانجليز البعثة العسكرية البريطانية عام ١٩٣٦ مع المعاهدة . وكان كل هم البعثة هو قص اجنحة جيش مصر وتزويده بالاسلحة القديمة التي لم تعد تستعملها الجيوش الحديثة . ورأيناها لما فرضت الحكومة البريطانية حظر الاسلحة علينا وتركنا اسرائيل تستورد أحدث الاسلحة وأحدث الطائرات .

ورأيناها على مر السنين وانجلترا تضع العقبات في طريق بناء مصانع الاسلحة في بلادنا .

ان أيدن لم يرسل الاساطيل لبلادنا ليستعيد القناة . لقد أرسلها ليحطم قوة مصر وقوة العرب . ان سياستهم دائما اضعاف العرب عسكريا حتى يعجزوا عن رفع رؤوسهم والتحرر من التدخل الاجنبي والسيادة الاجنبية .

وكان قرار تأميم القناة ورغبة بريطانيا في تدويل القناة هي الفرصة التي استغلتها بريطانيا وفرنسا لحبك خيوط المؤامرة . فان هجوم اسرائيل على مصر جزء من المؤامرة الغربية لتدويل القناة .

وان الغرض المقصود من اتحاد الجيش الاسرائيلي ناحية القناة هو اضطراب حركة الملاحة في القناة ومن ثم تتهم الحكومة المصرية بعجزها عن ادارة هذا المرفق ، وبهذه الطريقة تكون الدول الغربية قد سعت الى خلق ذريعة لارسال جنودها الى منطقة القناة .

وكان هناك استباب ظاهري غير حقيقية تتذرع بها بريطانيا لتبرير عدوانها على مصر فقد صرح أيدن بأنه لولا التدخل المسلح لبريطانيا لوقعت حوادث خطيرة في الشرق الاوسط . وهو بذلك التصريح يحاول أن يخفي نتائج عدوانه بعد أن استنكرته شعوب الارض .

ولعل من الاسباب الظاهرية التي تذرعت بها بريطانيا ما خشيته من ازدياد النفوذ الشيوعي في مصر لمجرد ان مصر اشترت اسلحة من الدول الشرقية عندما رفضت بريطانيا أن تبيعنا الاسلحة التي نحتاج اليها تمشياً مع سياسة اضعافنا . فلم يكن هناك نفوذ شيوعي في مصر ولم تكن لنسمح لاية دولة كانت ان تسيطر في ارضنا لاننا نسعى الى تدعيم استقلالنا وليس الى استبدال نفوذ دولة بأخرى . وليس صحيحاً ما صرح به أيدن من انه كانت هناك مؤامرة شيوعية هي التي جعلت بريطانيا تشن هجومها على مصر . وقد تحديناهم أن يثبتوا صحة هذه المؤامرة فلم يستطيعوا لان هذا الكلام مخترق ولا يستند الى دليل .

والواقع ان بريطانيا أحست ان سلطانها في الشرق بدأ يتقلص وأن الشرق أصبح قوة يحسب لها حساب . فلقد فاز الوطنيون بأغلبية ساحقة في انتخابات الاردن . وانتخب النواب الذين أعلنوا معارضتهم لحلف بغداد وأعلنوا أن دخول القوات العراقية الاردن يعتبر ضمناً لبلادهم للحلف . وطالبت أغلبية أعضاء البرلمان الجديد بالغاء المعاهدة البريطانية الاردنية والحصول على المعونة من الدول العربية .

وكان رأى مصر أن تدخل المعركة اذا حدث أى غزو للاردن، وان الغرض من اعتداءات اسرائيل عليها فى شهر اكتوبر سنة ١٩٥٦ - الايهام بأن مصر غير قادرة على نجدة الاردن ، وانه لذلك يجب ألا نعيش فى عزلة عن العرب لاننا اذا عزلنا فسنهزم كل على حدة . فرأت بريطانيا انه من المناسب استغلال أزمة القناة لضرب قوة مصر بوصفها زعيمة الدول العربية .

وقد أثار حفيظة فرنسا انه عندما دبرت الحكومة الفرنسية موضوع خطف الزعماء الجزائريين الخمسة مع قائد الطائرة التى كان معروفاً انها تقل المجاهدين الى تونس لاجراء مفاوضات بشأن الجزائر وتم نقل الزعماء الى مطار حربى بالجزائر حيث استقبلهم رجال الجيش الفرنسى المسلح ووضعوا القيود فى ايديهم - بدأت ثورة عنيفة فى تونس ومراكش والجزائر احتجاجاً على خطف فرنسا لزعماء الجزائر وقامت الاضطرابات والمظاهرات فى كل مكان .

وأعلن الاضراب العام فى جميع الدول العربية من الخليج الفارسى الى المحيط الاطلسى ليعلموا عن سخطهم لسياسة فرنسا الاستعمارية وتأكيدهم الكفاح حتى يفرج عن زعماء الجزائريين . واستنكرت مصر الاجراء التعسفى الذى قامت به السلطات الفرنسية ضد الزعماء الجزائريين .

ولقد شكت فرنسا مصر لمجلس الامن متهمة ايها بأنها تمد المجاهدين الجزائريين بالاسلحة . وقال موليه رئيس وزراء فرنسا ان مصر مسئولة مسئولية مباشرة عن حادث السفينة أبوس التى كانت تحمل اسلحة لثوار الجزائر .

وكانت أزمة القناة فرصة سانحة لتضرب فرنسا ضربتها وتكسر شوكة مصر وتحطم قوتها وقوة العرب .

وقد ظهرت فى تلك الاثناء ايضاً قوة العرب وتضامنهم فى

صور اتفاق عسكري بين مصر وسوريا والاردن . وتم بمقتضاه توحيد القيادة بين الدول الثلاث ويتولاها اللواء عبد الحكيم عامر فى حالة أى اعتداء . وقد تسلم قائد الجيش الاردنى اللواء أبو نوار أسلحة ومعدات من مصر وسوريا ومعونة مالية من المملكة السعودية . وأصبح يمتلك بفضل هذه المساعدات أسلحة تكفى لصد أى عدوان اسرائيلى .

كما انه غداة التأميم أعلن الرئيس عبد الناصر أن سوريا قررت أن تتحد مع مصر اتحاداً حراً سليماً لتدعيم مبادئ العزة والكرامة ولترسى مبادئ القومية العربية والوحدة العربية .

وكذلك صرح الرئيس شكرى القوتلى فى ٦ اكتوبر ان الاتحاد بين سوريا ومصر أمر مفروغ منه وسيتم فى وقت قريب جداً . وقال ان الاتحاد العربى سائر فى طريقه .

وهكذا كان الغرض من العدوان القضاء على القومية العربية والقضاء على مبادئ الوحدة والتضامن العربى . وكان الاستعمار يريد القضاء على المثل وعلى المبادئ فى مصر وفى سوريا حتى يستطيع ان يطمئن الى أن القومية العربية قد تبددت وتفككت وان أعوان الاستعمار من العملاء سيعملون معهم على أن يحققوا هذا الهدف . لذلك طلبت مصر من القوات السورية فى أول أيام المعركة الا تشترك القوات السورية فى المعركة حتى تكون على استعداد لتدافع عن القومية العربية فى قلبها ، ذلك ان لاستعمار كان يبيت لنا أمراً ، ويريد أن ينشر ميدان المعركة حتى يصفى العناصر الوطنية وحتى يقيم من عملائه فى سوريا ركيزة ليضعها ضمن مناطق النفوذ وبذلك يهدد الاوضاع الوطنية والاوضاع القومية ويضع هذه المنطقة كلها داخل مناطق النفوذ .

ولقد أوضحنا فيما تقدم أن هجوم القوات الاسرائيلية كان يخفى

وراء مؤامرة بين بريطانيا وفرنسا واسرائيل . وان الدول الثلاث كان من مصلحتها كسر شوكة مصر وتحطيم قوتها والقضاء على القومية العربية والوحدة العربية . وان مؤامرة العدوان الثلاثي قامت فيها فرنسا بلور المحرض بينما قامت بريطانيا بلور الشريك واستخدمت اسرائيل كمطية للتنفيذ . وكشفنا عن الاستبواب والدوافع التي دعت كلا من بريطانيا وفرنسا للاقدام على العدوان المسلح على ارض الوطن تحت ستار فصل القوات المحاربة وضمان حرية الملاحة في القناة .

وحين قامت اسرائيل بهجومها المفاجيء استطاعت مصر ان تسيطر على ارض المعركة واستطاع سلاحنا الجوي السيطرة على سماء المعركة وحتى ٣١ من اكتوبر كانت قواتنا البحرية والجوية متفوقة تفوقا ساحقا وكانت خسائر اسرائيل ١٨ طائرة وخسائرنا طائرتين .

« ١٧ »

الانذار البريطاني الفرنسي

في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ٣٠ اكتوبر وجهت بريطانيا باسمها واسم فرنسا الى الحكومة المصرية انذارا بالاتي :

(١) ايقاف جميع الاعمال الشبيهة بالحربية في البر والبحر والجو .

(٢) سحب جميع القوات العسكرية الى مسافة ١٠ اميال من قناة السويس .

(٣) ان تقبل مصر احتلال الاراضي المصرية بواسطة القوات البريطانية والفرنسية للمواقع الرئيسية في بورسعيد والاحمديلية والسويس .

وأعطيت الحكومة المصرية مهلة ١٢ ساعة للرد على هذا الانذار وتنتهى المهلة في الساعة السادسة والنصف من صباح الاربعاء ٣١ اكتوبر بتوقيت القاهرة . وتضمن الانذار انه اذا لم تتسلم بريطانيا وفرنسا الاجابة في الوقت المحدد فانهما تتدخلان بالقدر الذي تريانه ضروريا لضمان اجابة مطالبهما .

وقد تسلم نص الانذار البريطاني الاستاذ سامي أبو الفتوح سفير مصر بلندن في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ٣٠ اكتوبر بتوقيت القاهرة . واطربت السفارة البريطانية في القاهرة بهذا الاجراء .

كما سلم مسيو دنوجيه القائم باعمال فرنسا السيد/حسين

عزيز وكيل وزارة الخارجية في مقابلة عاجلة تمت الساعة الخامسة مساء ٣٠ أكتوبر اذار الحكومة الفرنسية .

وطلبت السفارة البريطانية في القاهرة الى رعاياها ورجال السفارة وزوجاتهم الرحيل عن القاهرة . وقد غادرت القاهرة زوجة السفير وزوجات رجال السفارة واطفالهم وموظفات السفارة في صباح صباح يوم ٣٠ أكتوبر .

ولقد وجه الينا الانذار في وقت كانت الملاحه فيه مستمرة ولم تهدد اطلاقا وفي الوقت ذاته كانت القوات المصرية تحتشد لمقاومة القوات الاسرائيلية المعتدية .

ووافقت اسرائيل على الانذار الذي وجه اليها ايضا لان من مصلحتها أن تكون القوات المصرية بعيدة عشرة أميال من القناة . ووافقت على ايقاف القتال لانها هي المعتدية ، وكانت قواتنا منتصرة وترغمها على الارتداد .

أما في مصر فقد امتدعى الرئيس جمال عبدالناصر في الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم ٣٠ أكتوبر السفير البريطاني ونبهه الى أن الانذار الذي وجهته بريطانيا باسمها واسم فرنسا الى الحكومة المصرية لا يمكن قبوله بحال ، وانه اعتداء على حقوق مصر وكرامتها وامتهان صارخ لميثاق الأمم المتحدة . ففي الوقت الذي تدافع فيه مصر عن نفسها داخل أراضيها ضد الاعتداء الاسرائيلي تتخفز بريطانيا على المعتدى عليه . وأنذر الرئيس بأن مصر لا يسعها ازاء أى عدوان عليها الا أن تدافع عن حقها وكرامتها .

واحتندعى السيد الرئيس القائم بأعمال السفارة الفرنسية وأبلغه رفض مصر للانذار .

واستدعى السيد الرئيس القائم بأعمال السفارة الفرنسية

الروسي وسفير يوغوسلافيا والقائم بأعمال السفارة الهندية وسفير أندونيسيا وأحاطهم سيادته علما بالموقف وحملهم برسائل الى ايزنهاور وبولجاني وتيتو ونهرو وسوكرانو .

وقررت مصر ألا توقف القتال مادامت القوات الاسرائيلية في أراضيها لانها في حالة دفاع شرعى عن أراضيها التي اعتدت عليها اسرائيل .

وفي نفس الوقت وبعد انتهاء المهلة المحددة في الانذار قررت بريطانيا وفرنسا الهجوم على مصر بل أكثر من هذا ، فقد صرح ايدن بأن القوات البريطانية والفرنسية ستتجه الى منطقة قناة السويس حتى اذا قبلت مصر واسرائيل الانذار النهائي الذي وجه اليهما بوقف القتال قبل الساعة السادسة والنصف من صباح الاربعاء ٣١ أكتوبر .

ولقد كان الانذار البريطاني الفرنسي مفاجئة لامريكا ، وطلب ايزنهاور من ايدن وموليه سحب الانذار الموجه الى مصر بانزال قوات بريطانية فرنسية في قناة السويس كما طلب منهما تسوية أزمة الشرق الاوسط بالوسائل السلمية بدلا من القوة المسلحة . ولكن ايدن وموليه لم يستجيبا لطلب أمريكا .

وأعلن ايدن في مجلس العموم البريطاني في ٣١ أكتوبر أنه يجب على بريطانيا أن تحمي مصالحها الحيوية في الشرق الاوسط سواء بموافقة أمريكا المبدئية أو بدونها .

هذا في الوقت الذي استنكر فيه العالم كله العدوان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر . فاستنكرت تشيكوسلوفاكيا العدوان على مصر واعتبرته انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة واخلالا بالالتزامات الدولية التي ارتضتها اسرائيل بمقتضى اتفاق الهدنة . واعلنت

حكومة الهند أن الانذار البريطاني الفرنسي على مصر يعتبر خرقا صريحا لميثاق الأمم المتحدة . كما أعلنت الصين الشعبية أن هذا الاجراء المتهور سيلقى مقاومة قوية ليس من الدول العربية فحسب بل ومن كل الشعوب المحبة للسلام في المناطق الآسيوية والافريقية وسائر أنحاء العالم . واحتجت حكومتها على الاعتداء الصارخ على مصر لان فيه استفزازا صارخا لشعوب الدول الآسيوية والافريقية وتهديدا خطيرا للسلام العالمي . وأيدت مصر في كفاحها .

بل ان الحرية لم تعد انصارا لها حتى في بريطانيا ذاتها من أنصار الحرية ومحبي السلام . فقد هاجم نواب حزب العمال ايدن هجوما عنيفا في مجلس العموم بسبب الاعتداء الغادر على مصر وطالبوه بالاستقالة من الوزارة . وقال جيتسكل زعيم حزب العمال أن الشعب البريطاني صدم وأحس بالعار لان الطائرات البريطانية تضرب مصر بالقنابل لادفاعا عن نفسها ولكن تحديا لميثاق الأمم المتحدة . وناشد جيتسكل نواب المحافظين العدول عن تأييد ايدن في موقفه للتخلص منه وتأييد حكومة جديدة . وعقب لورد أثلي الرئيس السابق لحزب العمال البريطاني بأنه يتعين أن يوضع حد لهذا الجنون قبل كل شيء . ووصف العدوان البريطاني الفرنسي على مصر بأنه أمر سيء يدل على الغباء .

وقد استقال وزير الدولة البريطاني انتوني ناتنج من منصبه احتجاجا على هجوم القوات البريطانية على مصر . كما استقال مستشار ايدن من منصبه .

وقام طلبة ستة جامعات بريطانية بمظاهرات احتجاجا على سياسة بريطانيا في الشرق الاوسط .

وحاول رئيس وزراء بريطانيا في بيانه الذي ألقاه في مجلس العموم ظهر يوم ٣ نوفمبر أن يتنصل من تبعات الاعمال العدوانية

الوحشية التي تقوم بها القوات المسلحة البريطانية الفرنسية ضد الشعب المصري . وحاول أن يبرر العدوان البريطاني الفرنسي على مصر برغبة كل من بريطانيا وفرنسا في ايقاف الحرب الدائرة بين كل من مصر واسرائيل بصفة نهائية .

ولكنه من الواضح أن الحرب القائمة وقتذاك لم تكن بين مصر واسرائيل وانما بين مصر من جهة وبين كل من بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى .

وقد أذاعت الحكومة المصرية في ٣ نوفمبر بيانا رسميا جاء فيه ان الحرب بيننا وبين بريطانيا وفرنسا اللتين تهاجم قواتهما المسلحة المدنيين المصريين في مدنها وقراهم فتهدم المساكن والمستشفيات والمعابد ، وتذهب أرواح الشيوخ والاطفال والنساء بلا تمييز ولا رحمة وبصورة تشتمل منها النفوس المتمدنة - هذه الحرب تدور بيننا وبين فرنسا وبريطانيا وليس بيننا وبين اسرائيل . والرأي العام العالمي يدرك حقيقة الموقف تمام الإدراك .

وصرح ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الامريكى ايزنهاور بأن معارضة امريكا للاجراء العسكري البريطاني الفرنسي ضد مصر كانت اعلانا لاستقلال أمريكا عن التقاليد الاستعمارية لهاتين الدولتين بعد أن تجلت في سياستهما نحو افريقيا وآسيا . وقال انه استخدام القوة خطأ اذا التجأ اليها أعداؤنا وهو خطأ أيضا اذا التجأ اليه اصدقاؤنا .

ووافق المؤتمر الاشتراكي الدولي على مشروع القرار باستنكار العدوان على مصر . قدم مشروع القرار هيو جيتسكل زعيم حزب العمال البريطاني . وقد انسحب الوفد الفرنسي من المؤتمر معلنا احتجاجه على المشروع . وكان المشروع يتضمن اتهمام الحكومة البريطانية وحكومة جى موليه رئيس وزراء فرنسا الاشتراكي

بالاعتداء على ميثاق الأمم المتحدة وتحدى القرارات التي وافقت عليها
أغلبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ووصف شبيولوف وزير خارجية روسيا ما أقدمت عليه بريطانيا
وفرنسا من القاء القنابل على مصر بأنه عمل من أعمال العصابات
وطالب بريطانيا وفرنسا بوقف عدوانهما على مصر وإعطاء الأمم
المتحدة السلطة في الإشراف على السلم في الشرق الأوسط .

كما احتجت الحكومة السوفيتية لدى بريطانيا وفرنسا على
حصار السواحل المصرية وبعض موانئ البحر الأبيض الأخرى .
وقالت روسيا أن هذا العمل يعد خرقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨ نظرا
لإعلان الدولتين أن بعض مناطق البحرين الأبيض والأحمر ممنوعة
وجاء في الاحتجاج أن هذه الأعمال العدوانية تثير الشعوب المحبة
للسلام في جميع الدول ، وأن الحصار البحري أدى إلى استحالة
استخدام قناة السويس مما يعد انتهاكا صريحا لاتفاقية سنة ١٨٨٨
وحملت مسئولية النتائج المحتملة لهذه الأعمال للحكومتين البريطانية
والفرنسية . ووصفت الحكومة السوفيتية العمليات التي تقوم بها
إسرائيل وفرنسا وبريطانيا في الشرق الأوسط بأنها عمليات
عدوانية وتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة .

لقد وجهت الحكومة المصرية نداء باسم شعب مصر إلى جميع
دول العالم جاء فيه أن شعب مصر يخوض معركة الجلاء والشرف .
وهو لا يقاتل من أجل نفسه وبلده فقط بل هو يقاتل من أجل العالم
المتحضر كله . وما دام العدوان على مصر مستمرا في أقاليمها متحديا
لقرارات الأمم المتحدة فإن مصر ستستمر في القتال بكل عزم وإصرار
وبكل ذرة في كيانها ضد قوى الشر وفي تنبيل حياة كريمة تستحق
أن يعيشها الإنسان . وناشدت مصر العون من المتطوعين والأسلحة

وعبر ذلك من كل أولئك الذين مازالوا يحترقون في جميع أنحاء العالم
كرامة الإنسان حكم القانون في العلاقات الدولية .

وشعرنا على الفور أننا لسنا وحدنا ، وأن الدنيا كلها معنا .
الذين يحاربوننا ليس معهم شعوبهم ، إن كل عمال بريطانيا ،
وكل مفكريها ، وكل أصحاب الرأي والفكر معنا ونصف الشعب
الفرنسي لا يؤيد حكومته في خطوتها الجنونية ، إن الله معنا ، والحق
معنا . . . ومعهم الباطل . . . ولقد انتصر الحق وزهق الباطل .

ولم ير التاريخ من قبل ثورة تجتاح النفوس في العالم على عمل
من الأعمال كما حدث استنكارا للعدوان البريطاني الفرنسي الفاسد
على الأراضي المصرية . إنها ثورة جارفة تشتعل في نفوس الأحرار
في كل مكان . فقد أحرق المتظاهرون في مدينة داكا في شرق
باكستان مكتب الاستعلامات البريطاني احتجاجا على العدوان على
مصر ودمر المكتب تدميرا تاما . وحاول أكثر من عشرة آلاف من
المتظاهرين اقتحام دار المندوب السامي في كراتشي ووقع صدام
بينهم وبين البوليس .

وفي الهند تظاهر مئات من طلبة جامعة دلهي احتجاجا على
العدوان البريطاني الفرنسي وحاولوا اقتحام دار المندوب السامي
البريطاني والسفارة الفرنسية .

وتظاهر في كولومبيا أكثر من مائة من طلبة الحقوق وهتفوا
بسقوط بريطانيا .

وانفجرت قنبلة زمنية في مبنى بنك باركليز البريطاني في
مدينة طرابلس بليبيا فهدمته وأصيب بعض موظفيه بجراح .

وانتدب الطلبة الشرقيون بجامعة واين وفندا منهم لمقابلة
سفراء دولهم لقبول تطوعهم للخدمة العسكرية في بلادهم .

وبدا الاتحاد الوطني للطلبة والجبهة الجامعية المناهضة
للمسيحية حملة احتجاج على العدوان البريطاني الفرنسي
الاسرائيلي في مصر .

وتظاهر أمام السفارة المصرية في بونس ايرس آلاف من
العرب ونادوا بهتافات عداوية ضد اسرائيل وفرنسا وبريطانيا .

واحتجت البانيا على العدوان الاسرائيلي الفرنسي البريطاني
على مصر وطالبت بتدخل الامم المتحدة لوقف اطلاق النار . وطالبت
ايطاليا بانهاء التدخل الانجليزى الفرنسى .

وقرر الاتحاد الدولى للعمال العرب ما يأتى :

١ - حرمان الدول المعتدية على مصر من بتترول العرب ولو
أدى ذلك الى نسف منشآت البترول فى البلاد العربية .
٢ - نسف القواعد العسكرية للدول المعتدية ومنعها من أن
تكون نقطة الوثوب على مصر .

٣ - مقاطعة سفن وطائرات العدو حتى لا تستخدم فى المعركة
ضد مصر .

وقام الاحرار المجاهدون بعمليات نسف أنابيب البترول
الممتدة من العراق والتي تملكها شركات انجليزية فرنسية حتى ميناء
بانباس السورى ، واشتعلت النار فى خزانات البترول الخاصة
بالقوات البريطانية قرب بنى غازى، وظلت الانفجارات تتوالى طوال
الليل فى المعسكرات والمنشآت البريطانية . كما نسفت أنابيب
البترول بطرابلس ولبنان ، وبذلك تسبب الهجوم البريطانى
الفرنسى الاسرائيلي الغادر على مصر فى وقف انتساج ربع بتترول
العالم .

وكذلك تم نسف أنابيب البترول البريطانى فى سوريا وليبيا
والبحرين ، ونسفت أنابيب أرامكو فى المملكة العربية السعودية ،
وقطعت المملكة السعودية علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا .

ونسف فدائيون فى الاردن خط أنابيب البترول الموصل من
العراق الى ميناء حيفا الاسرائيلي عبر الاردن فاشتعلت النيران
وارتفعت فى السماء وظلت مشتعلة عدة ساعات .

وقطعت سوريا علاقاتها مع انجلترا وفرنسا وأبدت
استعدادها لدخول المعركة ، ووضعت سوريا قواتها العسكرية
تحت تصرف القيادة المشتركة التى أمرتها بالتريث ليتحول ميدان
المعركة الى قناة السويس ، كما تحركت القوات السعودية الى الحدود
الاردنية .

وتوافدت جموع الشعب العراقى على دار السفارة المصرية فى
بغداد للتطوع فى صفوف الجيش المصرى . وقدم أفراد الشعب
مئات الجنيحات للمساهمة فى تسليح الجيش المصرى .

وأبلغت الحكومة الاردنية السفير البريطانى بأن الاردن لم
يسمح مطلقا باستخدام مطاراته أو أراضيه لتكون قواعد يوجه
منها اعتداء على مصر أو أى قطر عربى آخر . وأبلغته أيضا أنها
تحتفظ لنفسها بحرية التصرف والعمل اذا حدث شئ من هذا
القبيل . وقاطعت الحكومة الاردنية فرنسا اقتصاديا .

واتهم نهرو بريطانيا وفرنسا بتعطيل الملاحة وطالب بسحب
قواتها من مصر تفاديا لحرب عالمية .

ونددت روسيا بصفة رسمية بالعمل العدائى الذى ترتكبه
بريطانيا وفرنسا واسرائيل ضد مصر ، وطالبت مجلس الأمن
بالتدخل فوراً لوقف هجوم تلك الدول على مصر .

وجاء في بيان الحكومة الروسية أن الحقائق تدل على أن غزو القوات الإسرائيلية للأراضي المصرية ليس إلا مؤامرة أحكمت الدول الغربية تدبيرها ولا سيما بريطانيا وفرنسا وذلك لابتزاز ذريعة من ذلك لاحتلال البلاد العربية ولا سيما منطقة قناة السويس .

هذا التأييد من جميع دول العالم لقضية مصر - الذي عرضنا لمحات منه - زادنا إيمانا بعدالة قضيتنا ، وبأن الحق معنا والله معنا وكنا مؤمنين بأن النصر في النهاية لنا . وكنا على استعداد شجاع وشيوخا وأطفالا ونساء أن نضحي بأرواحنا ودمائنا في سبيل حريتنا ، وتطهير أرض الوطن التي دنستها أقدام المعتدين .

(١٨)

الالتجاء الى مجلس الامن

بعد أن رفضت مصر الانذار البريطاني الفرنسي باعتباره اعتداء على حقوقها وكرامتها وامتهان صاخر لميثاق الأمم المتحدة . وبعد أن أعلنت مصر عزمها على الاستمرار في القتال ما دامت القوات الإسرائيلية في أراضيها ، لأنها في حالة دفاع شرعي عن أراضيها التي اعتدت عليها إسرائيل .

وبعد أن أثلج صدرنا ما لمستناه من استنكار العالم للعدوان الفاشم وما شعرنا به من تأييد لموقفنا ، كل ذلك شجعتنا للقتال والكفاح في سبيل النصر وطرده المستعمر من أراضيها .

وطلبت مصر من مجلس الأمن المحافظة على السلام في الشرق الأوسط وابلغت مصر مجلس الأمن نص الانذار البريطاني الفرنسي وأعلنت أنها ستدافع عن نفسها ضد العدوان المسلح على أراضيها . وجاء في الرسالة التي بعثت بها مصر الى مجلس الأمن ما يأتي اتخذت الدولتان القتال الدائر داخل الأراضي المصرية بين القوات المهاجمة من قوات إسرائيل المسلحة والقوات المدافعة المصرية ذريعة للعدوان . ولا يمكن أن يقوم هذا العذر أو أي عذر آخر مبررا للعمل الذي اتخذته الحكومتان ، لأن هذا الاجراء فيه انتهاك لحقوق مصر ولميثاق الأمم المتحدة ، مما يدعو مصر أن تطلب اجتماع مجلس الأمن فورا للنظر في العدوان البريطاني الفرنسي . وفي الوقت نفسه والى أن يتخذ مجلس الأمن الاحتياطات الضرورية ، ليس لمصر مفر من الدفاع عن نفسها والمحافظة على حقوقها في مواجهة مثل هذا العدوان .

ثم أخطرت الحكومة المصرية مجلس الأمن في الساعة الخامسة والربع من بعد ظهر يوم ٣١ أكتوبر أنه قد بدأ في هذه اللحظة هجوم جوي على الأهداف العسكرية في مصر بقاذفات القنابل التابعة للقيادة المتحالفة . وفي الساعة السابعة إلا ربعاً من بعد ظهر ذلك اليوم بتوقيت القاهرة أخطرت الحكومة المصرية مجلس الأمن بأن قاذفات القنابل قد أغارت على القاهرة .

وقد اجتمع مجلس الأمن في الساعة الحادية عشرة والنصف مساءً بتوقيت القاهرة ليلة ٣١ أكتوبر . وأعلن مندوب أمريكا في مجلس الأمن مستر كابوت لودج أن الولايات المتحدة صهلت بنياً الهجوم الاسرائيلي الذي حدث بعد أربع وعشرين ساعة من اصدار النداء الثاني الذي وجهه الرئيس أيزنهاور الى بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل . كما أن الإنذار البريطاني الفرنسي كان مفاجأة لأمريكا وقدم مشروع قرار الى المجلس بوقف القتال فوراً وانسحاب اسرائيل من الأراضي المصرية ومنع استخدام القوة في الشرق .

وتكلم مندوب بريطانيا مقرراً أن الغرض من العدوان هو فصل القوات المحاربة وضمان حرية الملاحة في القناة وذلك حتى تحمي بريطانيا مصالحها الحيوية في الشرق الاوسط .

وطالب مندوب كل من بريطانيا وفرنسا أن يوافق المجلس على مشروع قرار خاص باحتلال المراكز الهامة في منطقة قناة السويس لما في ذلك من مصلحة للجميع - وقال مندوب بريطانيا أن القوات البريطانية والفرنسية منوف تتدخل بأية قوة لازمة لاحتلال المراكز الهامة في منطقة قناة السويس الحيوية .

وعقب مندوب أمريكا بأنه إذا وافق المجلس على مشروع القرار الأمريكي فسوف تزول أسباب الاجراء البريطاني الفرنسي . وعند الاقتراع على مشروع القرار الأمريكي الخاص بوقف

القتال فوراً وانسحاب اسرائيل من الاراضي المصرية ومنع استخدام القوة في الشرق . وافقت بسبع دول على القرار الأمريكي وعارضته دولتان هما فرنسا وانجلترا . وامتنعت دولتان عن التصويت هما استراليا وبلجيكا .

أما الدول السبع التي وافقت على القرار فهي أمريكا وروسيا ويوغوسلافيا وبيرو وكوبا وايران والصين الوطنية .

واستعملت بريطانيا وفرنسا حق الفيتو ضد مشروع القرار الأمريكي المقدم لمجلس الأمن . وعلى ذلك لم تتم موافقة مجلس الأمن على مشروع القرار الأمريكي .

وقد أصيب الرأي العام العالمي نتيجة لذلك بخيبة أمل . وبدأ الجو مظلماً كئيباً أمام محبي السلام .

وقدم همرشولد سكرتير عام الامم المتحدة استقالته من منصبه وأعلن أنه لا يستطيع أن يعمل سكرتيراً عاماً للامم المتحدة إلا اذا اخترع الأعضاء تعهداتهم بالاعتراف بنصوص الميثاق . وأشار الى حق الفيتو الذي استخدمته بريطانيا وفرنسا لمنع مجلس الأمن من الموافقة على مشروع القرار الأمريكي .

وقد أعرب جميع أعضاء مجلس الأمن عن ثقتهم به وعدم الموافقة على ما عرضه من تقديم استقالته . كما طالبته مصر بالاستقيل ويستمر في رسالته التي يؤديها من أجل السلام .

أما الشعب المصري فبعد أن فشل مجلس الأمن في اقرار السلام عقد العزم على القتال حتى النصر . وألقى السيد الرئيس جمال عبد الناصر خطاباً في أول نوفمبر قال فيه اننا نقاتل قتلاً مبريراً دفاعاً عن شرف مصر وكرامتها . واننا سنقاتل ولن نستلم . اننا الآن نريد الصبر والايان حتى تنتصر . وعاهد الشعب على القتال معه من أجل الحرية لاخر قطرة من دمه .

وأذاع شعيخ الأزهر نداء الى الشعوب العربية والاسلامية دعا فيه الى دفع الخطر الذي يهدد الانسانية والسلام . وطالب الشعوب العربية بالاتحاد والمبادرة الى حمل السلاح لمواجهة العدو الغادر .

وأعلن كمال الدين حسين قائد جيش التحرير الوطني أن مصر ستقاتل بلا رحمة . وأن مصر أعدت عدتها وأسلحتها يعوافر في كل مكان . وستثبت للعالم وجودنا وصبرنا على الكفاح . ستدخل المعركة مؤمنين بالله واثقين من النصر .

بهذه الروح الوطنية العالية ، وبالايمان بالله عز وجل ، وبالايمان بحقنا في الحرية الذي ندافع عنه . وبقوة عزيمتنا على مواصلة الكفاح حتى النصر بهذا كله دخلنا المعركة لاتلين لنا قناة . ولا يززع ايماننا مؤمنين بالنصر فانتصرنا ، وكان نصرا عظيما .

ولكن دعاة السلام ومحبيه في العالم لم ييأسوا بعد فشلت مجلس الامن . فقد أعلن الرئيس أيزنهاور للشعب الامريكي وللعالَم أجمع ان قرار بريطانيا وفرنسا بإرسال قوات الى مصر كان قرارا خاطئا . ووعد بأن تفعل الحكومة الامريكية كل ما في وسعها للتغلب على الفيتو البريطاني والفرنسي في مجلس الامن وذلك بدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة الى تقديم المساعدة للوصول الى نهاية عادلة لهذه المشكلة المؤذية .

(١٩)

دور الجمعية العامة للأمم المتحدة

ان موقف مصر الرائع والبطولة النادرة التي أبدتها الشعب المصري ضد الاستعمار ، هو الذي أيقظ الضمير العالمي وكان له الفضل في مساعدة الامم المتحدة لمصر ضد العدوان المسلح . ان الامم المتحدة قد برهنت على أنها تريد أن تحمي الدول الصغيرة من عدوان الدول التي تطلق على نفسها صفة الدول الكبرى .

كما ان الامم المتحدة اتخذت أخطر قرار وبأكبر أغلبية في تاريخها منذ أنشائها لتدفع العدوان الأثم الذي قامت به الدول الثلاث ، لانه عدوان غادر لا يتفق وميثاق الامم المتحدة .

وقد استأنف مجلس الامن اجتماعه في أول نوفمبر ، وبناء على اقتراح المندوب اليوغوسلافي قرر المجلس دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لاجتماع عاجل طارئ لبحث الموقف في الشرق الاوسط . بعد الاعتداء الثلاثي الموجه الى مصر . وصعد هذا القرار بعد أن فشل مجلس الامن في الوصول الى حل يحقق السلام في منطقة الشرق الاوسط . وقد صدر القرار بأغلبية سبع أصوات .

وفي ٢ نوفمبر قدم مستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية مشروع قرار للجمعية العمومية للأمم المتحدة تشاور فيه مع الرئيس أيزنهاور ومجلس الامن قبل تقديمه ، وهو يتضمن ست نقاط :

- ١ - وقف إطلاق النار فوراً .
- ٢ - الكف عن العمليات الحربية البرية والجوية والبحرية .
- ٣ - انسحاب اسرائيل فوراً الى ما وراء خطوط الهدنة .

٤ - امتناع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة عن ارسال المواد والمهمات الحربية الى دول هذه المنطقة .

٥ - حرية مرور السفن فى القناة بعد تنفيذ وقف اطلاق النار .

٦ - تظل الجمعية العمومية مستمرة فى انعقادها حتى تطمئن على تنفيذ هذه التوصيات بحذافيرها .

وقال دالاس من ان الحقائق التى أمام الجمعية هى : « أولا) اخترقت القوات الاسرائيلية الحدود المصرية يوم ٢٩ أكتوبر (ثانيا) تبع ذلك اجراء بريطانى فرنسى مشترك ، فقد قدمت الدولتان انذارا الى مصر ثم اغارت طائرتاهما عليها (ثالثا) رفع الامر الى مجلس الأمن وعرض مشروع قرار أمريكى بوقف القتال فورا وانسحاب اسرائيل من الاراضى المصرية ومنع استخدام القوة فى الشرق وقد أفسده الفيتو البريطانى الفرنسى وهما الدولتان الوحيدتان اللتان عارضتا المشروع .

وقال وزير خارجية أمريكا انه يجب أن تبذل الجمعية العامة أقصى جهدها للمحافظة على العدالة والقانون الدولى ، فالالتجاء الى القوة لتصحيح وضع غير عادل سيؤدى بالعالم الى الدمار ، ويعود بالنول الى حيث كانت قبل الحرب العالمية الثانية .

واستعرض مستر دالاس مشكلة قناة السويس منذ اعلان قرار التأميم الى أن عرضت على مجلس الأمن حيث اتفق على المبادئ الستة المعروفة الامر الذى حقق تقدما ملحوظا وأصبح الوصول الى حل قريب المنال . وأضاف ان وسائل الوصول الى حل ستلقى بمقتضى ميثاق الامم المتحدة لم تستنفذ بعد . ووصف استخدام القوة بواسطة الدول الثلاث بأنها أعمال محزنة وتخالف ميثاق الامم المتحدة .

وقد أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢ نوفمبر قرارا بأغلبية ٦٤ دولة ضد خمس دول هى بريطانيا وفرنسا واسرائيل ونيوزيلندا واستراليا وامتنع عن التصويت ست دول ويقضى القرار بوقف اطلاق النار فورا وسحب القوات الاجنبية من الاراضى المصرية وانسحاب القوات المصرية والاسرائيلية الى ما وراء خطوط الهدنة ومنع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة من ارسال العتاد الحربى الى الشرق الاوسط وعودة الملاحة بقناة السويس وتأمينها .

وقد جاء قرار الجمعية العامة نصرا جديدا لقضية الحق والحرية ، وهزيمة لقوى الطغيان البريطانية الفرنسية الاسرائيلية، اذ أن القرار دمج العدوان بأنه اعتداء سافر على حقوق الانسان وان بريطانيا وفرنسا واسرائيل تعتبر دولا معتدية خارقة لميثاق الامم المتحدة .

وقدم مستر بيرسون وزير خارجية كندا اقتراحا الى الجمعية العامة للامم المتحدة يتضمن ارسال قوة بوليسية دولية مؤقتة الى منطقة الشرق الاوسط لاقرار السلام فى تلك المنطقة على أن تكون القوة تحت اشراف الامم المتحدة وقوامها عشرة آلاف رجل بمراقبة الحدود بين اسرائيل والدول العربية .

ووافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على الاقتراح الكندى وكلفت مستر همرشولد السكرتير العام للامم المتحدة بتقديم مشروع بتكوين هذه القوة بموافقة الدول المعنية فى مدة اقصاها ٤٨ ساعة .

وقد وافقت مصر فى ٣ نوفمبر على قرار الامم المتحدة بشتان وقف القتال المترتب على العدوان الاتم من اسرائيل وبريطانيا وفرنسا ، غير انها أعلنت انه لا يمكنها أن تنفذ هذا القرار اذا استمرت القوات المصرية فى عدوانها .

أما بريطانيا وفرنسا فرفضتا تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف القتال .

وإزاء ذلك طلبت مصر عقد الجمعية العامة فورا لتتخذ التدابير التي تعهدت بها حرصا على مبادئ القانون والعدالة ، ولتوقف الهجوم الغادر ضد مصر والذي ليس له ما يبرره .

وفي الوقت ذاته أبلغت بريطانيا الأمم المتحدة أنها على استعداد لوقف الإجراءات العسكرية ضد مصر إذا تحققت الشروط الثلاثة الآتية :

(أولا) أن توافق مصر وإسرائيل على قبول قوة تابعة للأمم المتحدة لصيانة السلام .

(ثانيا) أن تقرر الأمم المتحدة تأليف هذه القوة والإبقاء عليها حتى يتم الوصول إلى تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل .
والموافقة على وضع تنظيمات مرضية لقناة السويس على أن تضمن الأمم المتحدة كلا الاتفاقين .

(ثالثا) أن يتم تأليف القوة التابعة للأمم المتحدة . ويجب أن توافق مصر وإسرائيل فورا على وضع قوات محدودة فرنسية وإنجليزية تفصل بين الطرفين المتقاتلين .

وفي ٥ نوفمبر أبلغت بريطانيا الأمم المتحدة أنها أمرت بوقف عمليات القاء القنابل فورا على مصر .

ولكن بالرغم من ذلك كانت الاعتداءات على مصر ما تزال مستمرة والطائرات الإنجليزية والفرنسية تلقى القنابل على القاهرة وبليس ومدن القناة . وقد طلبت روسيا عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن بسبب تجاهل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ نوفمبر بوقف القتال فورا

وفي صباح ٧ نوفمبر عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على طلب مصر وأعلن عمر لطفي مندوب مصر الدائم بهيئة الأمم ما يأتي :

١ - أن مصر ستواصل القتال إذا لم تنسحب القوات الإنجليزية والفرنسية والإسرائيلية فورا من أراضيها .

٢ - لن يتم تطهير القناة قبل هذا الانسحاب .

٣ - ترفض مصر الاقتراح البريطاني الفرنسي ببقاء الفنيين الذين صاحبوا حملة الغزو للقيام بأعمال تطهير قناة السويس . ولا تقبل أن تساهم قوات العدوان في أعمال تطهير القناة بأية صورة .

٤ - القتال ما زال مستمرا في بور سعيد برغم موافقة بريطانيا وفرنسا على قرار وقف القتال .

وقدم همرشولد للجمعية العامة مشروعا بإنشاء قوة بوليسية دولية لمنطقة الشرق الأوسط ترابط في المنطقة الممتدة من قناة السويس حتى الحدود المصرية الإسرائيلية عندما يستتب السلام . ولن تضم هذه القوة البوليسية التي تتكون من المتطوعين أي أفراد من الدول الخمس الكبرى الدائمة في مجلس الأمن وهي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا السوفيتية والصين الوطنية وذلك للمصالح الضخمة التي لهم في الشرق الأوسط .

ويتضمن المشروع المبادئ الأساسية الآتية :

١ - تبدأ القوة عملها حالما تقف العمليات العدوانية .

٢ - ستكون القوة شبيهة عسكرية لا أهداف حربية لها ، ولكنها ستكون مسلحة ، ولم يذكر المشروع أية تفصيلات عن نوع أسلحتها .

أما بريطانيا وفرنسا فرفضتا تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف القتال .

وإزاء ذلك طلبت مصر عقد الجمعية العامة فورا لتتخذ التدابير التي تعهدت بها حرصا على مبادئ القانون والعدالة ، ولتوقف الهجوم الغادر ضد مصر والذي ليس له ما يبرره .

وفي الوقت ذاته أبلغت بريطانيا الأمم المتحدة أنها على استعداد لوقف الإجراءات العسكرية ضد مصر إذا تحققت الشروط الثلاثة الآتية :

(أولا) أن توافق مصر وإسرائيل على قبول قوة تابعة للأمم المتحدة لصيانة السلام .

(ثانيا) أن تقرر الأمم المتحدة تأليف هذه القوة والبقاء عليها حتى يتم الوصول إلى تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل .
والموافقة على وضع تنظيمات مرضية لقناة السويس على أن تضمن الأمم المتحدة كلا الاتفاقين .

(ثالثا) أن يتم تأليف القوة التابعة للأمم المتحدة . ويجب أن توافق مصر وإسرائيل فورا على وضع قوات محدودة فرنسية وإنجليزية تفصل بين الطرفين المتقاتلين .

وفي ٥ نوفمبر أبلغت بريطانيا الأمم المتحدة أنها أمرت بوقف عمليات القاء القنابل فورا على مصر .

ولكن بالرغم من ذلك كانت الاعتداءات على مصر ما تزال مستمرة والطائرات الإنجليزية والفرنسية تلقى القنابل على القاهرة وبلييس ومدن القناة . وقد طلبت روسيا عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن بسبب تجاهل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ نوفمبر بوقف القتال فورا

وفي صباح ٧ نوفمبر عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على طلب مصر وأعلن عمر لطفي مندوب مصر الدائم بهيئة الأمم ما يأتي :

١ - أن مصر ستواصل القتال إذا لم تنسحب القوات الإنجليزية والفرنسية والإسرائيلية فورا من أراضيها .

٢ - لن يتم تطهير القناة قبل هذا الانسحاب .

٣ - ترفض مصر الاقتراح البريطاني الفرنسي ببقاء الفنيين الذين صاحبوا حملة الغزو للقيام بأعمال تطهير قناة السويس . ولا تقبل أن تساهم قوات العدوان في أعمال تطهير القناة بأية صورة .

٤ - القتال ما زال مستمرا في بور سعيد برغم موافقة بريطانيا وفرنسا على قرار وقف القتال .

وقدم همرشولد للجمعية العامة مشروعا بإنشاء قوة بوليسية دولية لمنطقة الشرق الأوسط ترابط في المنطقة الممتدة من قناة السويس حتى الحدود المصرية الإسرائيلية عندما يستتب السلام . ولن تضم هذه القوة البوليسية التي تتكون من المتطوعين أي أفراد من الدول الخمس الكبرى الدائمة في مجلس الأمن وهي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا السوفيتية والصين الوطنية وذلك للمصالح الضخمة التي لهم في الشرق الأوسط .

ويتضمن المشروع المبادئ الأساسية الآتية :

١ - تبدأ القوة عملها حالما تقف العمليات العدوانية .

٢ - ستكون القوة شبه عسكرية لا أهداف حربية لها ، ولكنها ستكون مسلحة ، ولم يذكر المشروع أية تفصيلات عن نوع أسلحتها .

٣ - لن تكون لهذه القوة أية حقوق أكثر مما يلزم لتنفيذ مهمتها، وستكون أكثر من مجرد هيئة مراقبة ، ولكنها لن تكون أبدا قوة عسكرية تتحكم في الاراضى التى تقف فيها .

٤ - سيشمل عملها المنطقة الممتدة من قناة السويس حتى الحدود المصرية الاسرائيلية .

٥ - ستتكون القوة من وحدات متكاملة لتجنب عدم الكفاءة الناشئة من مزج قوميات مختلفة وستتضمن بضع وحدات ذات قوة عسكرية تؤخذ من أعضاء الأمم المتحدة الأكثر قوة .

٦ - تمول كل دولة قواتها الخاصة .

٧ - تقرر الجمعية العامة الزمن الذى تظل فيه القوة البوليسية عاملة .

وبجلسة ٧ نوفمبر أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار التالى بأغلبية ٦٥ صوتا وامتناع ١٠ عن التصويت ولم تعارض القرار سوى اسرائيل .

« تعيد الجمعية العامة للامم المتحدة تأكيد القرارات التى اتخذتها بأغلبية فى ٢ و ٣ و ٤ نوفمبر وهى الخاصة بوقف اطلاق النار فوراً وسحب القوات الاجنبية من الاراضى المصرية وانسحاب القوات المصرية والاسرائيلية الى ما وراء خطوط الهدنة ومنع الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة من ارسال العتاد الحربى الى الشرق الاوسط وعودة الملاحة بقناة السويس وتأمينها .

وقررت الجمعية العامة إنشاء قيادة عسكرية للامم المتحدة كقوة دولية للطوارئ وان تكون مهمتها وقف المعارك الحربية والاشراف على وقفها وذلك بناء على نصوص قرارها الصادر فى ٢ نوفمبر وانها :

١ - تؤكد عزم الأمم المتحدة على تنفيذ قراراتها ونصوص ميثاقها .

٢ - تدعو اسرائيل مرة أخرى الى سحب قواتها فوراً الى ما وراء خطوط الهدنة وان تنفذ بكل دقة نصوص الاتفاق الذى عقد فى ٢٤ فبراير عام ١٩٥٦ .

٣ - تدعو المملكة المتحدة وفرنسا الى سحب جميع قواتهما فوراً من الاراضى المصرية

٤ - تدعو السكرتير العام للامم المتحدة الى تبليغ هذه القرارات الى من يعينهم الامر ومطالبتهم بتنفيذ هذا القرار خلال ٢٤ ساعة من وقت موافقة الجمعية العامة عليه

كما وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٦٤ صوتا وامتناع ١٢ على مشروع القرار الذى قدمته سبع دول بطلب الموافقة على المبادئ الاساسية لقوة البوليس الدولى وعملها وفقا للمشروع الذى أعده تعمل مع همرشولد وتدعو الجمعية العامة للاجتماع كلما طرأت مستر مستر همرشولد واقترح المشروع تشكيل لجنة استشارية مسائل ذات أهمية خاصة . وتتكون هذه اللجنة من البرازيل وكندا وكولومبيا والهند وايران والتروبيج وباكستان .

وفى ٧ نوفمبر أعلن مستر همرشولد ان بريطانيا وفرنسا وافقتا على وقف اطلاق النار مع مصر ابتداء من الساعة الثانية من صباح ذلك اليوم . وقد أذيع النبأ رسمياً من لندن وباريس فى نفس الوقت . وطلبت بريطانيا وفرنسا من مستر همرشولد أن يؤكد لهما ما يأتى :

١ - ان حكومتى مصر واسرائيل قبلتا وقف اطلاق النار .

٢ - ان قوة البوليس الدولية قادرة على تحقيق الاهداف التى نص عليها قرار الأمم المتحدة فى ٢ نوفمبر .

٣ - أن يسمح للخبراء البريطانيين والفرنسيين بإزالة العقبات من مجرى قناة السويس ومداخلها حتى يمكن استئناف الملاحة . وهذه ليست عملية خيرية بآية صورة من الصور ولكنها مسألة هامة للملاحة الدولية .

وأعلن مستر همرشولد أنه يستطيع أن يعطي هذا التأكيد الذي طلبته بريطانيا وفرنسا وهو موافقة مصر واسرائيل على وقف إطلاق النار . كما أنه يستطيع أن يؤكد أن القوة الدولية ستؤلف لتكون حاجزا بين القوات المصرية والقوات الاسرائيلية ، كما تضمن حرية الملاحة في قناة السويس . وقال همرشولد أنه يوافق على هذا الرأي لحين اقرار هذا الحل بواسطة الجمعية العامة .

هذا وقد وافقت مصر على وقف القتال بناء على الشروط التي وضعتها الامم المتحدة في جلسة ٢ نوفمبر وهي : (أولا) وقف إطلاق النار فوراً (ثانيا) سحب القوات الأجنبية من الاراضي المصرية (ثالثا) الانسحاب الى ما وراء خطوط الهدنة (رابعا) منع الدول الاعضاء في الامم المتحدة من ارسال العتاد الحربي للشرق الاوسط (خامسا) عودة الملاحة الى القناة وتأمينها .

وبعث مستر همرشولد في ٧ نوفمبر انذار الى الحكومة الاسرائيلية بضرورة سحب قواتها من مصر تنفيذا للاتفاق الخاص بوقف إطلاق النيران وآلا اتخذت الامم المتحدة عقوبات وتدابير صارمة أخرى ضدها .

وفي ٨ نوفمبر وافقت اسرائيل على انسحاب قواتها من مصر وانشاء قوة بوليس دولية ليراقب تنفيذ قرارات الامم المتحدة . وابلغت اسرائيل قرارها للرئيس ايزنهاور والى مستر همرشولد سكرتير عام الامم المتحدة .

وقد صدر من القيادة العامة للجيش المصري في الساعة

الثالثة والربع بعد ظهر يوم ٧ نوفمبر بلاغ حربي جاء فيه أنه بالرغم من قرار بريطانيا وفرنسا وقف إطلاق النار في الساعة الثانية من صباح ذلك اليوم بتوقيت القاهرة ، فقد طوقت القوات البريطانية والفرنسية مدينة بور سعيد . واستمر عدوان هذه القوات ضد قواتنا والمدنيين في مدينة بور سعيد حتى صدور ذلك البلاغ .

واستمر القتال دائرا حتى الساعة التاسعة مساء اليوم المذكور في مدينة بور سعيد وقطع المعتدون المياه عن المدينة بعد أن فشلوا في احتلالها .

ان المقاومة المصرية الياسلة هي التي أرغمت بريطانيا وفرنسا على اعلان وقف إطلاق النار . لقد ثبت للدولتين أن معركة مصر ستكلفهما ثمنا باهظا . وانها لن تنتهي وستظل مستمرة تدفع الدولتان ثمنها كل دقيقة . لقد وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة صباح يوم ٢ نوفمبر على قرار في جانب مصر ضد العدوان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي . وفي الساعة العاشرة من مساء ذلك اليوم وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على قرار أمريكي بوقف إطلاق النار .

وبعد أن أعلنت بريطانيا رفضها لوقف إطلاق النار عادت في ٧ نوفمبر فأبلغت همرشولد بأنها وفرنسا قررتا الموافقة على القرار الذي صدر في ٢ نوفمبر . وترجع أسباب الموافقة على الانسحاب الى ما يأتي :

١ - المقاومة الشعبية العنيفة التي اقنعت بريطانيا وفرنسا بأن معركة مصر ثمنها باهظ .

٢ - الرغبة في إعادة فتح القناة وحفظ اقتصاد أوروبا من الانهيار .

٣ - الرغبة في أن يبدأ العمل في تطهير القنصاة التي صمم الرئيس جمال عبد الناصر على ألا يتم إلا بعد انسحاب القوات المعتدية .

٤ - الهروب من حالة التوتر التي خلقها العدوان ومحاولة إنهاء هذه الحالة قبل أن يتأزم الموقف من جديد في سوريا ، إذ أن القوات الإسرائيلية كانت تحتشد على طول خطوط الهدنة السورية الاردنية الاسرائيلية ، ولا تزال التهديدات الموجهة ضد مملكة سوريا واستقلالها مستمرة .

٥ - الشعور بأن العدوان كان جريمة تحملت بريطانيا وفرنسا مسئولياتها أمام العالم أجمع وسجلت عليها المنظمة الدولية الاعتداء الخطير على ميثاق الأمم المتحدة ووجدت بريطانيا وفرنسا أن تأخير وقف القتال لن يفيدهما وأنهما لن تستطيعا الحصول على قرار من الأمم المتحدة في صالحهما .

٦ - وجدت بريطانيا وفرنسا نفسيهما في موقف لا تحسدان عليه بعد توجيه الانذار الروسي اليهما ، على الأقل من الناحية الادبية في نظر العالم .

(٢٠)

الانذار الروسي

في ٥ نوفمبر وجه بولجانين الرجل الاول في الاتحاد السوفيتي انذارين الى انجلترا وفرنسا بتسحق قواتهما ووضع حد للقتال في مصر فورا واعادة استقرار السلام في الشرق الاوسط باستخدام القوة .

وجاء في الانذار انه ينبغي أن تفكر بريطانيا في موقفها اذا تعرضت لهجوم دولة أقوى منها ، دولة لا تهاجمها لا بالسفن والطائرات ولكن بواسطة الصواريخ الموجهة ، فاذا أطلقت الصواريخ الموجهة فهلا تعتبر هذا عملا وحشيا ؟ وما الفرق بينه وبين الهجوم الذي تقوم به بريطانيا وفرنسا ضد مصر وهي على غير استعداد !

وناشد بولجانين في رسالته لايدن حزب العمال ونقابات العمال والشعب البريطاني كله أن يعمل على وقف هذا الاعتداء المسلح ووضع حد لإراقة الدماء . وأن هذه الحرب التي لها مآيبررها سوف يكون لها أخطر النتائج على السلام العالمي .

وفي رسالة بولجانين الى جى موليه طلب وضع حد للاعتداء ووقف اراقة الدماء كما كرر طلب وقف القتال فورا .

وبيث بولجانين برسالة عاجلة الى الرئيس ايزنهاور جاء فيها أن روسيا والولايات المتحدة هما أكبر دولتين تملكان جميع أنواع الاسلحة الحديثة بما في ذلك القنبلتين الذرية والهيدروجينية ، وأنهما لذلك تتحملان مسئولية خاصة لوقف هذه الحرب وقرار السلام واعادة الهدوء الى هذه البقعة من الشرق الاوسط . وأنه اذا

أعلنت الحكومتان عزمهما على اقرار السلم ومقاومة العدوان فان
العدوان سيتوقف وينتهي القتال ولا تنشب حرب .

ولا جدال في أن استخدام القوة بواسطة الولايات المتحدة
وروسيا تؤيدهما الأمم المتحدة سيكون خير ضمان لوقف العدوان
ضد الشعب المصري ، وشعوب الشرق العربي . ان الموقف في مصر
يحتاج إلى اجراء حاسم سريع من جانب الأمم المتحدة . وفي حالة
ما اذا لم يتخذ هذا الاجراء فان الأمم المتحدة ستفقد مكانتها في
العالم وسيصيبها التفكك . اما إذا اتفقت روسيا وأمريكا على تقديم
العون للدولة التي وقعت ضحية العدوان ، فان الدول الأخرى
الأعضاء في الأمم المتحدة ستشتبك في هذه الجهود ، وبهذا يتحقق
للأمم المتحدة نفوذها وكرامتها ويستقر السلم وتتوطد أركانه .

وقال بولجانين أن الحكومة السوفيتية على استعداد للدخول
فورا في مفاوضات عاجلة مع حكومة الولايات المتحدة لوضع
اقتراحها موضع التنفيذ العملي حتى يمكن اتخاذ خطوات فعالة
لخدمة أغراض السلام خلال الساعات القليلة المقبلة .

وقد أذيع ان الرئيس ايزنهاور رفض الاقتراح الروسي الخاص
باشتراك القوات الروسية والأمريكية في قتال القتال في الشرق
الأوسط .

ولم تؤثر الدعوى الى السلام ووضع حد لاراقة الدماء في
السياسة الخرقاء التي تتبعها بريطانيا وفرنسا ، سياسة القوة التي
لم تعد تلائم عصر النور والحرية .

لقد رفض ايدن المذكرة الروسية الشديدة التي بعث بها
بولجانين الى ايدن واندزه فيها بوقف العمليات العسكرية
البريطانية الوحشية في مصر .

وجاء في الرد أن بريطانيا تلقت الانذار بالاسف العميق وانها
ترحب بتأييد الحكومة الروسية للاقتراح الخاص بتأليف قوة
دولية في الشرق الأوسط .

غير أنه مع ذلك لا يجب أن نغفل التأثير الأدبي للانذار الروسي
وموقف بريطانيا وفرنسا أمام العالم وسيف الاتهام مسلط الى
أعناقهما بأنهما هددتا السلام العالمي وأنهما مسئولتان عن اراقة
الدماء في هذه البقعة من الشرق الأوسط .

ولا جدال في أن بريطانيا وفرنسا عندما قبلتا وقف إطلاق
النار تنفيذا لقرار هيئة الأمم المتحدة في ٧ نوفمبر فقد كان للانذار
الروسي أثره بعينه أن كانت قد رفضت وقف إطلاق النار في ٢
نوفمبر تنفيذا لقرار هيئة الأمم .

انسحاب المعتدين

وافقت بريطانيا وفرنسا على وقف اطلاق النار وعلى سحب قواتهما من الاراضي المصرية كما وافقت اسرائيل على سحب قواتها الى ما وراء خطوط الهدنة وقد أعلنت هذه الموافقة في يومي ٧ و ٨ نوفمبر ولكن مع ذلك تراخت القوات المعتدية في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يقضى بالانسحاب فورا وبوقف الاعمال الحربية فورا .

وفي ١٩ نوفمبر أبلغت الحكومة المصرية الأمم المتحدة أن القوات المعتدية البريطانية والفرنسية في بور سعيد تقوم بأعمال وحشية ضد أهالي بور سعيد . وقالت مذكرة مصر أن القيادة البريطانية أعلنت أنها ستطبق أحكاما عرفية على الأهالي وتقيم محاكم عسكرية ، واعترفت بالتشويش على اذاعة القاهرة حتى لا يسمعها أهل بور سعيد . وفرضت القوات المعتدية حصارا على المدينة وضعت ٣٠ مرسلا أجنيا من دخولها لرؤية الفظائع الوحشية وأطلقت عليهم النار واعتقلت ١٢ ساعة ، واطلقت القوات الناز على النساء والاطفال حين حاولوا مغادرة المدينة .

وقالت الحكومة المصرية أنها تعتبر هذا الاجراء خرقا صريحا للاعلان العالمى لحقوق الانسان ومخالفة للمادة ١٩ منه تقرر أن لكل انسان الحق في حرية الرأي والتعبير عنه .

وقامت القوات البريطانية والفرنسية كذلك بمنع بعثة الهلال الاحمر وممرضيهما من الدخول الى المدينة حتى يتمكنوا من اداء

مهمتهم الطبية . وايصال الادوية والمواد الغذائية الى أهل مدينة بور سعيد الذين نكبوا من جراء الاعتداء الوحشى ، وكذلك منعت بعثة الصليب الاحمر من الدخول الى المدينة لاداء مهمتها الانسانية . ولم تسمح القوات بعودة الاهالى الى المنازل بعد وقف اطلاق النيران وتعدى الامر الى اطلاق النيران على بعض النساء والاطفال حين حاولوا مغادرة المدينة .

وفي ٢٠ نوفمبر بعثت الحكومة المصرية الى السكرتير العام للأمم المتحدة والى جميع دول العالم ببيان جاء فيه ان الحوادث التي توالى منذ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى تاريخ تقديم هذا البيان قد أثبتت أن مصر كانت ولا تزال هدفا لمؤامرة متعددة الاطراف يقوم بالدور الرئيسى فيها كل من بريطانيا وفرنسا متخذين اسرائيل أداة لتنفيذ مؤامرتهم العدوانية .

ففى ٢٩ اكتوبر أعلنت اسرائيل ان قواتها المسلحة بدأت غزو الاراضي المصرية فى الوقت الذى عبرت فيه قواتها المسلحة الحدود المصرية . وبعد ٢٤ ساعة وجهت الحكومة البريطانية باسم فرنسا انذارا باحتلال ثلاث مدن مصرية واذا لم توافق مصر فى ظرف ١٢ ساعة فستحتلها القوات البريطانية والفرنسية بالقوة . ورفضت مصر الانذار واحتفظت بحقها فى الدفاع عن نفسها ضد العدوان الفرنسى والبريطانى المنتظر .

وفى نفس اليوم اجتمع مجلس الامن لبحث العدوان الاسرائيلى على مصر ، وأصدر قرارا بوقف القتال بناء على طلب الولايات المتحدة ولكن بريطانيا وفرنسا اعرضتا على القرار الأمريكى أى أنهما أعلنتا موافقتهما على ما تقوم به اسرائيل من عدوان وغزو للاراضي المصرية . وتعرضت مصر لعدوان غادر من بريطانيا وفرنسا فى الوقت الذى كانت تدافع فيه عن نفسها ضد العدوان الاسرائيلى ،

اذ قامت الطائرات البريطانية والفرنسية يوم ٢١ اكتوبر بالقاء القنابل على المدن المصرية ، القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس والاسماعيلية كما هاجمت المطارات المصرية المدنيية والعسكرية .

وهكذا انكشفت المؤامرة المثلثة ضد مصر لغرض اخضاع الشعب المصرى والانتقاص من سيادته وحقوقه المشروعة .

وفى ٢ نوفمبر أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى دورة غير عادية قرارا بوقف اطلاق النار فورا وانسحاب القوات المعتدية . وقد عارضت هذا القرار انجلترا وفرنسا واسرائيل التى صممت على أن تسيير فى مؤامرتها العدوانية ضد الشعب المصرى وأعلنت عدم استجابتها لقرار الأمم المتحدة . واستمر الشعب يقاتل دفاعا عن حقوقه وسيادته من قرية الى قرية ومن منزل الى منزل .

ووجهت الحكومة المصرية نداء الى جميع دول العالم تطلب فيه معاونتها على رد العدوان الاستعمارى .

وفى ٥ نوفمبر قامت القوات المعتدية بغزو مدينة بور سعيد التى يسكنها ٢٥٠ ألف مصرى ، ورغم الهجوم البربرى لم يستسلم سكان بور سعيد واستبسلوا فى الدفاع عن مدينتهم وقامت القوات المعتدية بضرب المدينة بالطائرات والاسطول وقامت بغارات على بور سعيد يوم الغزو وعددها ٥٠٠ غارة .

ونتج عن ذلك العمل الوحشى أن هدمت المساكن على النساء والاطفال واشتعلت فيها النيران كما عطلت جميع المرافق وهدمت المستشفيات مما يتنافى مع حقوق الانسان وأبسط القواعد الانسانية .

وأمام المقاومة الباسلة وتحت ضغط الراى العام العالمى وجهود الأمم المتحدة وافقت الدول المعتدية على وقف اطلاق النار ولكن القوات المعتدية حاولت اجبار المصريين على التعاون معها الامر الذى رفضه سكان بور سعيد مما نتج عنه اتخاذ اجراءات بربرية ضدهم اذ طردت بعض السكان من بور سعيد عن طريق بحيرة المنزلة وبعد أن تحركت القوارب التى تحمل الاهالى أطلق عليها الجنود البريطانيون النار . ووقع هذا الحادث أمام الصحفيين الاجانب .

وطالبت الحكومة المصرية بالتحقيق العاجل فى الجرائم الوحشية المنافية للانسانية التى ارتكبتها القوات المعتدية ضد المدنيين المسالمين حتى يرى العالم كيف أرادت انجلترا وفرنسا أن تعود بالعالم القهقرى الى الفوضى والبربرية .

لقد اشتركت الطائرات الفرنسية والبريطانية مع اسرائيل فى ضرب قوات الجيش المصرى تحت اسم الأعمال البوليسية وذصل القوات المتحاربة كما أعلنت القيادة البريطانية فى بلاغاتها الرسمية أنها أغرقت السفينة عكا بضربها بالطائرات فى القناة تحت اسم حماية القناة ، وأغرقت السفن الموجودة فى ميناء بورسعيد أثناء ضرب المدينة بالطائرات وذلك تحت اسم فصل القوات المتحاربة وحماية القناة .

وفى ٨ نوفمبر تكلم بيتر فورنيكروفت رئيس مجلس التجارة البريطانى ثائبا عن الحكومة فى مجلس العموم البريطانى واتهم مصر بأنها تنفذ مؤامرة مصرية روسية ، وكان ذلك لتبرير العدوان الهمجى على الاراضى المصرية .

- وفى ١٥ نوفمبر قال اللورد هالاثام وزير البحرية البريطانية ان مصر نظمت مع روسيا تخريب الموارد البترولية . فالحكومة المصرية تعلن ان هذه الاقوال كلها اكاذيب متعمدة الغرض منها تبرير العد

وَأَن الهمجي واحتلال الاراض المصرية ، وان مصر ضحية عدوان مدبر
اشتركت فيه انجلترا وفرنسا واسرائيل .
ومن الاعمال العذوانية في بورسعيد تنتهك القوات البريطانية
الفرنسية حرمة المساكن وتطلق النار بلا حساب على السيدات
والاطفال الامنين في منازلهم وتقوم بنهب المدنيين واجبارهم على العمل
تحت ستار التهديد المسلح منتهكة بذلك جميع الشرائع ، ومهددة
حقوق الانسان الاساسية .

ان الحكومة المصرية تطالب باجراء تحقيق في الفضائع التي
ارتكبتها القوات المعتدية ضد شعب مصر المسالم ، وفي التسليم
والتخريب والمذابح التي ارتكبتها القوات البريطانية والفرنسيه
ضد المواطنين المصريين في بورسعيد ، والتي قامت بها اسرائيل في
غزة ورفح والعريش ، وتطالب بمعاينة المعتدين ، والاستتكرار المأساة
اذا أفلت المجرم من العقاب .

هذه هي الصورة الحية الواضحة التي عرضتها مصر على الجمعية
العامة للأمم المتحدة وهذا هو موقف القوات المعتدية بعد أن أعلنت
رسميا انها وافقت على وقف القتال والانسحاب فاذا بها رغم ذلك
تستمر في اعتداءاتها على الشعب المسالم وعلى السكان الامنين في
منازلهم ، غير مراعية حرمة لمساكن ولا كرامة لا مرة وشيخ مسن أو
طفل رضيع ، وغير ملقية بالا الى ما تفرضه الشرائع السماوية عامة
وما قرره المواثيق الدولية وعلان حقوق الانسان ، بل انها لم تراع
مبادئ الشرف واحترام الكلمة .

وازاء هذا العدوان الصارخ على الشعب المسالم ، واستجابة
لنصوص ميثاق الأمم المتحدة والرأي العام العالمي الذي استنكر
العدوان أُرستل بولجانين الى بريطانيا وفرنسا واسرائيل يحذرهما من
تاخر انسحاب القوات المعتدية على مصر لان ذلك ينطوي على خطر كبير .

وطالب بولجانين بتعويض مصر عن خسائرها واقترح تأليف لجنة
دولية لتقدير مدى الخسائر التي عانتها مصر .

وقد تعللت فرنسا وانجلترا أمام هيئة الأمم لتأخير انسحاب
قواتهما بأنهما على استعداد للمضي في الانسحاب بمجرد أن تصبح
قوة البوليس الدولي التي يجري تشكيلها في مركز تستطيع معه القيام
بالوظائف التي كلفت بها بمقتضى قرارات الأمم المتحدة الصادرة في
٢ و ٥ و ٧ نوفمبر .

وبجلسة ٢٤ نوفمبر قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة مطالبة
بريطانيا وفرنسا واسرائيل مرة أخرى بالانسحاب فورا من مصر من
غير شروط وذلك بعد أن لاحظت الأمم المتحدة مع الاسف الشديد
استمرار وجود قوات هذه الدول في أرض مصر .

وقد وافقت على هذا القرار ٦٣ دولة وامتنعت ١٠ دول عن التصويت
وعارضته ٥ دول هي بريطانيا وفرنسا واسرائيل واستراليا
وبلجيكا .

كما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار بتحويل
السكريتر العام للأمم المتحدة سلطات واسعة لاستخدام قوة البوليس
الدولية في الشرق الاوسط .

أى جرأة على الحق هذه !! وأى ذولة هذه التي لا تحترم كلمتها
لقد وافقت كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل على وقف القتال فورا
والانسحاب ومع ذلك فاعتداءاتهم على الشعب المسالم السكان الامنين
ما زالت مستمرة ، ولم تنسحب قواتهم من أرض الوطن ، مسرح
المعركة .

وليس هذا فحسب بل أنها بعد ان وافقت على وقف القتال
والانسحاب عادت في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤
نوفمبر تعارض في قرار الانسحاب ذلك القرار الذي سبق أن وافقت
عليه ووعدت بتنفيذه ولم يكن قرار هيئة الأمم الا قرديدا
وتوكيدا لقرارها الاول .

ولما كانت قوات البوليس الدولي ستحضر الى مصر لتنفيذ القرارات
هيئة الامم للاشراف على انسحاب القوات المعتدية في بورسعيد وهي
مهمة مؤقتة ثم تذهب جنود القوة الدولية الى الخطوط الامامية المصرية
اسرائيلية لمراقبة جلاء القوات الاسرائيلية عن منطقة سيناء وغزه
ورفع .

وقد حضر مستر همرشولد الى مصر واجتمع بالرئيس جمال
عبد الناصر لاجراء مباحثات حول تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة
بانسحاب القوات المعتدية وعمل قوات الامم المتحدة في هذا الشأن
وتم الاتفاق بين الحكومة المصرية وسكرتير عام الامم المتحدة
على ما يأتى :

(١) ضرورة الحصول على موافقة مصر لاشتراك أية دولة في قوات
الامم المتحدة التى نص عليها قرار الامم المتحدة الصادر في ٧ نوفمبر
سنة ١٩٥٦

(٢) ضرورة الحصول على موافقة مصر لدخول القوة البوليسية
الدولية للاراضى المصرية .

(٣) تحديد مصر المكان الذى تتواجد فيه القوة الدولية .

(٤) اذا سحب مصر موافقتها فى أى وقت فان على قوات الامم
المتحدة أن تنسحب فى الحال .

(٥) لن يكون للقوة الدولية أى عمل فى بورسعيد ومنطقة القناة
بعد انسحاب القوات الانجليزية الفرنسية المعتدية التى يجب أن
تنسحب فى الحال حسب قرار الامم المتحدة ويكون عمل قوات الامم
المتحدة على خطوط الهدنة بين اسرائيل ومصر طالما كانت مصر موافقة
على بقائها .

وعلى أساس هذه المبادئ تكونت قوة البوليس الدولي وتحمل

اسم الامم المتحدة . وقد وصلت هذا القوات الدولية أبو صوير في ١٥
نوفمبر .

وقد طلبت مصر من الجنرال بيرنز رئيس البوليس الدولي جلاء
القوات المعتدية فوراً عن أرضها قبل البدء فى تنفيذ قرارات الامم
المتحدة الخاصة بالبوليس الدولي .

وفي ٣ ديسمبر أعلن سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا فى
مجلس العموم أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية قررتا انسحاب
قواتهما من مصر بلا قيد ولا شرط وأعلن بينو وزير خارجية فرنسا
نفس القرار فى الجمعية الوطنية الفرنسية .

وأصدرت الحكومتين البريطانية والفرنسية الاوامر الى الجنرال
كيتلى القائد العام للقوات المعتدية أن يتفق مع الجنرال بيرنز قائد القوات
الدولية على جدول مواعيد الجلاء التام .

وقد دخل البوليس المصرى بورسعيد فى ١٨ ديسمبر وكان
يرافقهم مندوب من البوليس الدولى . وقامت دوريات مشتركة
للمحافظة على الامن والنظام فى المدينة .

لقد عرف شعب بورسعيد قبيل انسحاب القوات المعتدية كيف
يسخر منها ويرغمها على الاسراع فى اتمام عملية الانسحاب خوفاً من
غضب الشعب . فقد علق الفدائيون المصريون تمثالا يمثل ايدن
مشنوقا فى جبل مشدود فوق الطريق وذلك بعد دخول البوليس
المصرى مدينة بورسعيد .

وفوجئت القوات المعتدية فى طريق انسحابها بعربة تحمل
نعشا ملفوفاً بالعلم الانجليزى وعند رأسه حذاء قديم وقد كتب على
النعش « هذا نعش ايدن » وأسرعت دورية بريطانية الى مكان النعش
ونزل ضابط بريطانى وقذف النعش على الارض .

ومرت إحدى الدوريات البريطانية في شارع كسرى فسارت خلفها مظاهرة من الاطفال يقلدون حركاتهم ويحملون قطعاً خشبية على أذرعهم ويسيطرون في نفس نظام الدورية وخلفها مباشرة حتى جندي الاسلحة قلده ووضعا عليا من الصفيح على آذانهم وكانت الدوريات كلما سارت قوبلت بالسخرية .

وتم انزال العلم البريطاني سرا في الساعة السادسة من صباح ١٩ ديسمبر من سارية مبنى قيادة القوات المعتدية في بورسعيد ، دون احتفال .

وتسلمت قوات الامم المتحدة مبنى ادارة شركة القناة الذي اتخذه المعتدون مقراً لقيادتهم، ورفع علم الامم المتحدة على المبنى . كما انزل العلم البريطاني من فوق سارية مطار الجميل بين مظاهر الوجوم والحزن التي بدت على وجوه جنود المعتدين ، وتسلمت القوات الدولية المطار . وقد تسلمت مصر مطار الجميل في ٢٠ ديسمبر .

وأخيراً تم انسحاب القوات المعتدية نهائياً من بورسعيد . وخرج آخر جندي بريطاني وفرنسي من أرض مصر . وسلم الفرنسيون بورفؤاد للبوليس الدولي الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ٢٢ ديسمبر وقد تم انسحاب الانجليز سرا خلال فترة حظر التجول التي فرضها الانجليز لمدة ٢٤ ساعة في المنطقة الضيقة قرب تمثال ديلسبس والتي تم منها الانسحاب . وحمى البوليس الدولي انسحاب القوات البريطانية فانشأ منطقة حراماً بين القوات المنسحبة وأهالي بورسعيد .

ونزل العلم الفرنسي وارتفع علم الامم المتحدة .

وتسلمت السلطات المصرية بورسعيد في فجر يوم ٢٣ ديسمبر ، وبذلك انتهت مهمة البوليس الدولي في بورسعيد وأصبح من المقرر أن تذهب جنود القوة الدولية فوراً الى خطوط الهدنة بين اسرائيل ومصر .

وكانت فرحة في فلوب الشعب المصري . وكان عيداً عظيماً هو عيد النصر . وقد احتفلت بورسعيد بهذا العيد الكبير . وكان الاهالي يطلقون الرصاص في الهواء ابتهاجاً بالنصر . واقاموا زفة للدبابات المصرية التي دخلت المدينة . وأحرق المتظاهرون العلم البريطاني والعلم الفرنسي وكانت القوات المعتدية قد لحمتها بالاكسجين في يد تمثال ديلسبس . وأنزل علم بريطانيا من فوق طابية السلام في الميناء لترفع العلم المصري مكانه .

واستمرت المظاهرات طوال اليوم تهتف بحياة عبد الناصر رائد القومية العربية وبطل العروبة .

وفي يوم ٢٤ ديسمبر نسف شعب بورسعيد تمثال ديلسبس واستقر التمثال في قاع البحر . سقط تمثال ديلسبس في الماء بعد نسفه ثلاث مرات . وهكذا أزال من بورسعيد آخر أثر من آثار الاستعمار .

وفي ٢٨ ديسمبر بدأ تطهير القناة التي صممنا ألا تبدأ في تطهيرها الا بعد اعادة الحياة العادية الى مدينة بورسعيد ومنطقة القناة بوجه عام وبعد سحب القوات غير المصرية من منطقة القناة . وقد طلبت الحكومة المصرية معونة الامم المتحدة في تطهير القناة من العوائق ، واشترك فعلاً أسطول الامم المتحدة في انتشال السفن الغارقة وعادت الملاحا في القناة في مارس سنة ١٩٥٧

...

الى هنا امتنعنا كيف بدأ العدوان المسلح على أرض الوطن . كما استعرضنا الجهود التي بذلتها الامم المتحدة حتى أصدرت قراراتها بوقف القتال فوراً وبانسحاب القوات المعتدية من أرض الوطن وما صادف تنفيذ القرارات من اعتراضات ثم كيف زالت هذه

العقبات وتم وقف القتال وانسحاب القوات المعتدية وعودة السلام الى أرض النيل وخرج المعتدون يجرون أذيال الحربة والفشل والذل والانكسار . ورفعنا علمنا عاليا خفاقا يرغرف فوق أرضنا الحبيبة في عيد النصر .

والآن لنعثر الصفحات التالية مع ذكريات المعركة في ميدان القتال مع الجيش ، ومع الشعب المكافح من أجل حريته ، يوما بيوم وساعة بساعة ودقيقة بدقيقة حتى كتب لنا النصر .

(٢٢)

مصر في المعركة

كان شعور الشعب أيام العدوان أن الاستعمار سيلقى مصرجه في هذه الأرض الطاهرة المكافحة وان بريطانيا وفرنسا واسرائيل ستتلقى درسا في بطولة المصريين المكافحين لن تنساه مدى الحياة . وكان كل مصري رجلا كان أو امرأة أو شابا أو شابة ، جنديا عاملا في جيش التحرير العام . اننا قد عاهدنا أنفسنا أمام الله اننا لن ننام ولن تهدأ نفوسنا حتى نشفى غلتنا ونشاز حريتنا من فلول الاستعمار ، ونواجه البغي والعدوان صفا واحدا مؤمنين بأن الله أراد لنا الخير حين أعدنا لرسالة الجهاد وفي طلعتنا قائدنا الذي قرر أن يستبسل في الدفاع عنا ولا يستسلم وهو الرئيس جمال عبد الناصر الذي قادنا الى النصر وأعلن أننا سنقاتل الى آخر نقطة من دمائنا وشعار كل فرد منا سنقاتل ولن تسلم أبداً وسنبني بلدا وتاريخا ومستقبلا ، وقد جاهدنا وكافحنا كفاح الأبطال وانتصرنا بفضل هذه السياسة الحكيمة .

ولقد أمر كمال الدين حسين قائد جيش التحرير أن يسمح لجميع الراغبين المدربين من قوات جيش التحرير بالذهاب الى أرض المعركة واتخذت قوات جيش التحرير مواقعها في أرض المعركة منذ ٢ نوفمبر .

وقد بدأت العمليات العسكرية في الساعة التاسعة من مساء يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بتقدم بعض الوحدات الاسرائيلية من العقبة الى الكوتلا وهي نقطة حدود مصرية لم يكن فيها الا قوة صغيرة للانداز من قوات الحدود وبعد قليل أنزلت اسرائيل من الجو قوة من جنود المظلات عند سعد الحيطان التي تقع على بعد ٩٠ كيلو مترا من

شرق السويس في منطقة جبلية وعرة وفي نفس الوقت بدأت الدعاية الاسرائيلية تقول ان القوات الاسرائيلية تقترب من قناة السويس . وكانت القوات المصرية تتجه الى قوة المظلات فاحتلت ممر « منلا » الجبلي ثم بدأت تشتبك مع قوة المظلات الاسرائيلية .

وفي صباح الثلاثاء ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ كان القتال يدور عنيفا بين القوة المصرية وبين جنود العدو الهابطين بالمظلات وتدخل سلاح الطيران المصري في المعركة واشتبك بنوره مع قوات العدو الجوية التي بادرت الى نجدة جنوده .

وعند الظهر كانت قواتنا تتولى تطهير المنطقة من جنود العدو الهابطين بالمظلات بينما كان الطيران المصري يسيطر على سماء المعركة وفي نفس الوقت كانت قوات العدو المدرعة قد بدأت تهاجم المواقع المصرية الامامية الموجودة بين العوجة وابو عجيلة . وتمكنت المواقع المصرية الامامية من صد هجوم العدو وتكبيده خسائر كبيرة في الدبابات والافراد .

ولم ينته يوم الثلاثاء حتى كانت الاوامر قد صدرت لقوات لسلسلة من الجيش المصري منها وحدات من المشاة والمدفعات بالتقدم الى الحدود للاشتباك في القتال . وعند منتصف الليل كانت الوحدات المصرية تتجه بأقصى سرعة الى الحدود الشرقية وكان واضحا بجلاء أن اتجاه المعركة يتقدم في صالح القوات المصرية بعد ٢٤ ساعة من بدء القتال وكان الموقف كما يلي :

(١) أوقفت قواتنا تقدم الجيش الاسرائيلي لنجدة جنوده الهابطين بالمظلات عند سد الحيطان واستطاع السلاح الجوي البحري تدمير الامدادات المرسلة لتعزيزهم ، كما استطاع أن يسيطر على أرض المعركة .

(٢) تم وقف الهجوم على أبو عجيلة وتكبد العدو خسائر كبيرة .

(٣) قواتنا الاحتياطية في طريقها الى الميدان بالمشاة والمدفعات وتأخذ زمام المبادرة .

(٤) وفجأة تقدمت بريطانيا وفرنسا بانذارهما الغادر الى مصر .

وفي فجر الاربعاء ٣١ أكتوبر كان سلاح الطيران المصري قد أتم غارات جوية مفاجئة فوق جميع مطارات العدو في اسرائيل . وعاد العدو فكرر هجومه على موقع أبو عجيلة وتكبد خسائر جديدة في الدبابات وفي الافراد . عاد العدو للمرة الثالثة الى موقع أبو عجيلة ولكنه فشل للمرة الثالثة . تحققت السيطرة الجوية بوضوح للسلاح الجوي المصري الذي اشتبك مع الطيران الاسرائيلي واستطاع بعد أقل من ٣٦ ساعة من بدء المعركة أن تحطم ١٢ طائرة من طراز «ميسيتير ٤» تكون نصف ما للعدو من المقاتلات النفاثة التي كان قد حصل عليها من فرنسا .

ثم ظهرت في سماء المعركة أسراب كثيرة من طراز «ميسيتير ٤» وتبين قطعاً أن السلاح الجوي الفرنسي يشترك صراحة مع السلاح الجوي الاسرائيلي في المعركة مستعملا نفس مطاراته وقواعده .

وقد اتجهت قاذفات القنابل المصرية في مساء الاربعاء الى أهدافها داخل اسرائيل وهاجمتها طوال الليل بالقنابل الحارقة والشديدة الانفجار .

وفي الساعة السادسة من مساء الاربعاء تدخل الطيران الملكي البريطاني في المعركة تعززه طائرات فرنسية فأغار على القاهرة والاسكندرية وهنا اتضحت خطة العدو الانجليزى الفرنسى الاسرائيلي

وتحقق ان الهدف الاول من العملية هو استدراج أكبر مجموعة من القوات المسلحة المصرية الى الحدود الشرقية ، وفي نفس الوقت يستمر ضرب المطارات المصرية من الجو ، وبذلك تحرم قواتنا على الحدود الشرقية من أى مساعدة جوية وبذلك أيضا تقطع خطوط مواصلات الجيش فى سيناء تمهيدا لتركيز الضرب عليها بالطائرات فى الوقت الذى تكون فيه مطاراتنا ذاتها معرضة للغارات الجوية المستمرة وبذلك ستصبح المجموعة الرئيسية للجيش المصرى هدفا لهجوم اسرائيل يعاونها فيه السلاح الجوى البريطانى والفرنسى ، بينما تكون هذه المجموعة فى عزلة كاملة عن قواعدها خصوصا اذا تمت عملية انزال قوات بريطانية وفرنسية فى السويس .

وفى حوالى الساعة العاشرة من مساء الاربعاء ٣١ أكتوبر تم اتخاذ قرار خطير يقضى بسحب القوات المصرية من الحدود الشرقية على أن تتحرك على هذه الحدود وحدات انتحارية تحمى تنفيذ الخطة . وفى ساعة مبكرة من صباح الخميس أول نوفمبر تم سحب القوات المصرية التى كانت على الطريق الاسط وتركت القوة التى صدت الهجمات على ابو عجيلة تتولى حماية العملية .

بدأ سحب جزء من قوة العريش ثم سحب قوة من رفع وباقى قوة العريش وقد وجد العدو أن الخطة التى أحكم تدبيرها قد انكشفت فسارعت الطائرات البريطانية المقاتلة تضرب القوات المصرية المتجهة غربا ، وكذلك بدأت تضرب الكبارى والمعديات على القناة لمنع تنفيذ العملية .

وصدرت الاوامر للقوات الانتحارية التى خصصت لحماية العملية بأن تقاوم العدو بكل ما تستطيع على أن يكون لقادتها حق التصرف بعد نفاذ ذخيرتها .

وقد أغارت الطائرات المعادية البريطانية على سفينة مصرية فى قناة السويس .

وفى يوم الجمعة ٢ نوفمبر بدأت القوات المصرية تأخذ مراكزها لمواجهة العدوان الانجليزى الفرنسى وكان تركيز العدو الانجليزى الفرنسى من الجو ملحوظا على المطارات المصرية وعلى منطقة الغبال وعلى قطع الاسطول فى ميناء الاسكندرية .

ويوم السبت ٣ نوفمبر واصل العدو غاراته الجوية .

ويوم الاحد ٤ نوفمبر واصل العدو غاراته الجوية .

وقد استطاع السلاح الجوى المصرى خلال هذه الفترة أن يقوم بعمليات رائعة فقد حقق سيطرة كاملة على أرض العمميات على الحدود فى بداية المعركة وقام باشتباكات مع القوات الجوية الاسرائيلية استطاع فيها الطيارون المصريون تحطيم القوة الضاربة للطيران الاسرائيلى وشن غارات عنيفة متواصلة كانت تزيد أحيانا على ١٤ غارة فى الليلة الواحدة على المطارات والقواعد الاسرائيلية . وقد دمر سلاح الطيران المصرى ربع ما تمكنه اسرائيل من طائرات فى يومين من القتال .

وقامت المدفعية المصرية المضادة للطائرات بواجبها كاملا لمحاولة صد طائرات العدو المغيرة .

وقد بلغ عدد الطائرات البريطانية والفرنسية والامرائيلية التى أسقطها السلاح الجوى المصرى والمدفعية المضادة للطائرات حتى ليلة ٤ نوفمبر ٨٧ طائرة . وقد عرض حطام الطائرات الانجليزية والفرنسية التى أسقطتها المدفعية المصرية فى ميدان التحرير .

وفى خلال الاسبوع الذى انقضى من بدء العمليات قام السلاح البحرى بالنشاط التالى :

- (١) ضرب ميناء حيفا من البحر .
- (٢) أغرق قطعة بحرية بريطانية فى خليج السويس .
- (٣) أغرق قطعة بحرية ثانية .
- (٤) أغرق حاملة جنود بريطانية .
- (٥) أغرق طراداة فرنسية أمام البهلس .

وبعد أن تكبدت البحرية البريطانية هذه الخسائر انسحبت القوات البحرية البريطانية والفرنسية الى الجنوب بعيدة عن الشواطئ المصرية واستمرت مدفعية السواحل المصرية فى اطلاق النيران عليها .

وقام الاسطول المصرى بمطاردة أسطول العدو وضربه أثناء انسحابه .

وانطريف انه أثناء الغارات الجوية المتتالية التى قامت بها الطائرات البريطانية والفرنسية على المدن المصرية فى الساعة العاشرة من مساء ٢ نوفمبر الى العاشرة مساء ٣ نوفمبر فقد كانت هذه الغارات موجهة الى مطاراتنا الحربية بالمأظة وقد شوهت الستة الذهب والحرائق من الجو فى المأظة ، وقد ظن السلاح الجوى البريطانى أنه أصاب السلاح الجوى المصرى ، ولكن مصر كانت تعلم ان بريطانيا على علم تام بمكان سلاحنا الجوى لذلك نقلت طائراتنا الحربية الى مكان آخر ووضع مكانها نماذج طائرات خشبية فلما ارتفعت الحرائق على أثر القاء القنابل فى هذه المنطقة ظن العدو أنه أصاب سلاحنا الجوى وأنه أبعد عن آخره ولكن الحقيقة أن طائراتنا الحربية ومطاراتنا الحربية لم تتأثر بهذه الغارات لانها كانت قد نقلت من مكانها طبقا لخطة مرسومة .

لقد ادعت اسرائيل فى تصريحات رجالها المسئولين انها انتصرت على مصر فى سيناء ، وهذا كذب واقتراء على حقيقة الواقع . ان المعركة الوحيدة التى نشبت بيننا وبين اسرائيل هى معركة أبو عجيلة . ولقد

هاجم لواءان اسرائيليان مشاة ولواء مدرع موقع أبو عجيلة وكان به كتيبتنا مشاة مصريتان . كانت ١٠٠ دبابة اسرائيلية و ٢٧٠٠ جندي اسرائيلي يهاجمون ٨٥٠ جنديا مصريا . وصمدت القوات المصرية وفشل هجوم اسرائيل يومى ٢٩ و ٣٠ وليلة ٣٠ ويوم ٣١ أكتوبر ويومى ١ و ٢ نوفمبر حينما انسحبت قواتنا لتواجه العدو والبريطانى الفرنسى . وبعد ذلك كان موسى ديان قائد القوات الاسرائيلية يستطيع أن يمشى بسيارته بلا مقاومة لانه لم يكن هناك جيش . فأين اذن الانتصار الذى تتحدث عنه اسرائيل . ان العالم كان يشهد وجيشنا الباسل يتحدى انه لولا اعتداء بريطانيا وفرنسا الى جانب اسرائيل لقضينا على اسرائيل فى ٧٢ ساعة ، وما كانت لتقوم لها قائمة بعد ذلك .

ويجدر بنا ان نشير هنا الى أن الكتيبة ١١ مشاة التى كانت مكلفة بستر انسحاب قوات العريش ورفع ، ظلت فى مواقعها تؤدى واجبها حتى تم انسحاب جميع القوات المصرية وبدأ العدو يهاجم الكتيبة من جميع الاتجاهات . وعندما تأكد قائد الكتيبة ١١ أنه قد تم انسحاب قواتنا أصدر أمره بالانسحاب بعد أن دمر أسلحته الثقيلة وانسحبت الكتيبة فى ١٠ نوفمبر الى القنساء سيرا على الاقدام ، وقطعت بذلك مايزيد على ١٥٠ كيلو مترا . ووصلت الكتيبة بأسلحتها الخفيفة ومدافع الماكينة ، وكان النظام الذى وصلت به الكتيبة بعد هذه المسألة الطويلة ، وفى منطقة بها العدو يدعو الى الاعجاب والفخر .

لقد انتقل ميدان المعركة الى بورسعيد وكان شعبها الى جانب الجيش يقاتلان بشجاعة .

ان الذى شاهد بورسعيد يوم ٥ نوفمبر يراها وقد تحولت الى معسكر كبير يضم جميع أبناء هذه المدينة الباسلة التى ذقت من

احتلال المستعمرين البريطانيين الكثير في فترة من الزمن ولعل دور البطولة الذي كتبه الشعب ، البور سعيدي اليوم سيجد صفحة كبيرة في التاريخ ليسجل بها أروع قصص البطولة ! الشعب كله حماس وقوة وإيمان خرج ليدافع عن أرض وطنه .

لقد كان الشعب بأجمعه في انتظار ساعة الصفر . تلك الساعة التي أعلنوا عنها في استخفاف فما إن لاحت بشائر الدفعة الأولى من جنود المظلات العدو في مساء بور سعيد في الساعة السابعة والنصف من صباح ٥ نوفمبر حتى تسارعت جموع الشعب من كل مكان شيوخا وشبابا ورجالا يحملون الأسلحة المخنفة التي كانت موجودة في كثير من المخازن وبأحياء مختلفة . وفي هذه الأثناء كانت تجوب ميناء بور سعيد عربات فيهما ميكروفونات أخذت تخطر الأهالي عن مكان نزول العدو فاندشعت الجموع الى هذه الأماكن وكل فرد يحمل في يده بندقيته وفي معركة رهيبة تقابل الشعب البور سعيدي والجنود البريطانيون والفرنسيون والأسرائيليون وفي ساعة كاملة كانت هناك آلاف الجثث التي أصيبت بالرصاص والتي فقدت الحياة قبل أن تصل الى الأرض ، وحتى هؤلاء الذين وصلوا الى الأرض كان الرصاص ينهال عليهم من كل مكان .

قنابل تفجر في كل مكان تلك النوى كانت تلقيها طائرات العدو لكي تحمي نزول جنود المظلات وبالرغم من شدة انفجارات هذه القنابل تدفقت جنود الشعب لاستقبال هؤلاء الهابطين .

وبمجرد أن قضى عليهم ارتفعت في سماء بور سعيد الاصوات تردد في كل مكان تحيا مصر . تحيا مصر . الموت للاعداء .

وما أن انتهت المعركة الأولى التي سجنها شعب بور سعيد في مطار الجميل حتى أخذت قوات العدو الانجليزية الفرنسية

الاسرائيلية تهبط في مكان آخر ناحية « الجلف » فعادت العربات التي كانت تحمل مكبرات الصوت مرة أخرى لتنبيه الشعب الى ميدان المعركة الجديد .

وكان أفراد الشعب يتسابقون للوصول الى هذه المنطقة الجديدة وهم يصيحون سنحارب . الموت للاعداء . وكنت تسمع في كل مكان ترديد الاناشيد الحماسية التي تحمل اسم مصر وشرف مصر وكرامة مصر .

اندفعت هذه الجموع بنظام خلف العربات التي كانت تقودها وتوجهها لكي تلتقي بهؤلاء العرابرة الاستعماريين ولكن المسافة كانت بعيدة فبمجرد أن وصلت الجموع الى ناحية « الجلف » سبقهم الى هناك فريق من القوات المسلحة التي أحاطت مكان نزول جنود العدو وبسياج من جنود الجيش المصري احاطة تامة واتخذ الشعب مكانه بجوار القوات المسلحة منتظرا الاوامر الأولى لبدء في هذه المعركة .

وكنت ترى في عين كل مصري في تلك اللحظة التاريخية في حياتنا إيمانا وثقة بالمستقبل ، جيش وشعب ضد ظلم واعتداء من ثلاث دول في وقت واحد ، انجلترا وفرنسا واسرائيل .

وفي هذه الأثناء كانت قوات ثالثة قد هبطت ببور فؤاد ورددت أصوات الميكروفونات مكان المعركة الثالثة وكان قد هبط جنود الامبراطورية العجوز فتجمع فريق من الأهالي وسارعوا الى الوكر الثالث وفي طريقهم الى هذا الوكر شاهدوا بعض الجنود وهم في طريقهم الى الأرض فاستقبلتهم فوهات البنادق ، استقبالا حماسيا يليق بهم فخروا صرعى .

وفي أثناء نزول العدو في هذه الأماكن هبط جزء كبير منهم

الى سطح بحيرة المنزلة. وكنت تسمع أصوات الاستغاثة من الرصاص الذى ينهال عليهم والمحاولات البائسة للنجاة من الغرق .

كانوا يطلقون الرصاص فى كل مكان بعد ان قولوا بوابل من الرصاص ، واستولى عليهم الذعر وانطلقت الرصاصات الطائشة المصحوبة بالقنابل الى أى مكان وتمكن الفدائيون من القضاء على معظم القوات الهايطة .

وهنا بدأ الاسطول البريطانى الفرنسى بضرب المدينة بمدفعه الثقيلة بينما الطائرات تلقى قنابلها لتلك المدينة وبالرغم من هذا كله استمرت المقاومة العنيفة . وكان الشعب كله يشترك فى المقاومة وسقطت فى البحر ٧ طائرات عندما حاولت ان تسقط مهمات وأسلحة ذخيرة بالمظلات على قواتهم . وحاول العدو ضرب بورسعيد عن الجو بعد فشل هجومه لانقاذ قواته . ثم أسقطت قواتنا ثمانى طائرات أخرى .

ولقد تعرضت مدينة بورسعيد لغارات جوية عنيفة مستمرة كان هدفها الاول الضغط على الاهالى ، وبالرغم من هذا الهجوم العنيف عليهم فانهم شاركوا القوات المصرية فى مقاتلتهم للعدو .

واستمر القتال العنيف فى بورسعيد طول الليل والنهار يوم ٦ نوفمبر وانتقلت المعركة الى الشوارع والمنازل . قاتل جيش مصر وقوات المقاومة الشعبية من منزل الى منزل .

وظلت قوات العدو تضرب المدينة بالقنابل ومدافع الاسطول طوال اليوم ومع ذلك كانت المقاومة الشعبية وقواتنا روحها المعنوية عالية جدا . وحتى يوم الاربعاء ٧ نوفمبر كان القتال يدور رهيبا قمع قوات العدو من احتلال مدينة بورسعيد .

وفى نفس الوقت أذاع ايدن فى مجلس العموم كذبا ان منطقة

بورسعيد طلبت التسليم فى حين ان بورسعيد لم تطلب التسليم واستمرت تقاتل وتقاوم العدو مقاومة جسارة وكبدت العدو خسائر فادحة .

وظلت قواتنا والشعب يقاوتان بتصميم كامل رغم غارات الطيران العنيفة حتى النصر . وقبلت مصر قرار الامم المتحدة بوقف اطلاق النار حرصا منها على السلام .

ان جمعية الفدائيين انزلت الرعب فى قلوب القوات المعتسدية ببورسعيد وكان فى كل شارع من شوارع بورسعيد يقاتل المعتدون بتمثال لجندى بريطانى مشنوق ومعلق فى الفضاء مكتوب عليه « هذا هو مصيركم » وتقوم الدورية بتحطيم هذا التمثال ثم تمر بشوارع آخر فتجد تمثالا جديدا . ورجال المقاومة يارعون فى التخفى والحركة بسرعة ولم تستطع الدوريات الانجليزية والفرنسية ان تقبض على واحد منهم . وكانت وزج المقاومة الشعبية فى بورسعيد قوية جدا تجلبها فى كل حي وفى كل منزل وفى كل شخص ، حتى الشيوخ والاطفال تبرعوا بالمال والدم .

ان النساء والاطفال والشيوخ اشتركوا فى المعركة ، وغسلوا اهانات كثيرة سابقة بدمائهم الطاهرة . فبسوا عدهم وقفوا أمام الاساطيل والطائرات . وقامت قواتنا واهالىنا فى بورسعيد أحدث انواع اسلحة الفتك والتدمير التى يحملها الغزاة المتخفزون للبطن المتعطشون للدم ، المتفجرون بالغيط والحقن والقنوس .

كفاح بور سعيد

كان الانجليز يريدون ان يهاجموا بور سعيد من الشمال والسويس من الجنوب على ان يتقابل الهجومان الانجليزيان والقوات الاسرائيلية القادمة من الشرق في السويس يوم ٧ نوفمبر . ولكن حدثت مفاجأة . ان القوات البحرية في البحر الاحمر كانت مكونة من بارجة ضخمة حمولتها ٤٥ ألف طن وطراد ضخمة وعدد من المدمرات الصغيرة وعدد كبير من سفن الانزال . وهذه القوات كانت قادمة من عدن بقصد ضرب السويس وبدأت تتقدم الى الامام ولكنها لم تستطع ان تدخل رأس غارب . وعندما حاولت ذلك عند رأس أبو الدرج بدأت المدافع الساحلية المصرية تضرب بقوة وبسرعة حتى أغرقت إحدى المدمرات وحاولت باقي السفن الحربية انزال بعض الجنود على الساحل ولكن زوارق الطوربيد المصرية طاردت هذه السفن وتمكنت من اغراق إحدى سفن الانزال كما أسرت تسعة سفن منها وعادت زوارقنا سليمة لم يمسها سوء وتراجع الانجليز في ذعر وذهول . ولم يجرؤ على الدخول في المياه المصرية مرة أخرى وبذلك فسدت خطة الانجليز .

وقد اعلنت القيادة البريطانية الفرنسية في بور سعيد عن اتخاذ تدابير مشددة لمواجهة المقاومة التي تقوى وتشتد من جانب الوطنيين المصريين ضد القوات المعتدية .

ان المعتدين على مصر ارادوا نفس بور سعيد لمقاومتها الباسلة وصمودها أمام العدوان فألقى المعتدون على مدينة بور سعيد الالاف من القنابل وشن المعتدون في اليوم الاول لعدوانهم ٥٠٠ غارة جوية

دمروا خلالها المستشفيات والمدارس والمساجد والمكتبة العامة وغيرها من المؤسسات النظامية ، ودفن تحت الانقاض الاطفال والنساء والشيوخ . وأطلق المعتدون النار على الاهالى عندما كانوا يحاولون النجاة من الحريق ودهسهم بالدبابات وقتلهم بالحرباب . ودمرت القيادة الانجليزية والفرنسية مخازن المياه ومنعت المواد الغذائية عن السكان حتى يموت أهالى بور سعيد جوعا . لقد غادر مدينة بور سعيد ٦٠ ألف شخص من المصريين وكان الغزاة يتربصون بهم في الطريق ويطلقون النار عليهم .

ان شعب مصر قد خلع عنه الملابس المدنية وأصبح كل فرد يسير مرتدياً ملابس الميدان . وهم جميعاً يحملون السلاح على أكتافهم . بينما السيدات في ملابسهن البيضاء يعملن ليل نهار لتحويل بعض المدارس الى مستشفيات طوارئ . وفي داخل المنازل كانت كل سيده مصرية قادرة على العمل تعمل عملاً متصلاً في اعداد الملابس اللازمة للمرضى من جهة وللمقاتلين في الميدان من جهة أخرى .

وقام الشباب من أبناء بور سعيد وحملوا السلاح يدافعوا عن أرض الوطن ، وشرف الوطن ، وليردوا العدوان . قام الشباب بين العاشرة من العمر وأكثر من ذلك بقليل ليتلقى رصاص الطائرات . وقد اعترف بذلك الاعداء قبل الاصدقاء قالوا في كتبهم عندما أرحوا العدوان ان الشباب في بور سعيد من سن العشر سنوات وال ١١ سنة وال ١٢ سنة وقفوا وراء المتاريس . كانوا يمثلون المقاومة الصلبة والمقاومة الصامدة ، وحملوا السلاح ولم يتراجعوا ابداً عن مواقع الدفاع بل قاتل الشباب واستشهد وبذل دماءه في سبيل أرضه وفي سبيل شرفه ، وفي سبيل بلده .

ان القوات المصرية التي تنتظم الجيش والبوليس والشعب كافتحت كفاح الابطال وأبادت قوات الهابطين بالمظلات وسحقتهم

كفاح بور سعيد

كان الانجليز يريدون ان يهاجموا بور سعيد من الشمال والسويس من الجنوب على ان يتقابل الهجومان الانجليزيان والقوات الاسرائيلية القادمة من الشرق في السويس يوم ٧ نوفمبر . ولكن حدثت مفاجأة . ان القوات البحرية في البحر الاحمر كانت مكونة من بارجة ضخمة حمولتها ٤٥ ألف طن وطراد ضخمة وعدد من المدمرات الصغيرة وعدد كبير من سفن الانزال . وهذه القوات كانت قادمة من عدن بقصد ضرب السويس وبدأت تتقدم الى الامام ولكنها لم تستطع ان تدخل رأس غارب . وعندما حاولت ذلك عند رأس أبو الدرج بدأت المدافع الساحلية المصرية تضرب بقوة وبسرعة حتى أغرقت إحدى المدمرات وحاولت باقى السفن الحربية انزال بعض الجنود على الساحل ولكن زوارق الطوربيد المصرية طاردت هذه السفن وتمكنت من اغراق إحدى سفن الانزال كما أسرت تسعة سفن منها وعادت زوارقنا سليمة لم يمسهـا سنوء وتراجع الانجليز في ذعر وذهول . ولم يجرؤ على الدخول في المياه المصرية مرة اخرى وبذلك فسدت خطة الانجليز .

وقد اعلنت القيادة البريطانية الفرنسية في بور سعيد عن اتخاذ تدابير مشددة لمواجهة المقاومة التي تقوى وتشهد من جانب الوطنيين المصريين ضد القوات المعتدية .

ان المعتدين على مصر ارادوا نسف بور سعيد لمقاومتها الباسنة وصمودها أمام العدوان فألقى المعتدون على مدينة بور سعيد الالف من القنابل وشن المعتدون في اليوم الاول لعدوانهم ٥٠٠ غارة جوية

دمروا خلالها المستشفيات والمدارس والمساجد والمكتبة العامة وغيرها من المؤسسات النظامية ، ودفن تحت الانقاض الاطفال والنساء والشيوخ . وأطلق المعتدون النار على الاهالى عندما كانوا يحاولون النجاة من الحريق ودهسهم بالدبابات وقتلهم بالحراپ . ودمرت القيادة الانجليزية والفرنسية مخازن المياه ومنعت المواد الغذائية عن السكان حتى يموت اهالى بور سعيد جوعا . لقد غادر مدينة بور سعيد ٦٠ ألف شخص من المصريين وكان الغزاة يتربصون بهم في الطريق ويطلقون النار عليهم .

ان شعب مصر قد خلع عنه الملابس المدنية وأصبح كل فرد يسير مرتدياً ملابس الميدان . وهم جميعاً يحملون السلاح على كتفهم . بينما السيدات في ملابسهن البيضاء يعملن ليل نهار لتحويل بعض المدارس الى مستشفيات طوارئ . وفي داخل المنازل كانت كل سيده مصرية قادرة على العمل تعمل عملاً متصلاً في اعداد الملابس اللازمة للمرضى من جهة وللمقاتلين في الميدان من جهة اخرى .

وقام الشبان من أبناء بور سعيد وحملوا السلاح يدافعوا عن أرض الوطن ، وشرف الوطن ، وليردوا العدوان . قام الشباب بين العاشرة من العمر واكثر من ذلك بقليل ليتلقى رصاص الطائرات . وقد اعترف بذلك الاعداء قبل الاصدقاء قالوا في كتبهم عندما ارخوا العدوان ان الشباب في بور سعيد من سن العشر سنوات والـ ١١ سنة والـ ١٢ سنة وقفوا وراء المتاريس . كانوا يمثلون المقاومة الصلبة والمقاومة الصامدة ، وحملوا السلاح ولم يتراجعوا ابداً عن مواقع الدفاع بل قاتل الشباب واستشهد وبذل دماء في سبيل أرضه وفي سبيل شرفه . وفي سبيل بلده .

ان القوات المصرية التي تنتظم الجيش والبوليس والشعب كافحت كفاح الابطال وأبادت قوات الهابطين بالمظلات وسحقتهـم

سحقا عدا ثمة مهم تحصنت بمحطة مياه بور سعيد في انتظار المدد من مصرى . ولكن المدد أمام كفاح بور سعيد وأمام بسالة المقاومة الشعبية لم يستطع الوصول لنجدتها .

وكانت القوات الفرنسية والبريطانية المعتدية تستخدم قوات المستعمرات والفرق الاجنبية الفرنسية في الهجوم على بور سعيد . كانوا يلقون بأبناء هذه الشعوب المستعبدة . ولكن لم يخرج حيا من اعتدى على أراضيها . ان الاستحكامات في الجبهة المصرية قد بلغت أعلى مستوى في الحرب الباملة وروح الشعب فاقت كل مستوى كان كل مكان في المدينة تكمن خلفه النار التي تنطلق في كل لحظة . وكان شعارنا اننا سنقاتل ولم نسلم أبدا حتى نحقق النصر أو نهلك دونه . وكل الطرق الى جبهة القتال قد تحولت الى براكين على أهبة الانفجار في آية لحظة .

وكان رد الشعب المكافح المناضل على القوات المعتدية تستطيعون الدخول الى بور سعيد . ولكن على آخر جثة لآخر مصرى .

ومضت تسعة ايام من بدء المعركة دون ان تستطيع القوات المعتدية أن تحتل بور سعيد أو تسيطر على المدينة الباسنة أو تضطرها الى التسليم ، او تضعف من المقاومة الشعبية ومن هجمات الفدائيين .

وكذب ايدن عندما اعلن في مجلس العموم يوم ٥ نوفمبر ان بور سعيد استسلمت . وكذب عندما أعلن انه قرر وقف اطلاق النار تنفيذا لقرار هيئة الأمم المتحدة ، اذ ان الطائرات الانجليزية والفرنسية رغم ذلك قد استمرت تلقي القنابل على مدينة القاهرة وبليبس ومدن القناة .

واستمر القتال العنيف في بور سعيد طوال الليل والنهار

راندملت الى الشوارع والمنازل . قاتل جيش مصر وقوات المقاومة الشعبية من منزل الى منزل . ظلت قوات العدو تضرب المدينة بالقنابل ومدفع الاسطول طوال اليوم . ومع ذلك ظلت المقاومة عنيفة وقواتنا روحها المعنوية عالية جدا .

وفي صباح يوم ٦ نوفمبر قام العدو بانزال قوات جديدة من الجو في بور سعيد كما حاول القيام بعمليات بحرية لانزال قوات من البحر وقام بضرب المدينة بالاسطول والطائرات كما قاتل رجال المقاومة الشعبية من الجيش والبوليس والشعب في بعض شوارع المدن قتالا عنيفا وسيطرت قواتنا على المدينة .

وفي الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر امتدت انجلترا وفرنسا في عنوانها على مدينة بور سعيد . واستمر قذف المدينة بقنابل الطائرات والاسطول طوال اليوم . كما أنزلت الدول المعتدية قواتها على الساحل في بور فؤاد وقد تحصنت القوات المسلحة وقوات المقاومة الشعبية في المنازل . ودارت رحى القتال ببور سعيد في بعض الشوارع من منزل الى منزل .

وفي الساعة الثامنة مساء كانت القوات الفرنسية والبريطانية ما تزال مستمرة في عنوانها على مدينة بور سعيد واستمر ضرب المدينة بالقنابل من الاسطول والطائرات طوال اليوم . كما أنزل العدو قوات على الساحل في بور فؤاد وقد تحصنت قواتنا المسلحة وقوات المقاومة الشعبية بالمنازل . وقاتلت في بعض الشوارع من منزل الى منزل .

وفي ٧ نوفمبر استمر القتال في بور سعيد ، وكان صوت الرصاص يدوى في كل مكان . القوات المسلحة وقوات المقاومة الشعبية تقاتل لتصد العدوان البريطاني الفرنسي الذي لم يتوقف رغم قرار وقف اطلاق النار . وطوقت قوات بريطانيا وفرنسا

مدينة بور سعيد بعد الساعة الثانية من صباح يوم ٧ نوفمبر وهو الموعد الذي حددته بريطانيا لتنفيذ قرار وقف اطلاق النار .

وقطع المعتدون المياه عن المدينة وفتحوا الجمرک واحضروا بعض الاطفال بالقوة والتقطوا لهم صوراً وهم يوزعون عليهم الحلوى من البضائع الموجودة في الجمرک وأجبروا بعض الاهلین بالتهديد على ركوب احدى الدبابات البريطانية والتقطوا لهم صوراً .

وقد اذاعت المقاومة الشعبية نداء الى اهالى بور سعيد بانہ اذا تقدم جنود العدو شبرا واحدا في بور سعيد بعد الساعة الثانية من صباح الاربعاء فسيطلق الرصاص عليهم فوراً . ان وقف اطلاق النار معناه ان يظل العدو في اماكنه ولا يتقدم عنها . ان المانيا غزت فرنسا باكملها في اقل من اسبوع واستسلمت فرنسا لقوات هتلر دون اية مقاومة . اما بور سعيد فقد ضربت للمثل الاعلى في الدفاع عن شرف الوطن . ان الايام التسعة مرت على قوات الدولتين اللتين تزعمان انهما دول عظمى وهى تلقى كل يوم الامرین على يد أبناء مصر ورجال القوات المسلحة والقوة المقاومة ، والتي ذقت فيها الاهوال . علمتهم الايام التسعة ان غزو الدول المتحررة أصبح مستحيلا . وان الاسطولین البريطانى والفرنسى حاولا خلال هذه الايام التسعة انزال الجنود وتوידهم في ذلك كل قواتهما وكل طائراتهما ولكنهما لم يفلحا في السيطرة على أبناء بور سعيد بل حاربوا من شارع الى شارع ومن منزل الى منزل حتى أنزلنا بالعدو خسائر فادحة ولطخنا بدمائهم كل شبر من الارض . لقد دافع أبناء بور سعيد عن بلدهم دفاع الابطال الخالدين ولولا دفاعهم المجيد ومقاومتهم الباسلة ما قبلت الدولتان العظيمتان القرارات التي لم توافقا عليها في يوم ٢ نوفمبر ووافقت عليها مصر ومعها ٦١ دولة من دول العالم .

لقد دارت في بور سعيد أهم معركة في الوقت الذي كان محمدا لوقف القتال انسحاب القوات المعتدية .

ففي ٧ نوفمبر تقدمت خمس دبابات من دبابات الاعداء محاولة ان تقتحم شارع عباس وبالرغم من مدافعها المركزة فقد استقبلها الاهالى برصاصهم وقنابلهم فعاقوها عن التقدم . ولم يكتف الاهالى بتعطيلها بل تقدم فريق منهم الى هذه الدبابات ونسفوها نسفا تاما ثم اعتنوا احدى هذه الدبابات بعد ان استولوا عليها .

وظل جنود العدو في الاماكن التي هبطوا بها رغم محاولاتهم الفاشلة المستمرة للتحرك فهم واقفون في منطقة صغيرة على البحر في بور سعيد . وقد حاولوا مرات ان ينفذوا الى شارع محمد على ولكن المقاومة الشعبية كانت لهم بالمرصاد في كل مكان .

لقد هبط جنود الامبراطورية العجوز على الشاطئ بالقرب من وابور المياه وبالرغم من ذلك تضافرت قوى الاهالى وتعاونوا جميعا من اجل توفير المياه في جميع المنازل .

لقد اعترف الجنرال كتي قائد القوات البريطانية الفرنسية الاسرائيلية في مؤتمر صحفى بأن القوات الفرنسية اشتبكت مع المصريين جنوبي بور سعيد في بعض المعارك العنيفة وقد أصيب عدد من الفرنسيين وكان هناك قتال عنيف مع المشاة المصريين الذين يتحصنون بالمنازل والمباني ، وان القتال كان عنيفا جدا وقد اشتبكت القوات الهابطة في معركة حامية مع المصريين من حاملي الموترر والبندق وجنود المشاة .

هذه البطولة النادرة والعزيمة القادرة التي استطاعت في بضع ساعات ان تفتك بقوى الشر الغادرة وأن ترفع في العالم بأمره رأس مصر وشعبها وتحمل حتى خصوم مصر على الاشادة بكفاحها

والتنويه بصلافة عودها وقوة مراسها هذه البطولة وتلك العزيمة
'التان ابداهما شعب بور سعيد جديرتان بالتحية يل جسد يرتان
بالمجد والتمجيد .

لقد وقف أبناء بور سعيد وقفة الابطال وسجلوا في معركة
الشرف والتضحية والفداء ما لم يسجل التاريخ مثله في جميع
الاجيال . واكبتوا لاعدائنا السفاكين ان الاستيلاء على شبر من ارض
مصر أمر بعيد المنال ان لم يكن من المحال .

هؤلاء الابطال الذين وقفوا الى جانب قواتهم المسلحة وقفته
الخالدة فأخذوا قوات العدو الهابطة من الاعناق وأذاقوا أفرادها
وجماعاتها من الضرب والطنن امر مذاق . . تحييم مصر وتذكرهم
أول ما تذكر بطولة الزائدين عن حماها وستظل أيدى الدهر تذكر
لهم وقفتهم الباهرة هذه . . ولن تنساها .

ان كفاح بور سعيد في معركة الشرف والكرامة والحرية فاق
كل وصف . وان أيمان أبناء بور سعيد بربهم ووطنهم وبحريتهم
أقوى من كل سلاح . لقد جعلوا ثرى بور سعيد للعلو قبورا ،
وردوا جيش المعتدين مهزوما مدحورا وصمدت بور سعيد في
موقفها .

ان الله الذى جعل الحق من أسمائه ، لا يمكن ان يمكن من الحق
نجافل الاشرار من أعداء الوطن ، وأنه لولينا ونصيرنا .

وفي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ خرج المعتدون من بور سعيد
يحملون معداتهم بعد أن ذاقوا الذل والهزيمة أمام تصميم الجيش
على الدفاع عن وطنه وأمام ارادة الشعب القوى الذى دافع بقوة عن
كرامته واستقلاله .

ظلت المدينة ٤٦ يوما تحت نير الاحتلال ، شوارعها مزدحمة

بدوريات الانجليز والفرنسيين . الجدران ملطخة بالدم ، شظايا
القنابل متناثرة فى الطرقات . وشظايا أخرى جديدة تستقر فى
أجساد المعتدين . الرصاص لا يكف عن الزفير . هدير الدبابات لا
ينقطع من الشوارع . الاعداء سخريه الناس فى بور سعيد .
الجدران عليها عبارات كتبت بسرعة . بعضها بالعربية واكثرها
بالانجليزية وكلها تصرخ فى وجوههم . . اخرجوا من بلادنا . .
اتركوا أرضنا . . عاشى ناصر . . يسقط ايدى . . سنقتلكم
سندمركم . . سنمزق أجسادكم . . سننق أعناقكم فى الوحل . .
سندفنكم فى القنات . .

ووضعت علامات النصر على كل جدار ، وعلى كل عامود وفوقها
صورة الرجل الذى زلزل الارض تحت أقدام الغزاة . . صورة جمال
عبد الناصر . كانت دوريات الاعداء تخاف من نظرات عبد الناصر فى
الصور ! ! كان جنودها يقضون طول يومهم فى نزع صورة الرجل
الذى يقف من خلفه الشعب كجبل من الصلب ويأتى المساء ويحل
موعد حظر التجول . ويمضى جنود الدوريات الى معسكراتهم متعبين
وينطلق أبناء بور سعيد مرة أخرى فى ظلام الليل يحملون صور
عبد الناصر فى يدهم والقنابل والمدافع فى أيدى الاخرى . يعلقون صور
الرئيس من جديد على الجدران ويرشقون صدور الجنود المعتدين
شظايا القنابل .

وجن العزاء ، أنهم لم يستطعوا السيطرة على المدينة
سيطرة كاملة .

وبعد خروج الانجليز بقيت كل هذه الآثار مكانها ، اللافتات
واللوحات والعبارات على الجدران ، وتماثيل الفس تمسك اذن
مشنوقا . والحمار الذى كتبوا عليه اسم موليه والذى كان يجرى
فى الشوارع طول النهار وكأنه يحتج على ما فعله به الناس !! ومن

خلفه طابور طويل من الدوريات الانجليزية والفرنسية تحساول
الحاق به دون جدوى ، وأثار الدماء على الجدران وفي الشوارع ،
دماء الانجليز والفرنسيين ، ودماء الشهداء الطاهرة .

بين كل هذا خرج موكب النصر صباح يوم ٢٣ ديسمبر سنة
١٩٥٦ ، موكب عجيب رهيب مشى فيه كل الناس يحملون بنادقهم
التي قاتلوا بها ويطلقون الرصاص في الهواء اعلانا لفرحهم ،
والهتافات بحياة عبد الناصر ترتفع الى عنان السماء وتختلط بدوى
الرصاص . وفي مقدمة الموكب مشيت أمهات الشهداء يتشجن بالسواد
وعلى شفاههن البسمات مختلطة بالدموع . ولكن هذه الدموع لم
تمنع « الزغرورة » المنطلقة من قم أم الشهيد في يوم النصر . وكانت
كل واحدة تحمل صورة ابنها الشهيد . كانت تحيطها بأكليل من
الزهور . لم تكن تحيط الصورة بشريط أسود فانها كانت تشعر
بان ابنها لم يموت وان روحه الطاهرة تتهاوى معها في موكب النصر .

أما انقزاة الذين خرجوا يجرون وراءهم اذيال الهزيمة
والخزي والعار فقد ترك الفرنسيون علمهم معلقا على ذراع تمثال
ديلبسيس . ولم يضع أبناء بور سعيد الوقت في محاولة انزال
العلم وانما أحضروا عمودا طويلا من الخشب وأشعلوا في نهايته
شعلة ثم أحرقوا بها العلم وهو في يد فرديناند ديلسببس واختفى
العلم الفرنسي في لحظات .

وطاف الموكب من جديد بشوارع المدينة وما ان وصلت طلائع
قوات الجيش والبوليس المصرى مشارف المدينة حتى خف الموكب
لاستقبالهم وبدأت الحياة تضحك من جديد في بور سعيد .

لقد تحولت مدينة بور سعيد بعد المعركة الى انقاض ، وحي
المناح سبوتة القنابل بالارض ، هذا هو ما فعلته مدافع الاعداء
وقنابلهم بالثغر الحبيب ، ولكن يكفيننا فخرا اننا ضحينا بكل غال

حتى لا تطأ أقدام العدو أرض الوطن ومن وطئت قدمه أرض الوطن
خلسة وتحت جناح الظلام طرد منها شر طردة . وانتصرنا بكفاحنا
على الاستعمار ولم نسلم وقاومنا الظلم لاننا نعلم اننا ندافع عن حق
وعن مبدأ وعن حرية ترخص الارواح والدنيا فداها .

ولم تمض سوى بضعة أشهر ثم دببت الحياة في بور سعيد ،
وتحولت الانقاض الى أحياء جميلة ، وارتفعت العمارات والمباني
مرة أخرى في الثغر الحبيب تشعخخ بانفها في اعتزاز بالنصر الذي
حققته .

وسنسى وتنسى المدينة الغالية ما أصابها من تحطيم ولن
تذكر على مر الزمن الا انتصارنا واعتزازنا بهذا النصر المبين .

من قصص البطولة

كان كفاح الشعب ممثلاً في فرق المقاومة الشعبية وفي الحرس الوطني وفي الفدائيين يتضمن قصصاً كثيرة من قصص البطولة التي نفخر بها ونعتز . واننا عندما نستعيد هذه القصص إنما نذكر أمجادنا في المعركة ونترحم على إخواننا الذين استشهدوا في الميدان بعد أن خلفوا لنا النصر على الأعداء . فأصبح حقاً علينا أن نذكرهم ونذكر ما حققوا للوطن من انتصارات ولشعبنا من أمجاد .

ولقد كان جيشنا الباسل دائماً في الطليعة مضحياً بحياته جنوده في سبيل الوطن ورفع راية الحرية . ولا عجب ألينس هو الذي حقق لنا ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ التي نعيش في ظلها ونستمتع بآثارها وما حققته لشعبنا من خير ورفاهية . واليوم حقق لنا نصراً كبيراً وأصبحت مصر تعد انتصارها في معركة بور سعيد ضد العدوان الغاشم قوة يحاسب حسابها .

القصة الأولى :

لقد سجل بطل من جنودنا قصة خالدة . . انه مدفعي رشاش كانت مهمته أن يطلق أحد مدافع السواحل وراح يطلق مدفعه بانتظام من الصباح حتى المساء ومن المساء حتى الصباح . . كان يأكل وهو يطلق مدفعه ويشرب وهو يطلق مدفعه . أصيب برصاصة في فخذه وعرض عليه زملاؤه أن يحملوه إلى المستشفى فرفض وطلب منهم أن ينصرفوا إلى مقاومة العدو ويسلموه مدفعاً رشاشاً وذخيرة وظل يقاوم العدو حتى آخر طلقة وآخر قطرة من دمه .

القصة الثانية :

ان طالبا في السادسة عشرة من عمره بمدرسة الطيران المدني أسقط طائرة مقاتلة مصنوعة في أمريكا ومن طراز (هيلكات) وذلك أثناء غارة وقعت على مطار الماطة بالقرب من مصر الجديدة .

القصة الثالثة :

واليك حادث يدل على اننا شعب مكافح يقف فيه الجميع صفا واحداً في وجه المستعمر الغاصب الذي يحاول أن يفسد أرضنا الطاهرة :

هذا الحادث هو حادث أب فقيد ابنه في لمحات خاطفة . فقد غادر القروي سيد صالح يوسف منزل والده بالخانكة صباح يوم ٥ نوفمبر . وفي الطريق وقعت إحدى الغارات واشتد قصف المدافع المضادة للطائرات وأخذت تقذف اللحم لتبصلي بها طائرات العدو وتطارت إحدى الشظايا إلى رأس القروي ففصلته عن جسده . وما أن سرى نبأ مصرعه في ميدان الشرف والتضحية حتى اندفع إليه والده يكيه ويبكي ويشتف من حوله بعض القرويين يواسونه ويخففون من وقع المصائب على نفسه . وفي هذه اللحظات شوهدت طائرتان من طائرات العدو وهما تهويان على الأرض والنيران تشتعل بهما بعد أن أصابتهما قذائف مدافعنا ، وما أن شاهد الأب حطام الطائرتين يتساقط على الأرض حتى تهللت أسارير وجهه . والتفت إلى من حوله من المعزين وأقسم ألا يقيم مأتماً لولده ولا يقبل عزاء فيه حتى تنتصر مصر .

القصة الرابعة :

ترك شاب جامعي وحيد والدته منزله في ساعة مبكرة من صباح ٦ نوفمبر بعد أن ترك رسالتين كتب على إحداهما (لا تفتح إلا) وفي الرسالة الأخرى قال لوالدته . . هذه رسالة إليك لا

تفتيحها الا اذا جاءك نبأ استشهادي اني اريد ان اموت في سبيل
بلادى . وضغطت الام على الرسالتين بيدها . وقالت كنت اريد ان
اراه قبل ان ينسافر انه وحيدى ولكنى اهبه للوطن . وغادرت الام
منزلها وانضمت الى السيدات اللائى تطوعن لأعداد الاسرة لاستقبال
الجرحي المكافحين . وقالت لزميلاتنا ساعد هذا الفراش لابنى اذا
عاد . وهكذا تحولت مصر الى معسكرات كاملة تستعد للمعركة
ولنتائج المعركة . ان الام المصرية تراقب ابنها وهو يغادر منزله الى
المعركة والابتسامة لا تفارق شفيتها .

القصة الخامسة :

كان الصحفي مصطفى شردي يحارب في الصفوف الاولى في
بور سعيد واهله الكسيحة تنتظره مع اطفالها في البيت . والقي
الاعداء القنابل الحارقة على البيوت . وشببت النار وراحت تاكل
البيوت بيتا بيتا ومصطفى واقف في مكانه في الصف يحمل
بننقيته ويطلقها مع آلاف الشبان . ولما اقتربت النار من بيت امه
ذهب اليها وحملها من بيته ووضعها على عربة يد صغيرة ونقلها
مع اشقائه الصغار الى بيت بعيد عن النار ثم عاد الى الصف يطلق
النار مع زملائه ولكن زحف النار لم يقف ، لقد اقتربت من البيت
الذى وضع فيه امه . وترك مصطفى زملاءه للمرة الثانية وحمل امه
ووضعها على عربة يد صغيرة وراح يدفعها بعيدا عن النار وسقطت
قطعة خشب ملتهبة على الام وبدأت النار تلتهم الطرحة البيضاء
التي كانت على رأسها وخطف الابن الطرحة المشتعلة من فوق رأس
امه والقها على الارض وراح يدفع العربة . وصاحت الام في ابنها
عد الى اصدقائك في خط النار وأترك أخوتك الصغار يدفعون
العربة . وترك مصطفى امه وعاد الى خط النار . ورأت الام مسجدا
صغيرا فطلبت من اطفالها ان يحملوها الى داخل المسجد وأنحنت
النار أمام بيت الله ولم تحرقه . وتحت وابل القنابل وبين النار

الزاحفة ارتدى مصطفى جلبابا ومشى حافي القدمين وتحت الجلباب
آلة فوتوغرافية دقيقة الحجم بحجم علبة الكبريت راح يلتقط بها
صور المجازر البشرية في بور سعيد .

القصة السادسة :

لقى الجنود البريطانيون ببور سعيد قبيلة حارقة على كنيسة
بالمدينة اثناء اعتدائهم على الاهالى . واعتقلوا اكثر من خمسمائة
شخص وقتلوا طفلة عمرها سنتان و ٣ نساء عجائز . وقد انتقم
الفدائيون منهم اذ استمرت المعركة بين الفدائيين والجنود طول الليل
وخسر الانجليز فيها ٣ ضباط واكثر من خمسين جنديا . وهكذا
رد الفدائيون الصاع صاعين للمعتدين .

القصة السابعة :

قصة بطل شاب مصرى استطاع بفصيلته الصغيرة المكونة من
٢٠ جنديا الصمود أمام قوات العدو وطائراته .
انها فصيلة الشاويش محمد احمد محمد عيسى البالغ من
العمر ٢٥ عاما وذهب الى موقعه في العريش وكان الضرب بالطيران
والمدفعية مستمرا وكانت مدافعنا مشتبكة مع العدو واستمر الضرب
الى الساعة الثانية عشر ليلا وكان يصحب الضرب القاء منشورات
كان العدو يطلب منا التسليم ووقف القتال واخذت فصائلنا تستقط
الطائرات وتمكن جندي هو صالح خليفة من اسقاط طائرة بمدفع
بلاندلسير . واخذت عربات العدو المصفحة تقترب من مواقعنا
واسقط مدفعنا اول دبابة . وقد اقتحمت دبابتان السلك الذى
يبعد عن الموقع بحوالى ٥٠ مترا واعطيت الاوامر بأن تفتح المدفعية
نيرانها فدمرت بعض العربات وجرى الباقي خارج السلك وهرب .
واستمرت هذه العملية حوالى الساعة ثم عاد العدو مرة ثانية وكانت
المدفعية تضرب فوقنا ، والطائرات تلقى المنشورات واخذنا نضرب
فيهم حتى انسحبت قواتهم .

ونشبت معركة ثالثة استطعنا فيها ان نقتل الكثير من جند العدو وان نخرب الكثير من عرباتهم ودباباتهم . وقد تخلف عن المعركة ١٢ عربية مصفحة للعدو وكميات كثيرة من الاسلحة الخفيفة وعدد كثير من القتلى يبلغ ٢٠٠ قتيل .

القصة الثامنة :

ان الملازم جول يوسف الياس جماله والملازم نخلة اسكاف الضابطان بالقوات البحرية السورية تطوعا في عملية بحرية لزوارق الطوربيد المصرية ضد قوات العدو البحرية في البحر الابيض المتوسط شمال البرلس يوم ٤ نوفمبر وقد انتهت العملية البحرية الرائعة بالفخر لجميع الافراد الذين اشتركوا فيها ، وباصابة مركبتين حربيتين فرنسيين غرق احدهما امام البرلس والاخر امام الساحل الليبي وكان جول اول من وضع بحياته اساس التعاون الفعلي بين قواتنا وقوات سوريا المشتركة في المعركة .

القصة التاسعة :

عامل تليفون في محافظة بور سعيد كانت مهمته ان يشبك الاسلاك ويقطع الخطوط عند انتهاء المكالمات والاشارات . وفجأة اطلقت مدافع الاسطول البريطاني قنابلها على المدينة وراحت الطائرات تلقى القنابل المحرقة على البيوت بلا رحمة ولا شفقة . واشتعلت النار وراحت تزحف نحو مبنى المحافظة وبقي عامل التليفون في مكانه يتصل بالاسعاف وبالمطافيء وبوزارة الداخلية في القاهرة . وسقطت قنبلة على مبنى المحافظة وبقي عامل التليفون في مكانه وسمع الذين في نهاية الخط اصواتا تشبه اصوات دق الابواب واستمر عامل التليفون يملئ عليهم آخر اشارة تليفونية ثم سكنت فجأة صوت عامل التليفون ولم يكن الصوت الذي سمعوه هو دقات

على الباب وانما كان صوت مبنى المحافظة وهو يتهدم تحت وابل القنابل .

القصة العاشرة :

كان الاطباء في بور سعيد قد جندوا انفسهم لعلاج المصابين والجرحى من ضحايا العدوان وبينما كان احد الاطباء يجري جراحة عاجلة لاستخراج رصاصة من احد المصابين في المعركة وكان ابن الطبيب يقف الى جانبه ليقدم الى ابيه المساعدات التي يمكنه ان يؤديها . اذ بشظية من شظايا المدافع المضادة للطائرات تنفذ من شباك الغرفة لتستقر في صدر الصبي فاردته قتيلا . اما الاب الطبيب فلم يتحرك واستمر يؤدي واجبه لينقذ المصاب الذي اودع حياته بين يديه ، والذي ضحى بحياته في سبيل وطنه . فلم يكن الطبيب بأقل تفاخرا منه في خieme وطنه وابناء وطنه .

القصة الحادية عشرة :

لقد رفض تجار بور سعيد ان يفتحوا محالهم كما رفضوا التعامل مع الاعداء حتى من اجبروا على فتح محالهم قام الفدائيون ورجال المقاومة الشعبية باغلاقها او حرقها وتحطيمها حتى لا يقدموا اية مساعدات لقوات الاعداء . وهكذا كان جميع افراد الشعب قلبا واحدا وصفا واحدا ضد العدوان الغاشم .

القصة الثانية عشرة :

لقد استطاع صول في الجيش المصري ان يوجه طلقات مدفعه المضاد للطائرات نحو طائرات العدو المغيرة فأسقط ثلاث طائرات في اقل من نصف ساعة . فاستحق ان يرقى فورا الى رتبة ملازم في واستمر القتال العنيف في بور سعيد طوال الليل والنهار

القصة الثالثة عشرة :

وقف عدد قليل من الابطال المصريين امام ١٥٠٠ جندي اسرائيلي مجهزين بمدفعية الميدان ومدفعية الهاون والمدركات وبدأوا عملياتهم فى الساعة الثالثة صباح يوم ٣١ أكتوبر وانقضت عملياتهم بالفشل فى الساعة التاسعة والنصف وكان هدفهم ان يستولوا على القسيمة قبل أضواء الفجر وظهرت أضواء الفجر فوق جثث قتلهم . فشل هجومهم الاول فى الساعة الرابعة والنصف بعد ان مهدت له المدفعية بضرب استمر ساعة ونصف ساعة . وفشل هجومهم الثانى فى الساعة السادسة والنصف رغم طابور المدرعات الذى غرز فى الالغام . وفشل هجومهم الثالث فى الساعة الثامنة والنصف . ثم انسحبوا فى الساعة التاسعة والنصف . وخسرت اسرائيل فى هذه المعركة ٤ مدرعات انفجرت بين الالغام و ١٥٠ قتيلًا .

القصة الرابعة عشرة :

كانت قواتنا المسلحة اقل عددا وعدة من قوات الدول الثلاث المعتدية ومع ذلك استطعنا ان نحرز نصرا على قواتهن فى عدة معارك وفى عدة مواقع . ففى هجوم للعدو على موقع زارع كانت قوات العدو تفوق قواتنا بنسبة ١ الى ٢٥ وحاصر العدو الموقع بأربعين دبابة اسرائيلية وفرنسية وانجليزية وقد استطعنا ان ندمر الدبابات للعدو . وحاولت طائرات العدوان ان تؤيد المعركة وحركة الالتفاف ولكن مدفيعتنا استطاعت ان تسقط طائرتين . وقد خسر العدو فى معركة رفع ٥٠ دبابة و ٥ طائرات وثلاثة آلاف قتيل .

القصة الخامسة عشرة :

وهى قصة خطف الضابط مورهاوس أثناء العدوان الثلاثى على بور سعيد ، فقد أراد الفدائيون ان يحطموا كبرياء القوات المعتدية

التي تملأ شوارع المدينة وتستمرى السلب والنهب والاعتقال . لم ترع حرمة مسكن ولا كرامة شيخ مسن ولا ضعف امرأة أو طفل . فلم يكن هناك من وسيلة الى تأديبهم واذلالهم الا بخطف ضابط متطرس منهم كان معروفا بغلظته ويضيق الاهلين بتصرفاته .

وبدأت هذه القصة يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ أثناء العدوان البريطانى الفرنسى الاسرائيل على مصر ، عندما أصدرت القيادة البريطانية الفرنسية فى بور سعيد بلاغا رسميا نصه كالاتى :

ان ضابطا بريطانيا شابا برتبة ملازم ثان اسمه «مورهاوس» من ليدرز بانجلترا ، كان مستقلا سيارة جيب فى الساعة السابعة صباح يوم ١١ ديسمبر . ولما غادرها ليسأل أحد المارة عن شارع فى المدينة اختطفته جماعة مسلحة بالبنادق وأركبته سيارة سوداء واتجهت بسرعة الى الحى العربى حيث تركت السيارة خالية على مسافة ميل من مكان الحادث .

وقد وقع الحادث فى نفس الشارع الذى ألقى فيه البريطانيون القبض على سبع من الوطنيين المصريين كانوا مختبئين فى مسكن أحد أطباء الاسنان وكان الضابط المخطوف على رأس القوة التي اقتحمت مسكن الطبيب واعتقلت الوطنيين .

وصرح الجنرال ستوكوبل قائد القوات البريطانية الفرنسية بأنه استقبل السيد محمود رياض محافظ بور سعيد وطلب منه ان يسعى لاعادة الضابط المخطوف مورهاوس كما أبلغ ستوكوبل نبأ اختطاف الضابط الى الجنرال بيرنز قائد قوات الطوارئ الدولية وأصدر ستوكوبل أوامره الى قوة كبيرة من الجنود البريطانيين والفرنسيين باجراء تفتيش شامل فى بور سعيد .

أما قصة خطف الضابط مورهاوس فتبدأ فى الساعة التاسعة

من صباح يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ في شارع توفيق ببور سعيد حيث وقفت سيارة سوداء أجرة في الشارع وقفز منها أربعة شبان وقفوا دقيقة يتلفتون في الشارع وأخرجوا من السيارة صندوقا كبيرا حملة الاربعة الى الدور الثاني من المنزل الذي وقفت أمامه السيارة . وأخرج أحدهم مفتاحا من جيبه وفتح به باب الشقة رقم ٥ . وفي غرفة من الشقة وضعوا الصندوق على الأرض . وتركوا الشقة وأغلقوا بابها وانصرفوا وصعد أحدهم إلى الدور الثالث وسلم سكان الشقة رقم ٨ بالمنزل مفتاح الشقة رقم ٥ التي بها الصندوق ثم نزل مسرعا حيث لحق بزملائه الذين كانوا في انتظاره .

وعلى ناصية الشارع كان أربعة آخرون ينتظرون خروج الاربعة من المنزل . وعندما خرجوا انصرف الاربعة المنتظرون في الشارع ليناموا بعد يومين من العمل المتواصل .

كانت الحطة التي وضعها الثمانية الوطنيون في بور سعيد هي خطف أى بريطاني بعد أن تعددت حوادث اعتقال الانجليز للمصريين لمجرد الاشتباه فيهم بأنهم فدائيون . وكان موعد انسحاب القوات المعتدية قد تحدد له يوم ٥ ديسمبر . وكانت القوات البريطانية تريد حماية انسحابها بعمليات اعتقال وإرهاب واسعة في بورسعيد لذلك قرر الفدائيون المصريون خطف عدد من الضباط الانجليز ودا على حوادث الاعتقال . ففكروا أولا في خطف الجنرال ستوكويل قائد القوات المعتدية الذي كان يخرج أحيانا في جولات بالمدينة . ثم استبعدت الفكرة لسببين : الاول : انه كان يركب دائما سيارة مصفحة وتصحبه حراسة قوية . والثاني : انه في حالة نجاح خطفه ستقوم القوات البريطانية بأعمال جنونية ضد أهالي المدينة . وفي الليلة السابقة لتنفيذ خطة الخطف اجتمع ثمانية من الفدائيين في الشقة رقم ٥ بشارع توفيق التي يملكها أحمد هلالى صاحب مصنع أسنان ببور سعيد وهو الذى يسكن أيضا في الشقة رقم ٨ بالمنزل

نفسه . وتقرر في الاجتماع انه في يوم ١١ ديسمبر يجب خطف ضابط بريطاني كبير ويجب أن يتم الخطف قبل الساعة التاسعة صباحا وتتم عملية الخطف على مرحلتين هما ادخال الضابط المخطوف سيارة تكون معهم ثم نقله من السيارة الى المنزل الذى سيودع فيه . يجب الا يصاب الضابط أثناء عملية الخطف . يجب ان يكون المخطوف ضابطا . ممنوع خطف العساكر .

وبعد هذه القرارات فكروا في طريقة لاستحضار السيارة التي سيخطفونه فيها . وقد تم حل الاشكال بالعثور على السيارة رقم ٥٧ اجرة القناة .

وفي الصباح خرج الفدائيون الثمانية ووصلوا الى شارع رمسيس أمام مبنى مباحث بورسعيد . كان هناك الضابط مورهاوس وكان معروفا لهم ويعرفون كل تصرفاته ضد المدنيين في بور سعيد . كان مورهاوس ينزل في هذه اللحظة من سيارة «جيب» ويتجه الى الأعمدة التي علقت عليها صور الرئيس جمال عبد الناصر وأخذ مورهاوس يزيل صور الرئيس من فوق الأعمدة .

فقتسم الفدائيون الثمانية أنفسهم على الوجه الآتى :
اثنان منهم تقدما تجاه السيارة الجيب البريطانية التي كان يقف الى جوارها جندي بريطاني .

واثنان آخران تقدما تجاه مورهاوس الذى كان منهما في ازالة صور الرئيس عبد الناصر وخطفوه وادعوه السيارة . وفي نفس الوقت هرب الجندي البريطاني الذى كان يقف عند السيارة الجيب . وكان يطلق الرصاص وهو يجرى على السيارة التي تم فيها الخطف فاصابها برصاص مسدسه ولكن لم يصب احدا ممن فيها .

وبعد ذلك اتجهت السيارة الى جراج حيث نزع ملابس الضابط الرسمية وظل بملابسه الداخلية ثم وضعوه في صندوق كبير لمجرد

التضليل حتى اذا مرت قوات بريطانية لاتشعته في شيء . تم وضع الصندوق في السيارة التي انطلقت الى شوارع توفيق . وهناك وقفت السيارة وصعدوا به الى المنزل حيث استقر الصندوق في الشقة رقم ٥ .

وبعد اغلاق الشقة سلموا المفتاح الى احمد احمد هلالى . وكان في هذا الوقت ينتظر بالشقة رقم ٨ من نفس المنزل . اخذ المفتاح ونزل الى الشقة رقم ٥ . وكان معه غريب يونس . فتحا الصندوق واخرجا مورهاوس حيث نام على سرير .

وسأله احمد هلالى - هل تريد شيئا ؟ فاجاب مورهاوس بالنفي . وعندئذ ربطا قدميه ويديه الى السرير حتى لا يستطيع الهرب . وفي نفس الوقت كان صوت الدبابات البريطانية يسوى في الشوارع المحيطة بالمنزل .

اطل غريب من النافذة فاذا به يرى شوارع توفيق وقد اصبح اشبه بميدان حرب كل من فيه يبحث عن مورهاوس الذي كان على بعد امتار من الدبابات . وكانت كل القوات البريطانية تبحث عن السيارة التي خطف فيها مورهاوس . واخيرا وجدوها في جراج خلف منزل احمد هلالى وبها اثار رصاص . وهنا بدأت عمليات تفتيش جنونية قام بها اكثر من ٥٠٠ ضابط وجندي بريطاني . واعتقل كل المصريين في المنطقة ثم نقلوا الى النادى المصرى لاستجوابهم حتى زاد عدد المعتقلين على الالف .

واثناء التفتيش حدثت معجزة . لقد التقت قوتان بريطانيتان امام المنزل الذي يرقد فيه مورهاوس . ظهرت كل قوة منهما ان القوة الاخرى قامت بتفتيش المنزل . مرت القوتان امام المنزل دون تفتيش وظلت عمليات الاعتقالات والتفتيش حتى المساء عندما حل موعد حظر التجول .

وفي منتصف الليل قدم احمد هلال كوب شاي باللبن الى مورهاوس وقطعا من « البسكويت » التهمها الى آخرها .

ان زوجة احمد هلالى واولاده لم يكونوا يعلمون شيئا عن وجود الضابط المخطوف في الشقة رقم ٥ لانهم يقيمون في الشقة رقم ٨ .

ان السر كان محاطا بكل الضمانان لعدم اذاعته . خشي احمد هلالى ان تعلم زوجته فطلب منها ترك المنزل بحجة احتمال اعتداءات الانجليز على المنطقة . فتركت الزوجة البيت الى منزل اهلها .

وفي الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم التالى قلمت الى مورهاوس ، وجبة ثانية من اللبن والشاي والبسكويت .

وفي الساعة الرابعة بعد الظهر بدأ فك حصار المنطقة .

وفي المساء تناول مورهاوس وجبة طعام ثالثة ونام .

جاء صباح يوم ١٣ ديسمبر وهو اليوم الثالث للمخطف فخرج هلال لزيارة اسرته واحضار بعض لوازمه . ولما عاد عند الظهر وجد حصارا آخر عند منطقة المنزل ومنعته القوات البريطانية من دخول منطقة الحصار . لقد كانت القوات المعتدية متأكدة من وجود مورهاوس في هذه المنطقة .

وفي يوم ١٧ ديسمبر فككت القوات المعتدية حصارها . وعاد احمد هلالى الى الشقة بعد ان تركها لمدة خمسة ايام . كان متلهفا على اخبار مورهاوس لانه كان وحده في الشقة ومنع الحصار البريطاني دخول اى احد الى منطقة البيت خمسة ايام . اسرع الهلالى يصعد السلم وفتح الشقة في لحظات . دخل غرفة نوم مورهاوس وجده فاقد الحياة فوق السرير .

وبدت للفدائيين مشكلة اخرى هي كيف يتخلصون من جثة

الضابط ان الطريقة الوحيدة هي حفر الارض تحت سلم البيت
ودفنه فيها .

وظل سر مورهاوس قائما الى ان تم انسحاب قوات الاعتداء
وتولى البوليس المصرى المحافظة على الامن . وتمكن البوليس من
العثور على الجثة وتم تسليمها يوم اول يناير سنة ١٩٥٧ الى البوليس
الدولى على مسافة ٢ كيلو متر من بورسعيد . ونقلت الجثة الى
المستشفى النرويجى فى بورسعيد . فحصها الاطباء فلم يجدوا بها
اى اثار للقتل ولا اى جرح انما كانت الجثة متعفنة . نقلت يوم ٤
يناير بالطائرة الى نابولى وهناك تسلمها البريطانيون .

واعلنت وزارة الحربية البريطانية انها اوقدت الى نابولى
الدكتور فرانسيس كاميس من كبار خبراء سكوتلانديارد يصحبه
خبراء آخرون لفحص الجثة وتقرير سبب الوفاة وتم الفحص وسلمت
الجثة الى بريطانيا .

ولعله من الطريف بعد هذا ان نذكر ان الجنرال ستكويل قائد
القوات البريطانية اعلن يوم ٢٢/١٢/١٩٥٦ ان الضابط المخطوف
سيحاكم عسكريا بتهمة تغيبه وقيادته لسيارة جيب بدون حراسة
وتركه المصريين يخطفونه ومعه مدفعه !!

القصة السادسة عشرة :

انها قصة الرئيس جمال عبد الناصر الذى شاءت ارادته ان
يباشر ارض المعركة بنفسه ، ويتفقد الاستعدادات الحربية وطرق
الدفاع والهجوم ويلبس بنفسه روح الكفاح فى المعركة للمحافظة على
شرق الوطن وحرية ضد الغزاة المعتدين . وقد لمس سيادته روحا
عالية وتصميما على القتال من الشعب والجيش والبوليس على السواء .

وقد تتبع سيادته معركة بورسعيد الباسلة من قيادة منطقة القتال
وذلك فى مساء يوم ٥ نوفمبر ثم عاد للقاهرة .

ان هذه القصة كبيرة المغزى عظيمة الدلالة على الروح الوطنية
الصميعة التى تملأ قلب قائدنا المظفر الرئيس جمال عبد الناصر .
وتدل دلالة واضحة على روح التضحية والبذل والتصميم على الكفاح
من اجل الوطن وغيرته على بلده وجيشه . ولا غرو فهو الرئيس
الاعلى للدولة ولكنه لا يباشر سلطاته التى اسلمها له الشعب بكل
ثقة وايمان فى شخصه ، لا يباشر هذه السلطات من فوق مكتبه بدار
الرئاسة بالقاهرة وقد كانت اخبار المعارك تصل اليه اولا باول وليته
انتقل ليقف فى قلب المعركة معرضا حياته للخطر فى جراحة وشجاعة
ليسأل اصغر جندي فى الجيش عن شعوره واحساسه وليطمئن
بنفسه على سلامة الخطط الحربية ويعزز روح الكفاح لدى جنوده ،
فلا شك ان احساس الجنود بغيرة رئيس الجمهورية على وطنه وعلى
سلامة شعبه تجعل كل جندي وكل ضابط فى الجيش يحس بعظم
المسئولية الملقاة على عاتقه فيبذل من ذات نفسه راضيا مطمئنا حتى
يحقق النصر .

وليست هذه هي قصة بطولة الرئيس جمال عبد الناصر
فحسب وانما ظهرت هذه البطولة عندما ركب سيارة مشيت فى جميع
شوارع القاهرة وهو يلقي كلمته فى الميكروفون وسط الغارات
الجوية على المدينة ليطمئن الشعب ويبعث فى نفسه القوة على الصبر
والاحتمال والايمان بحقه مرددا ان سيادته سيضحي فى سبيل الوطن
بآخر قطرة من دمه .

وليست هذه هي كل قصص البطولة ولكنها جزء يسير .

ويسير جداً فلقد شهد العدو بشجاعة قواتنا وبإستماتة الشعب
في الدفاع عن أرض الوطن ولولا ما لقيه العدو الغاشم من عنف
المقاومة الشعبية لما أذعن في ٧ نوفمبر لتنفيذ قرار هيئة الامم
المتحدة بوقف القتال فوراً وانسحاب القوات المعتدية بعد ان كان
العدو قد رفض تنفيذ القرار فور صدوره في ٢ نوفمبر .

«٢٥»

نتائج المعركة

في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ عندما أصدر الرئيس جمال عبد
الناصر قانون تأميم الشركة العالمية لقناة السويس قامت ضجة في
الدول الاستعمارية تنكر علينا حقنا في تأميم شركة مصرية تخضع
للقوانين المصرية ، بينما وقفت الى جوارنا الدول المحبة للسلام ولم
تجد في قرار التأميم أي اخلال بالمواثيق الدولية أو اعتداء على حقوق
الآخرين وانما كان قرار التأميم تصرفاً من صميم اختصاصاتنا
الداخلية ومن أعمال السيادة للدولة على اقليمها .

ومع ذلك اتخذ الاستعمار من قرار التأميم كذبة ليتدخل في
شئوننا ويسيطر على سياستنا ويدخلنا ضمن مناطق النفوذ . كان
يرى أن القومية العربية قد انتشرت والوحدة العربية في طريقها الى
الظهور واتخاذ شكلها القانوني .

كان الغرض من العنوان الثلاثي على مصر القضاء على القومية
العربية والقضاء على مبادئ الوحدة والتضامن العربي . ولكن مصر
رفضت ان تعدل عن فكرة القومية العربية لاننا جزء من الامة
العربية ولان وجودنا مرتبط بوجود الامة العربية ولان كياناتنا جزء
من كيان الامة العربية . واذا زالت القومية العربية في باقي أجزاء
الامم العربية فلن يتبقى للقومية العربية أي أثر في بلدنا .

لقد رفضنا الاغراء والتهديد وكل وسائل الدعاية ونظرنا
اليها بسخرية وبإيمان وتصميم وكانت نتيجة الوعي الاعتداء المسلح
على إراضينا . وعندما كانت مصر تتعرض للقنابل وللعنوان كان
أعوان الاستعمار يقيمون الافراح لانهم كانوا يعتقدون أن هذا العنوان
فيه قضاء على القومية العربية ففكرتها ، وعلى الوحدة العربية وفكرتها

ولكن الوحدة آمنت بها الشعوب العربية وأصبحت القومية العربية حقيقة واقعة لا يمكن اغفالها .

وكان من نتيجة معركة بور سعيد ان زاد انصار القومية العربية لان انتصارنا في بور سعيد كان انتصارا للمبادئ والمثل العليا وكان تقريراً لمبدأ جديد وحقيقة واقعة هي ان الدول الكبرى مهما كانت قوتها واسلحتها لن تستطيع في حرب عدوانية أن تحقق ارادتها . ان القومية العربية انتصرت رغم المؤامرات .

كانت دعوتنا حرية سياسية وقومية عربية ووحدة عربية ثم حرية اقتصادية من النبعة للاستعمار واقتطاب الاستعمار . وقد تأمر علينا الاستعمار ونحن الشعب الاعزل الذي لا يحمل من السلاح الا الايمان ، ولا نحمل من السلاح الا العمل والعرق . ولم يكن أمامنا الا أن نعطي الوطن ارواحنا وقد فعلنا فكان النصر حليفنا .

لقد تحققت الوحدة والقومية العربية ونحن نسير في طريق تحرير الحرية الاقتصادية واتجهنا نحو اقامة المصانع والانتاج للاكتفاء الذاتي واصبحنا ننتج كل ما نحتاجه من المواد الاستهلاكية وغيرها وقد أممنا الممتلكات البريطانية والفرنسية وأممنا قناة السويس وأممنا البنوك والشركات البريطانية والفرنسية التي كانت تحتكر اقتصاد بلدنا . ان الحرية الاقتصادية هي الطريق لتحقيق المجمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني وذلك بعد ان حققنا الاستقلال والحرية السياسية .

ان بقايا عصر الاستعمار دفنت في بور سعيد وان للمبادئ قوة لا تقبل عن قوة الجيوش والاساطيل .

لقد حدد السيامي الانجليزى دزرائيلى سياسة بلاده بقوله ليس لنا اصدقاء دائمون ولكن لنا مصالح دائمة .

فما هي المصالح التي حققها ايدي بلاده بمحاولته غزو مصر ؟ ان الطريقة التي اتبعها في غزو مصر اضاعت هيبة بريطانيا في العالم كله باعترااف جريدة التيمس نفسها .

هل كسب لبلاده اصدقاء جدد .

لقد فقدت بريطانيا في يوم واحد كل الصداقات التي اضاع اكبر سياسة بريطانيا اعمارهم في تدعيمها وتقويتها وفقدت في يوم واحد نفوذها واحترامها وقام كل العرب يلعنونها ويتبرأون منها .

هل كسبت اقتصاديا بالهجوم على مصر ؟

كلا . . لقد خسرت مئات الملايين من الجنيهات وسدت القناة وضاعت تكاليف نقل زيتها ، واضاعت اكبر اهنواقتها وزعمت مركزها في الشرق الاوسط - وبدأ الناس يحسبون موعد خروجها النهائي من كل اسواق الغرب . واصبحت آبار البترول الانجليزية في خطر ومعرضة للنسف في أى لحظة . . هذا فضلا عن أن الازمة الاقتصادية اشتدت في بريطانيا وفرنسا ووضعت قيود على استهلاك البترول في الدولتين وارتفعت أسعار أنواع كثيرة من البضائع .

هل استفادت سياسياً من هذا الهجوم ؟

كلا . . لقد فضحت نفسها ! رآها الناس على حقيقتها ! عرفوا انها أصبحت دولة من الدرجة الثانية ! اكتشفوا أنها دولة لا تستطيع أن تقف وحدها في الامم المتحدة اذا تخلت عنها أمريكا أو ادارت لها ظهرها .

لقد انتهت الامبراطورية البريطانية ولم يعد الاسد البريطاني يخيف الشعوب . ان سياسة القوة التي تسير عليها بريطانيا لم تعد تلائم الشعوب المتحررة ان بريطانيا ما زالت تتصرف بعقلية وروح القرن الماضي .

كان الاستعمار يتوقع أن تنتهي معركة بورسعيد بعودة الاحتلال الى مصر وبخلق جمال عبد الناصر ولكن طرد المستعمر وسلمت مصر لاهلها وكان من نتائج المعركة ما يأتي:

١ - التف شعب مصر حول الرئيس جمال عبد الناصر وأعلن ثقته التي لا حد لها بزعامته .

٢ - التفت الدول العربية جميعها حكومات وشعوبا حول مصر وزعيمها جمال عبد الناصر وأصبحت القومية العربية حقيقة واقعة والوحدة العربية تحققت بين مصر وسوريا وهي في سبيل التحقيق بارادة الشعوب العربية التي آمنت بالوحدة في القريب العاجل بأذن الله .

٣ - ارتفعت مكانة الرئيس عبد الناصر في نظر العالم .

٤ - وقف الرأي العام العالمي الى جانب مصر ضد بريطانيا وريثس حكومتها .

٥ - أجمع الرأي العام في أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا انه لا نجاه لبريطانيا من هذا المأزق الا باستقالة ايدن وانسحابه . وبعد انتصارنا في معركة بور سعيد وانسحاب القوات المعتدية مرض ايدن مرضا سياسيا وما لبث أن استقال ايدن وبقي جمال عبد الناصر قويا . بل أقوى مما كان .

وقد ارتفعت مكانة مصر في المجال الدولي واصبحوا يحسبون لها حسابا كما بدأ العالم يعمل حسابا للعرب وللقومية العربية وايقنوا اننا لا نتلقى التعليمات من الشرق أو الغرب واننا لا نتبع أحدا ولا ننحاز الى كتلة شرقية أو كتلة غربية وانما نتبع سياسة تنبع من ضميرنا .

لقد ارتكب سياسة الاستعمار ايدن وموئجه جرائم وحشية فقد تأمروا ضد السلام وارتكبوا جريمة اشعال نار الحرب وما ارتكب فيها من آثام واعتداءات ضد النساء والأطفال والسكان الآمنين والشعب الأعزل وغير ذلك من الجرائم التي ارتكبت ضد الانسانية مما كان واجبا أن يحاكموا عنها ويحاسبوا حسابا عسيرا ولكن العالم اكتفى بأن شعوبهم استقطعتهم وحنجبت ثقتها منهم وانتهوا صيانها وأديبا .

كانوا يريدون خلع جمال عبد الناصر ولكن على الباغي تدور

الدوائر . . كانوا يريدون تدويل القنال ولكننا رفضنا التدويل فكان لنا ما أردنا وبقيت القناة ملكا لمصر . ولم ينجح الحصار الاقتصادي الذي فرضوه ولم يتأثر اقتصادنا بينما أصيبت إنجلترا بكارثة اقتصادية . فقد أصيب احتياطي الذهب والدولارات في منطقة الاسترليني خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٦ . بأكبر هبوط أصابه اذ نقص الاحتياطي ٢٧٩ مليونا من الدولارات مما جعل الرصيد الباقي منه ينخفض عن الحد الأدنى الذي يكفل سلامة مركزنا الجنيه الاسترليني واحتفاظه بقيمته .

أما اقتصادنا القومي فلم يتأثر بالعدوان بل زاد التبادل التجاري مع كثير من الدول وفتحت لنا أسواق جديدة مع دول صديقة لنا فضلا عما أحرزناه من تقدم في طريق التصنيع والاكتفاء الذاتي بما تنتجه مصانعنا من المواد الاستهلاكية وغيرها .

وظلت سياستنا الاستقلالية التي تنبع من ضميرنا كما هي ولم يؤثر فيها العدوان . ان سياستنا التي أعلنها دائما هي الحياد الايجابي والتعايش السلمي ونبذ الاحلاف ، لانحاز الى كتلة شرقية ولا الى كتلة غربية . وكانت سياستنا دائما واضحة كل الوضوح . نحن دعاة سلام وهم دعاة حرب . . ولقد أراد الله للسلام أن ينتصر وأن تجد سياسة القوة مصرعها في بور سعيد .

كان العدوان محطة قاسى منها المستعمر أكثر مما قاسيننا لان العدوان انتهى بنصرنا وبانتصار حقنا على باطلهم . ان البيوت التي تهدمت والمباني التي سقطت شيدينا غيرها في خلال بضعة أشهر وعادت بور سعيد الثغر الحبيب كما كانت دائما . أما من مات في المعركة شهابنا وشيوخنا ونسائنا وأطفالنا فاننا لن ننساهم لان من استشهد في سبيل الوطن لا يمكن أن يموت . وستظل أرواحهم الطاهرة ترفرف فوقنا كحماة السلام تذكرنا دائما بوطنيتهم وما أسدوا لوطنهم من خدمات جليلة . اننا مدينون لهم بالنصر .

وكان العدوان تجربة تعلمنا فيها الكثير فعرفنا الصديق وعرفنا العدو ، من تخلى عنا في المحنة ومن وقف الى جانبنا يشهد أزرنا ويفتدينا بروحه . وتعلمنا أيضا انه لا أمان للاستعمار وانه طالما أن الروح الاستعمارية تطل على العالم بين حين وآخر فلا يمكن أن يستقر السلام في العالم

ولقد صقلت المعركة الشعب انصرى فامتلات روحه بالوطنية والايان بجقه وبحريته وبالمبادئ والمثل العليا التي قام عليها مجتمعنا الديمقراطي الاشتراكي التعاوني .

لقد التفت الشعب حول رئيسه وقائده المظفر الرئيس جمال عبد الناصر ، ووقف الشعب صفًا واحدًا وراء زعيمه وقائده نهضتنا .

أعلننا التعبئة العامة وأصبح التدريب العسكري والقومية العربية والمجتمع العربي موادًا أساسية تدرس في مدارسنا حتى نكون دائمًا قوة على أهبة الاستعداد لأي عدوان . وحتى يكون شبابنا في طليعة شباب العالم يعرف المبادئ التي يقوم عليها مجتمعنا ويؤمن بها عن عقيدة واقتناع ودراسة مستفيضة .

حتى الفن سواء في الادب أو الموسيقى أو الغناء تأثرت كلها بالعدوان في أيام المعركة . كانت الاناشيد الوطنية تشحذ هممة الشعب على الكفاح ولا زلنا الى الآن نردد . .

الله أكبر . . الله أكبر
الله أكبر فوق كيد المعتدي
وسيطل الشعب دائمًا يهتف بحياة رئيسه ويدعو الله أن يحفظه لأمنته وشعبه الذي يحبه . .

كلنا بنحبك ناصر
وحافظك بنحبك ناصر
يا حبيب الكل يا ناصر

لقد أممنا شركة القناة . تلك الشركة المصرية التي تخضع للقوانين المصرية وأعلننا منذ اليوم الاول أن الملاحة حرة ولكن اسرائيل لن تمر فيها لأن بيننا وبينها حالة حرب . وفي نوفمبر سنة ١٩٥٩ مرت بالقناة الباخرة انجه توفت وجنسياتها دالمركية وكانت تحمل بضائع اسرائيلية فحجزتها السلطات المصرية بميناء بور سعيد ، وصودرت البضاعة الاسرائيلية وأفرج عن الباخرة .

وحاولت اسرائيل بنفوذها الصهيوني أن ترغمنا على تغيير سياستنا . فقاطع عمال الموانئ الأمريكية الباخرة العربية كليوباترة ورفضوا تفريغ شحنتها في ٦ مايو سنة ١٩٦٠ ولكنهم فوجئوا بالقومية العربية تفرض نفسها وقد تكثرت الدول العربية وتكاثفت فأيقنت أمريكا أن مصالحها ستتعرض للخطر في الشرق الاوسط فعدل عمال الموانئ الأمريكية عن سياحتهم وأفرغت شحنة السفينة كليوباترة ، ولا زالت سياسة مصر كما هي لم تتغير رغم العدوان . وما دامت سياسة مصر تنبسط من ضميرها ويرسمها أبناءها المخلصون وعلى رأسهم السيد الرئيس جمال عبد الناصر فان النصر سيكون حليفنا دائمًا . ان اتحاد الشعب يصنع المعجزات .

لقد استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا بعد أن ظلت مقطوعة زهاء ثلاث سنوات وعادت في أول ديسمبر سنة ١٩٥٩ بدرجة قائم بالاعمال ثم رفعت درجة التمثيل الدبلوماسي الى درجة سفير في فبراير سنة ١٩٦١ .

وأن مصر وشعبها ليمد يده الى كل الشعوب التي تؤمن بحرية الشعوب واستقلالها ، والتي تحترم هذه الحرية وتدافع عنها وتقف الى جانب المعتدي ما دام الحق في جانبه وأن مصر وشعبها لعل استعداد لاي ينسى العدوان وينسى تلك الحقبة من الزمن وما وقع فيها من أحداث ليبدأ عهدًا جديدًا من الصداقة والود على أساس التعاون الصادق والاحترام المتبادل والمساواة واحترام الحريات . . فبهذا وحده يتحقق السلام العالمي اذ لا صييل الى اقرار السلام اذا تنكرت الدول لحقوق الانسان .